الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين

القسم: الكتاب والسنة

المستوى: السنة الأولى ماستر

التخصص: تفسير وعلوم القرآن

السداسي: الأول

مطبوعة بيداغوجية في مادة:

التفسير المقارن للقرآن الكريم (1)

من إعداد: الدكتور: هشام شوقي

السنة الجامعية: 1441/1442هـ- 2020/2021م

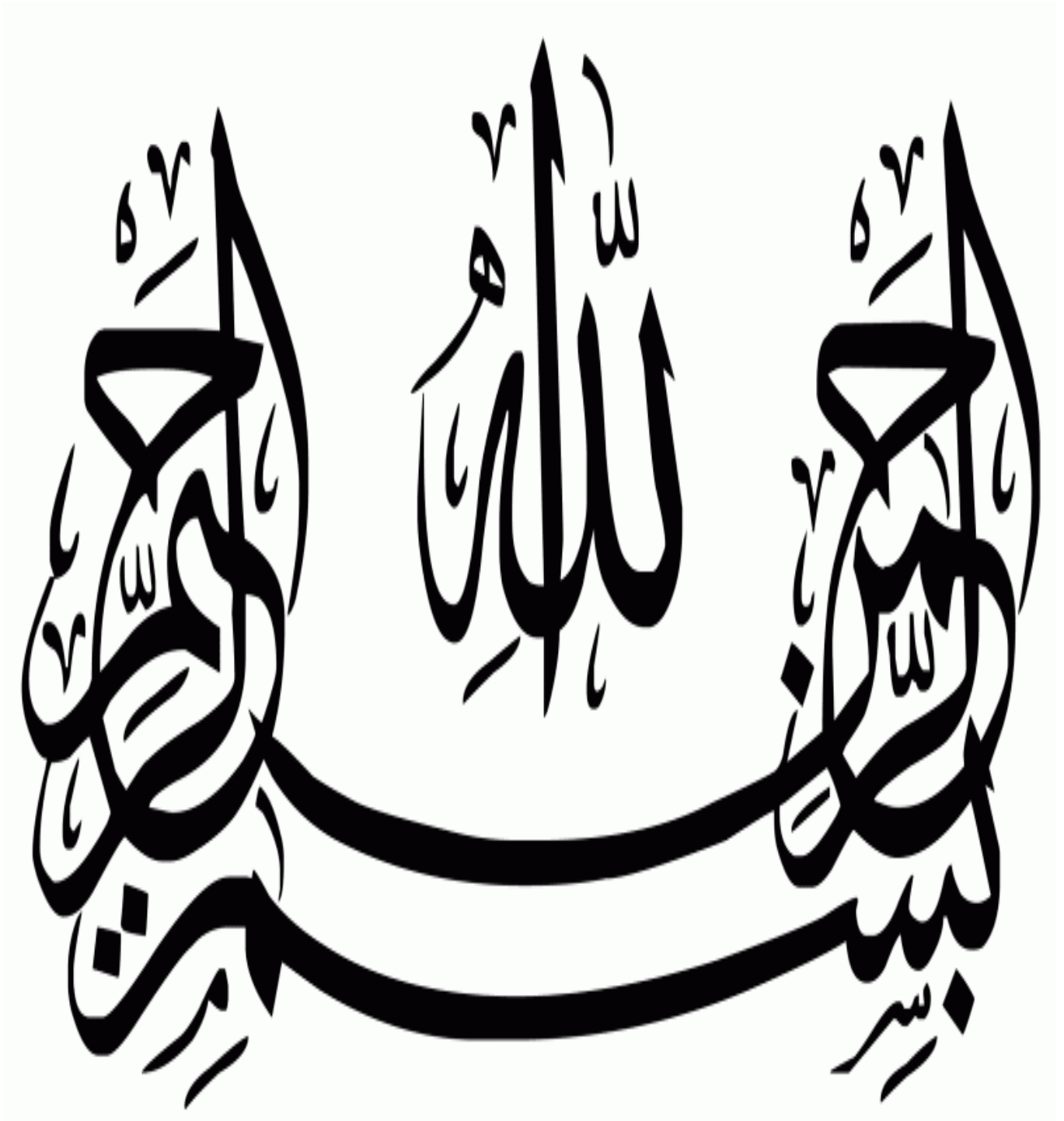
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدا عبده ورسوله ﷺ ، أما بعد:

فإن التعامل مع آيات القرآن الكريم ليس كالتعامل مع غيرها لما لها من خصوصية المصدر وهو الوحي الإلهي؛ لذلك فإنها تحتاج لانطلاقة مبنية على أسس علمية مضبوطة ورصينة، ولهذا سلك العلماء مناهج متعددة في شرحهم للقرآن الكريم وتفسيره عرفت بمناهج التفسير أو ألوان التفسير؛ والتي توزعت على اللون الإجمالي والتحليلي والموضوعي والمقارن، ولكل واحد من هذه المناهج أصوله وطريقته وخطواته التي تحقق غرضه، والذي يهمنا في هذا المقام هو اللون الأخير منها وهو : التفسير المقارن، الذي يعنى بالمقارنة بما كتبه المفسرون في شرحهم لآيات القرآن الكريم سواء في مواضع معينة أو موضوعات محددة، وذلك لمعرفة نظرة كلّ واحد منهم في تفسير الآية وخلفية ذلك والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختلاف . والغرض من هذه العملية هو الوصول للقول الراجح في تفسير الآية ومعرفة أسباب ترجيحه .

ومن هذا المنطلق جاءت هذه المطبوعة البيداغوجية لتعتني بأحد تلك المناهج وهو "التفسير المقارن" فكان عنوانها "التفسير المقارن للقرآن الكريم1"، وهي مقاس مقرّر على طلبة سنة أولى ماستر تخصص: التفسير وعلوم القرآن في السداسي الأول، لترشد الطلبة إلى كيفية إجراء مقارنة علمية بين المفسرين في مسألة من المسائل المتعلقة في موضع معين أو موضوع، من الناحيتين: النظرية: ببيان خطواته، والتطبيقية: لتكون مثالا يحتذى به في باقي المقارنات، وقد قسمتها على شكل محاضرات ليسهل استيعابها، وهذا كله وفق المفردات التي جاءت في عرض التكوين .

والله أسأل أن يوفقني للإخلاص في النية والصواب في القول .

الفصل الأول: مدخل إلى التفسير المقارن .

مبحث1: تعريف التفسير المقارن، وحدوده .

مبحث 2: التفسير المقارن: نشأته، وصلته بألوان التفسير الأخرى .

مبحث3: أهميته، ومنهج البحث فيه، ومعاييره .

الفصل الثاني: أسباب اختلاف المفسرين عرضها وبيان الموقف منها .

مبحث1: الاختلاف: معناه، وأنواعه، وموقف الشرع منه .

مبحث2: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه .

القسم التطبيقي:

النموذج الأول: تفسير "العالمين" من سورة الفاتحة تفسيرا مقارنا .

النموذج الثاني: تفسير "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" من سورة الفاتحة .

عناوين المحاضرات :

1- المحاضرة الأولى: تعريف التفسير المقارن وحدوده .

2- المحاضرة الثانية: التفسير المقارن: نشأته، وصلته بألوان التفسير الأخرى .

3- المحاضرة الثالثة: أهمية التفسير المقارن، ومعاييره .

4- المحاضرة الرابعة: منهجية البحث في التفسير المقارن .

5- المحاضرة الخامسة: الاختلاف: معناه، وأنواعه، وموقف الشرع منه .

6- المحاضرة السادسة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج1: الاختلاف في ألفاظ الآية) .

7- المحاضرة السابعة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج2: الاختلاف في الروايات، (الأحاديث النبوية، وأسباب النزول) .

8- المحاضرة الثامنة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج3: الاختلاف في الخلفيات الفكرية (العقدية والفقهية) .

9- المحاضرة التاسعة: تفسير "العالمين" من سورة الفاتحة تفسيرا مقارنا .

10- المحاضرة العاشرة: تفسير "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" من سورة الفاتحة .

وتفصيلها كما يلي:

المحاضرة الأولى: تعريف التفسير المقارن وحدوده .

مخطط المحاضرة : احتوت هذه المحاضرة على مبحثين هما:

المبحث الأول: تعريف التفسير المقارن، وفيه تعريف الجزئين لغة واصطلاحا، ثم تعريف المركب .

المبحث الثاني: ألوان التفسير المقارن، وفيه الحديث عن لونيه: الموضعيّ و الموضوعي .

وتفاصيلها كما يلي:

المبحث الأول: تعريف التفسير المقارن :

يتألف مصطلح (التفسير المقارن) من جزأين مركبين تركيباً وصفياً، لذا فإننا سنعرّف كلّ جزء منهما لوحده، ثم نعرّف المصطلح المركب منهما كَعَلَمٍ على هذا العلم القائم بذاته .

أولا: الجزء الأول: "التفسير"، ومعناه لغة واصطلاحا كالآتي:

أ-**لغة:** لفظة "التفسير" مأخوذة في اللغة من مادة "ف س ر"، والتي يدور معناها حول: البيان والإيضاح، ومن ذلك قولهم: فسّرت الحديث: إذا بيّنته و أوضحته [1] .

وقد اختلف علماء العربية في أصل اشتقاق هذه المادة:

- فذهب بعضهم إلى أنها مشتقة من **"الفسر"**، وهو البيان وكشف المراد من اللفظ المشكل، وإنما بنوه على "التفعيل" فقالوا التفسير للدلالة على التكثير، فكأنّ المفسر يتتبّع القرآن سورة بعد سورة وآية بعد آية [2] .

- وذهب آخرون إلى أنه مأخوذ من **"التفسرة"** وهي: البَوْل الذي يُسْتَدل به على المرض، حيث يَنْظُرُ فيه الأَطِبَّاءُ فيستدلون بلونه على عِلَّة العليل[3]، وهذا عمل شبيه بما يقوم به المفسر الذي يحاول الكشف عن معنى الآية بالبحث في سبب نزولها وغريبها وغير ذلك ممّا يتعلق بها .

- وقال بعضهم هو مقلوب من "سفر"، وهو كَشْف الغطاء يقال: سَفَرَت المرأة إذا كَشفت عن وجهها النِّقَابَ [4] .

ب-اصطلاحا: عرّف العلماء مصطلح "التفسير" بتعريفات كثيرة ومتنوعة، منها:

---

[1] ينظر: جمهرة اللغة، لابن دريد، (2/ 718)، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس ، (4/ 504) .

[2] ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (5/ 55)، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي، (2/ 147) .

[3] ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، باب الراء مادة "ف س ر "، (ص: 3345)، و تهذيب اللغة، للأزهري، مادة "فسر" (4/ 279) .

[4] تاج العروس ، للزبيدي، (ص: 2952) .

1- **تعريف أبي حيان:** قال: "علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك". ثم شرح هذا التعريف، بما ملخصه:

– **"كيفية النطق بألفاظ القرآن"**، ويقصد به علم القراءات و ما يتعلق به .

– **"مدلولاتها"**، ويقصد به علم اللغة وغريب الألفاظ .

– **"أحكامها الإفرادية والتركيبية"**، والمقصود به علم التصريف والإعراب وعلم البلاغة من بيان وبديع ومعاني.

– **"ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب"**، ويقصد به دلالتي الحقيقة والمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئا، ويصد عن الحمل على الظاهر صاد، فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر، وهو المجاز .

– **"وتتمات لذلك"**، ويقصد به علم النسخ، وأسباب النزول، والمبهمات، ونحوها [1] .

2- **تعريف الزركشي:** قال: "علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه مُحَمَّد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه" [2] .

3- **تعريف الدكتور حسين الذهبي:** قال: "علم التفسير: علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البَشرية، فهو شامل لكلّ ما يتوقّف عليه فهم المعنى وبيان المراد " [3] .

ثانيا: الجزء الثاني: وهو **"المقارن"**، ومعناه لغة واصطلاحا كالآتي:

أ**–لغة:** لفظة "المقارنة" مأخوذة في اللغة من مادة "ق ر ن"، وهي لفظة لها أصلان صحيحان كما قال ابن فارس، **أحدهما:** يدلُّ على جَمعِ شيء إلى شيء، **والآخر:** شيء ينْتَأ بقُوّة وشِدّة .

فالأصل الأوّل: قارنتُ بين الشَّيئين. والقِران: الحبل يُقرَن به شيئان . والقَرَن في الحاجبين، إذا التقَيا، والقَرْن: مثلُك في السِّنّ . والقِرَان: أن تقرن بين تَمرتين تأكلهما. والقِرانُ: أن تَقْرِن حَجَّةً بعُمرة . وقَرِينة الرَّجُل : امرأتُه .

والأصلُ الآخر: القَرْن للشّاةِ وغيرها، وهو ناتئ قويّ، والقَرْن: جُبَيْلٌ صغيرٌ منفرد [4] .

ب–اصطلاحا: تطلق المقارنة ويراد بها: الموازنة بين الشيئين والجمع بينهما في مكان واحد وتقابلهما حتى تظهر نقاط التباين والتشابه بينهما [5] .

---

[1] البحر المحيط، لأبي حيان، (121/1) .

[2] البرهان في علوم القرآن، للزركشي، (13/1) .

[3] التفسير والمفسرون، مُحَمَّد حسين الذهبي، (1/ 14) .

[4] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، كتاب القاف باب (قرن)، (5/ 76) .

[5] ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم وآخرون، (2/ 730)، والتفسير المقارن دراسة تأصيلية، مصطفى إبراهيم المشني، ص: 34 .

ثالثا: تعريف التفسير المقارن كمركب وصفي:

أول زمن ظهر فيه مصطلح "التفسير المقارن" كان في النصف الثاني من القرن الماضي بجامع الأزهر، وذلك حينما قُرِّر على طلبة الدراسات العليا مقياسا بهذا العنوان، وقد حاول الباحثون التعريف به فعرفه كلّ واحد منهم حسب تصوره لمعنى التفسير المقارن فاختلفوا في ذلك؛ ونتج عن هذا الخلاف في التعريف خلاف في بيان ألوان التفسير المقارن وأنواعه، ومن هنا تظهر أهمية معرفة هذه التعريفات وبيان ما ينتقد عليها، وضبط التعريف الأقرب للصواب في معنى التفسير المقارن [1] .

وسأرتب التعريفات –المعتبرة– التي وقفت عليها ترتيبا زمنيا بحسب ظهورها، وذلك كما يلي:

أ– تعريف د: أحمد الكومي في كتابه (التفسير الموضوعي للقرآن الكريم (1980م): حيث قال:" هو بيان الآيات القرآنية على ما كتبه جمع من المفسرين، بموازنة آرائهم، والمقارنة بين مختلف اتجاهاتهم، والبحث عما عساه يكون من التوفيق بين ما ظاهره مختلف من آيات القرآن والأحاديث، وما يكون من ذلك مؤتلفًا أو مختلفًا من الكتب السماوية الأخرى " [2] .

و يلاحظ على هذا التعريف، أنه جاء متوسعا توسعا غير مقبول، فأدخل ألوانا لا تدخل في معنى التفسير المقارن، فاللون الأول فقط وهو (بيان الآيات القرآنية على ما كتبه جمع من المفسرين، بموازنة آرائهم) هو الذي له علاقة مباشرة بما استقر عليه الاصطلاح في معنى التفسير المقارن؛ أما الألوان الأخرى فعلاقتها ليست مباشرة، فالأول (المقارنة بين مختلف اتجاهاتهم) ومناهجهم يعد الآن في دائرة علم (مناهج المفسرين)، والثاني (التوفيق بين ما ظاهره التعارض؛ سواء أكان في القرآن، أم في السنة)، له مواده ومجاله الخاص به وهو يدخل تحت علم (موهم الاختلاف والتناقض)، والثالث (المقارنة بين الكتب السماوية) فهذه مجالها (مقارنة الأديان) [3] .

وأما ميدان التفسير المقارن فإنه قائم على الموازنة بين الآراء التفسيرية فحسب، وقد تدعونا الحاجة إلى تعليل الآراء المختلفة بالعود إلى مناهج واتجاهات أصحاب تلك الآراء، وليس من مقصودنا الأصلي الموازنة بين هذه الاتجاهات والمناهج؛ فهذا مجاله في مواد (مناهج المفسرين) وليس في التفسير المقارن؛ فنحن في التفسير المقارن نبدأ بالآراء التفسيرية، وقد يقتضي منا تعليلها أن نعود إلى مناهج أصحابها واتجاهاتهم؛ بينما ميدان الدراسة في مناهج

---

[1] وممن توسع في هذه المسألة –إشكالية مفهوم التفسير المقارن– جهاد نصيرات في مقال له بعنوان: التفسير المقارن –إشكالية المفهوم– .

[2] التفسير الموضوعي، أحمد الكومي و مُحَمَّد أحمد القاسم، ص:17 .

[3] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 25 .

المفسرين أن نبدأ من اتجاه المفسر ومنهجه، أو اتجاه مدرسته؛ ثم قد تقتضينا الموازنة بين منهج ومنهج، أو اتجاه واتجاه أن نلجأ للتمثيل بالآيات القرآنية، وشتان بين هذا وذاك [1] .

وخَلْفية هذا التعريف أنه ورد في مقابل بيان ألوان التفسير الأخرى (التحليلي والإجمالي و الموضوعي) .

وأما عن التعاريف التي وردت في بحوث متخصصة عن التفسير المقارن فهي:

ب- إبراهيم المشني في بحثه –التفسير المقارن دراسة تأصيلية–(2006م): حيث قال :" هو التفسير الذي يعنى بالموازنة بين آراء المفسرين وأقوالهم في معاني الآيات القرآنية، وموضوعاتها ودلالاتها، والمقارنة بين المفسرين في ضوء تباين ثقافاتهم وفنونهم ومعارفهم، واختلاف مناهجهم، وتعدد اتجاهاتهم، وطرائقهم في التفسير، ومناقشة ذلك ضمن منهجية علمية موضوعية، ثم اعتماد الرأي الراجح استنادًا إلى الأدلة المعتبرة في الترجيح " [2] . **ثم عاد فأوجز هذا التعريف بقوله:**" الموازنة بين آراء المفسرين في بيان الآيات القرآنية، والمقارنة بين مناهجهم، ومناقشة ذلك؛ وفق منهجية علمية موضوعية" . ثم شرح تعريفه شرحا مطولا .

ولاشك أن ثمة اختلاف بين التعريفين السابقين؛ فقد أدخل في تعريفه الثاني قضية الموازنة بين مناهج المفسرين واتجاهاتهم؛ وإن جعلها في التعريف الأول مؤشرًا في ضوئها تتم عملية المقارنة بين الآراء التفسيرية، وأخرج من التعريف الثاني الوصول إلى الرأي الراجح واعتماده، واكتفى بأن يتم ذلك وفق منهجية علمية موضوعية، وعلى كلا التعريفين فإن ميدان البحث في التفسير المقارن عند الأستاذ المشني يأتي في الموضع الواحد أو الموضوع الواحد .

ويلاحظ على هذا التعريف: أنه اختصر تعريف "أحمد الكومي" وحذف منه أمورا زائدة، غير أنه توسع في ذكر مناهج وثقافة المفسر وهذا له مجال آخر، مع أن معرفة منهج وثقافة المفسر له أثر في معرفة سبب اختلاف المفسرين، ويعرف به سبب ترجيح المفسر لهذا القول على غيره، ولكن الباحث لا يتجه ابتداء للمقارنة بين المناهج ولكنه يتجه إلى الأقوال ويستعين بمعرفته لمناهج أصحابها واتجاهاتهم في تعليل تلك الأقوال، فالمقصد الأساس للباحث المقارِن هو الأقوال التفسيرية ويستعين في ذلك بأدوات لدراسة هذه الأقوال، بينما في ميدان "مناهج المفسرين" يبدأ من اتجاه المفسر ومنهجه وقد تقتضي الموازنة بين منهج ومنهج التمثيل بالآيات القرآنية، **وهذا فرق دقيق** [3] .

---

[1] التفسير المقارن –إشكالية المفهوم–، جهاد نصيرات، ص: 13 .

[2] المرجع نفسه، ص: 12 .

[3] ينظر: التفسير المقارن –إشكالية المفهوم–، جهاد نصيرات، ص: 45، والتفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص:32–33 .

-ومن محاسن هذا التعريف، أنه جعل ميدان البحث في التفسير المقارن إما أن يكون في الموضع الواحد أو الموضوع الواحد، وهو أمر جيد .

ج- روضة عبد الكريم فرعون في رسالة الدكتوراه –التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق-(2011م): حيث قالت" لون من التفسير بالرأي، يقوم على جمع الأقوال التفسيرية، المختلفة اختلافًا معتبرًا في موضعٍ واحد من القرآن الكريم، ودراستها لبيان الراجح منها بدليل مقبول " [1] .

ويلاحظ على هذا التعريف ملاحظات أهمها :

– أن التفسير المقارن **"لون من ألوان التفسير بالرأي"**، فهو قيد يمكن تجنب ذكره لأن هناك إشكالية حقيقية في تقسيم التفسير إلى مأثور و رأي (لأن التفسير بالمأثور هو أن تنص آية على أنها تفسير لآية، أما أن يقول المفسر أن هذه الآية تفسر الآية الأخرى فهو رأي قد يخالفه فيه غيره وهكذا، ولذلك فجلّ التفسير وأكثره هو تفسير بالرأي) . وهل لو أقام باحث موازنة بين (الدر المنثور) وابن كثير لا يعد تفسيرا مقارنا؟، وربما تنبهت الكاتبة لذلك فعدّلت هذا التعريف في نسخة الرسالة المقدمة للطباعة لدار النوادر فقالت في التعريف**:** "هو بيان كلام الله تعالى بالراجح من الأقوال التفسيرية المختلفة اختلافًا حقيقيًا معتبرًا في الموضع الواحد بعد الموازنة بينها في ضوء منهجية علمية منضبطة"، فأخرجت قيد التفسير بالرأي من التعريف الثاني، وأدخلت قيدًا جديدًا يتعلّق بكون مجال هذا النوع من الدراسة في الموضع الواحد، وليس في الموضوع الواحد، وأخرجت من التعريف الثاني قيد الترجيح بدليل مقبول؛ وإن أضافت له أن يكون وفق منهجية علمية منضبطة ، وعليه ملاحظتان هما:

-تقييد كون المقارنة في **"الموضع الواحد"** فما المانع أن يكون تفسير القرآن في الموضع الواحد، أو في الموضوع الواحد، للمفسر نفسه، أو للمفسر مع غيره؟؛ فلو أراد شخص أن يكتب عن آيات صفات الله الفعلية؛ كالاستواء وغيره بين المفسرين، أفلا يعد هذا تفسيرًا مقارنًا ! .

- تقييد التفسير المقارن **"ببيان الراجح من الأقوال"**، وبعض الدراسات التفسيرية المقارنة قد توجه هذه الأقوال، وتجمع بينها؛ دون أن تلجأ للترجيح؛ فعند الدراسة المستفيضة قد يتبين للباحث أن هذا الاختلاف بين

المفسرين صوري لفظي و لا ثمرة حقيقية له، ثم يقوم بتوجيه هذه الأقوال دون الترجيح بينها [2] .

---

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 43 .

[2] التفسير المقارن (إشكالية المفهوم)، جهاد محمد نصيرات، ص: 14-16 .

د–جهاد محمَّد النصيرات في بحثه–التفسير المقارن –إشكالية المفهوم–(2015م): وهو تعريف متخصص جاء بعد نقد كلّ التعاريف السابقة، قال فيه صاحبه :"**الموازنة بين الآراء التفسيرية في ضوء منهجية علمية**" .

ثم شرحه بقوله "**الآراء التفسيرية**"؛ لتشمل ما إذا كانت لمفسر واحد في أكثر من تفسير، أو لمجموعة من المفسرين؛ وسواء أكانت لآية أو أقل أو أكثر مجتمعة أو متفرقة، فميدانه هو الآراء التفسيرية ومجال عمله فيها . " **في ضوء منهجية علمية**" يريحنا من قولنا: ضمن ميزان متفق عليه، بعيدًا عن التحيز والهوى والتعصب وما إلى ذلك [1] .

ولعل هذا التعريف مع كونه مجملا يعتبر من أقرب التعاريف لبيان ماهية التفسير المقارن لأن صاحبة راعى فيه ضوابط دقيقة تنطبق على وصف "التفسير المقارن" **وهي**:

1– يجب أن تقتصر المقارنة على الأقوال والآراء التفسيرية ابتداء؛ حتى لا يتسع مجال المقارنة فيشمل التفسير وغيره فإن مصطلح "التفسير المقارن" يجعل المقارنة وصفًا للتفسير وليس لمناهج المفسرين أو اتجاهاتهم .

2– أن يكون ميدانه في الآيات التي تصلح للمقارنة من خلال تصفح أقوال المفسرين ومعرفة مدى ملائمتها للبحث المقارن، وهذا يحتاج إلى اختبار ابتدائي للاطلاع على آراء العلماء، وأدلتهم وبيان نوع الاختلاف: هل له ثمرة علمية مرجوة، أم هو اختلاف تنوع لا ينبني عليه الكثير .

3– ميدان المقارنة يكون له مناحي شتى في كلّ ما له علاقة بالتفسير؛ كالإعراب (مشكل القرآن) والقراءات (توجيه القراءات) .

4– ميدانه في الأقوال التفسيرية لآيات القرآن الكريم؛ سواء أكانت لمفردة قرآنية، أو تركيب، أو جملة، أو آية، أو آيات مجتمعة في سورة أو متفرقة أو لأكثر من ذلك؛ أو مقارنة في سورة كاملة، وسواء أكان ذلك لمفسر واحد (له تفسيرين)، أو لمفسرين أو لمجموعة من المفسرين .

5– ليس بالضرورة أن نصل في عملية المقارنة إلى رأي راجح وآخر مرجوح، فقد تكون الأقوال كلّها مقبولة وكل له بابه وأدلته، وقد يجمع بين الأقوال فتدخل في معنى واحد، أو يتعذر الجمع، وكلّ له مسوغاته المقنعة؛ فلا يضاف قيد الترجيح للتعريف .

6– يجب أن تكون المنهجية المستعملة في الموازنة منهجية علمية سليمة، تتوفر فيها الموضوعية والحيادية، والإجراءات السليمة القائمة على أصول وقواعد منضبطة بعيدة عن الهوى والمزاجية .

[1] المرجع نفسه، ص: 56-57 .

7- أن يكون هناك ميزان يحتكم إليه في هذه العملية القائمة على الموازنة، وهذا الميزان يقوم في أصوله العامة على الأثر الصحيح المقبول، وعلى قواعد وطبيعة اللغة التي نزل بها القرآن وهي: العربية، ويقوم على القواعد العقلية الأخرى التي يراها جلّ العلماء (قواعد الترجيح) [1] .

المبحث الثاني: ألوان التفسير المقارن:

إن بيان ألوان التفسير المقارن هو فرع عن تعريف الباحثين له وشرحهم لتعاريفهم، وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل سابقا، فكل بحث ينطبق عليه تعريف التفسير المقارن يعتبر لونا من ألوانه .

وممن توسع في بيان ألوان التفسير المقارن وخص هذه المسألة بالبحث الدكتور "مصطفى إبراهيم المشني"، حيث قسمه إلى لونين تحت كلّ واحد منهما نوعان كما يلي:

أولا: اللون الأول: المقارنة التحليلية، وهي الموازنة بين مفسرين أو أكثر في نص قرآنيّ أو نصوص يجمعهما مكان واحد أو موضوع واحد، وتقتضي الكشف عن المعاني التي تحتملها هذه النصوص، مثل: اللغة وأسباب النزول والقراءات وغيرها، وهي تنقسم إلى قضيتين:

الأولى: المقارنة التحليلية الموضوعية: وهي المقارنة بين المفسرين في تفسير الألفاظ والجمل وسائر مفردات التفسير، كأن تقوم بمقارنة بين الزمخشري وابن عطية في تفسير لفظة "الصراط"؛ فتذكر كيف تناول كلّ منهما هذه اللفظة من حيث المعنى اللغوي والقراءات والتفسير بالمأثور ...الخ، فتذكر ميزات كلّ واحد منهما وتفوّقه على الآخر .

الثانية: المقارنة التحليلية الموضوعية: وهي الموازنة بين مفسرين أو أكثر في نص قرآني ذي موضوع قرآني أو في نصوص قرآنية مشتركة في موضوع واحد، كالفقه أو اللغة أو القصص ...الخ، وتتضمن المقارنة بين آرائهم في الموضوع للوقوف على أوجه التماثل والتباين، ثم مناقشة أدلتهم والأخذ بالراجح، مثل المقارنة بين آيات "رؤية الله" بين الزمخشري والرازي، أو "آيات السحر" بين الطبري والزمخشري، أو "قصة آدم" بين الثعلبي وابن كثير (الروايات ، المصادر، أسلوب العرض ...الخ) [2] .

ثانيا: اللون الثاني: المقارنة في المناهج والاتجاهات، وهي أيضا على نوعين:

الأول: المقارنة في المناهج، وهي الخطة العامة التي تبعها المفسر في كتابه، والمقارنة بينها تقتضي المقارنة في الأصول والمرتكزات التي قامت عليها مناهج المفسرين على وجه العموم، بدءا بالمقدمة ثم طريقة التعامل مع الأصول العامة من لغة ومناسبات وقراءات والموقف من الإسرائيليات ومسائل العقيدة وعلوم القرآن وغيرها فلكلّ

---

[1] التفسير المقارن (إشكالية المفهوم) جهاد محمّد نصيرات، ص: 55-56 .

[2] ويرى د: المشني أن الدائرة قد تتسع فتكون المقارنة بين القرآن وغيره من الكتب المقدسة، مثل: (قصة آدم بين القرآن والكتاب المقدس)، ينظر: التفسير المقارن –دراسة تأصيلية-" د: مصطفى إبراهيم المشني، ص: 165 .

مفسر منهج خاص، ولأهمية هذا النوع اعتنى به القدامى، فنجد مثلا: ما قام به أبو حيان في مقدمة "البحر المحيط" من المقارنة بين الزمخشري وابن عطية، حيث قال: "وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص"[1] . كما اهتمت بذلك الدراسات الأكاديمية الحديثة المتعلقة بمناهج المفسرين بإفراد باب أو فصل للمقارنة بين مناهج المفسرين محل الدراسة باعتبار ذلك محصلة البحث، ومن أمثلة هذه الدراسات:

– "منهج ابن عطية في التفسير"، د: عبد الوهاب فايد، حيث قارن في الباب الثالث من بحثه بين ابن عطية والزمخشري والبغوي وابن العربي .

– "مدرسة الأندلس في التفسير"، د إبراهيم المشني، فقد عقد في الباب الرابع: مقارنة بين المفسرين الأندلسيين والمفسرين المشرقيين في الموضوعات والمناهج .

– تفسير سورة آل عمران بين الزمخشري وأبي حيان، د: عطية صدقي الأطرش، رسالة دكتوراه بالأزهر، وهي واضحة في المقارنة .

والثاني: المقارنة في الاتجاهات: والمنهج هو وسيلة لتحقيق الاتجاه الذي يريده المفسر، وغالب ما يقصد بالاتجاه: الاتجاه العقدي، وقد يتّسع مفهومه ليشمل ما برع فيه المفسر من علم مثل: الفقه أو اللغة أو غيرهما [2] .

وبعد النظر في هذه الألوان التي ذكرها "المشني"، ثم مقارنتها بالمعنى الاصطلاحي للتفسير المقارن، نجد أنه توسع توسعا كبيرا في بيان ألوان التفسير، لأن المقصود بالمقارنة في التفسير هو ما تعلق بمعاني الآيات مباشرة، وهذا ليس من باب تضييق الواسع، لأن هذه الألوان وإن كان بعضها على صلة بالتفسير من قريب أو بعيد، غير أنها ليست جوهره، وإن كان بعضها من وسائل الباحث المقارن في الوصول إلى غايته لكنها ليست غايته، فكون الموضوعات مترابطة وبينها صلة لا يعني أن لا نميزها بحدود، فالضابط في الأقوال التي يعمد الباحث المقارن إلى دراستها هو أن تكون هذه الأقوال بيانا للآية، فكلّ ما يعد بيانا للآية ويدخل تحت اسم التفسير فهو داخل في معنى التفسير المقارن [3] .

وعليه فالذي أراه داخلا في ألوان التفسير المقارن نوعان:

أ– اللون الأول: التفسير المقارن الموضعي: ويدخل فيه كلّ مقارنة في مفردة أو تركيب أو جملة أو آية أو آيات أو آيات مجتمعة أو متفرقة أو سورة، وتكون لمفسر واحد أو مفسرين أو مجموعة من المفسرين، ويمكن أن تكون في

---

[1] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، (1/ 21) .

[2] التفسير المقارن –دراسة تأصيلية–" د: مصطفى إبراهيم المشني، ص: 160–179 .

[3] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 46 .

القراءات أو الإعراب أو الغريب أو نوع من أنواع علوم القرآن، مثل : دراسة مقارنة في التعامل مع الإسرائيليات عن مفسرين أو قضية النسخ أو غيرها .

ب– اللون الثاني: التفسير المقارن الموضوعي: ويكون الموضوع في أي اتجاه من اتجاهات التفسير (عقدي، فقهي، لغوي، علمي ...الخ)، ويشمل الآيات المتفرقة ذات الموضوع الواحد، كأن تكون في مسألة عقدية، أو قصة قرآنية أو غيرها، مثل : الجبال في القرآن عند المفسرين .

ملخص المحاضرة

تذكر ما يلي:

أولا: تعريف التفسير المقارن:

هو "الموازنة بين الآراء التفسيرية في ضوء منهجية علمية" .

ثانيا: ضوابط التفسير المقارن :

1- يجب أن تقتصر المقارنة على الأقوال والآراء التفسيرية، سواء تعلقت بمفردة قرآنية، أو تركيب، أو جملة، أو آية، أو آيات مجتمعة في سورة أو متفرقة أو لأكثر من ذلك؛ أو مقارنة في سورة كاملة، وسواء أكان ذلك لمفسر واحد (له تفسيرين)، أو لمفسرين أو لمجموعة من المفسرين .

2- أن يكون ميدانه في الآيات التي تصلح للمقارنة ،وهذا يحتاج إلى اختبار ابتدائي للاطلاع على آراء العلماء، وأدلتهم ونوع اختلافهم .

3- تتنوع مواضيع المقارنة على عدة مناحي، كالإعراب (مشكل القرآن) والقراءات (توجيه القراءات)، معاني الألفاظ ...الخ .

4- لا يجب الوصول إلى رأي راجح و آخر مرجوح، فقد تكون الأقوال كلّها مقبولة وكل له بابه، أو يتعذر الجمع، ولا ظهر للباحث رجحان قول على آخر .

5- أن تكون المنهجية المتبعة منهجية علمية سليمة، فيها الموضوعية والحيادية .

6- أن يكون هناك ميزان يحتكم إليه في الموازنة، من الآثار الصحيحة وقواعد اللغة العربية، والقواعد العقلية الأخرى .

ثالثا: ألوان التفسير المقارن نوعان:

أ– اللون الأول: التفسير المقارن الموضعي: ويدخل فيه ما كان في مفردة أو تركيب أو جملة او آية أو آيات أو آيات مجتمعة أو متفرقة أو سورة، وتكون لمفسر واحد أو مفسرين أو مجموعة من المفسرين، ويمكن أن تكون في القراءات أو الإعراب أو الغريب أو نوع من أنواع علوم القرآن، مثل : دراسة مقارنة في التعامل مع الإسرائيليات عن مفسرين أو قضية النسخ أو غيرها .

ب– اللون الثاني: التفسير المقارن الموضوعي: ويكون الموضوع في أي اتجاه من اتجاهات التفسير (عقدي، فقهي، لغوي، علمي ...الخ)، ويشمل الآيات المتفرقة ذات الموضوع الواحد، كأن تكون في مسألة عقدية، أو قصة قرآنية أو غيرها، مثل : الجبال في القرآن عند المفسرين .

المحاضرة الثانية: التفسير المقارن: نشأته، وصلته بألوان التفسير الأخرى .

مخطط المحاضرة : احتوت هذه المحاضرة على مبحثين هما:

المبحث الأول: نشأة التفسير المقارن .

المبحث الثاني: صلة التفسير المقارن بألوان التفسير الأخرى .

وتفصيلها كما يلي:

المبحث الأول: نشأة التفسير المقارن:

إن المتتبع لتاريخ ظهور التفسير المقارن يجد أنه صاحَب ظهور علم التفسير من حيث الاستعمال؛ وإن لم يكن موجودا بالحدّ الاصطلاحي الذي عرف به حديثا، شأنه شأن سائر العلوم التي تظهر عامة ثم تتطور حتى تنضج، وهذا ناتج عن اختلاف الناس من الصحابة ومن بعدهم في فهم بعض آيات القرآن الكريم، فحدثت بينهم نقاشات لمعرفة المعنى المراد من الآية، وهذا الاختلاف إنما كان بسبب اختلاف قدرات الناس في الفهم وتفاوت مراتبهم في التفسير[1]، وسوف أعرض فيما يلي نُتَفًا من التفسير المقارن من زمن النبي ﷺ إلى العصر الحاضر وذلك كما يلي:

أولا: زمن النبوة:

لقد كان الناس زمن النبي ﷺ يختلفون في بعض المسائل في الفقه أو التفسير أو غيرهما فيفصل النبي ﷺ بينهم، والذي يهمنا في هذا المقام ما يتعلق بالتفسير، فقد كان في حياته ﷺ هو المفسر الأول للقرآن الكريم والفاصل فيما قد يُختَلف فيه من المعاني، وقد قام بهذا الواجب العظيم وهو البيان الذي أمر به في قوله تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ **النحل: ٤٤**، وهذا البيان إنما كان بالسنة كما جاء في حديث المقْدام بنِ مَعْدِي كَرِبَ الكِنْديّ أن رسول الله ﷺ قال « **ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل ينثني شبعانا على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه**»[2]، والشاهد في قوله "أوتيت ... ومثله معه" فهي وحي .

---

[1] التفسير المقارن –دراسة تأصيلية–" د: مصطفى إبراهيم المشني، ص: 155 .

[2] رواه أحمد في مسنده برقم:17637 ، (37/ 107) .

وقد تنوع هذا البيان على صور متعددة فمنه: ما كان يبينه ﷺ ابتداء ومنه ما كان ناتجا عن سؤال منهم له ﷺ أو استشكال يجيب عنه أو توضيح للفظ أو معنى خفي كما خفي على عائشة ﵂ المراد من قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ **المؤمنون: ٦٠،** فقالت "يا رسول الله ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ هو الذي يذنب الذنب وهو وَجِل منه؟ فقال: «**لا ولكن من يصوم ويصلي ويتصدق وهو وجل** » [1] .

وأما ما خلا تلك الصور التي كانت سببا في البيان فقد كان واضحا عند الصحابة ﵃م لكونهم على علم بلغة العرب كما قال ابن عباس: "التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره "[2]، ولذلك فإن الصحابة مع علمهم بلغة العرب لم يستغنوا عن البيان النبوي .

ومن الأمثلة التي تشير إلى وجود التفسير المقارن في زمنه ﷺ ما ورد من رواية عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية، فكأنما فُقِيءَ في وجهه حب الرمان فقال: «**ألهذا خلقتم أم بهذا أمرتم؟ لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، انظروا ما أمرتم به فاتبعوه، وما نهيتم عنه فاجتنبوه**»[3] ، فقول الراوي –"هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية"– إشارة إلى حدوث خلاف في فهم آيات القدر وهو المقصود بالتفسير المقارن بغض النظر عن تلك الآيات وقول كلّ واحد فيها .

ومنها أيضا ما رواه البخاري عن عدي بن حاتم ﵁ قال: لما نزلت ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ **البقرة: ١٨٧،** عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك فقال « **إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار**» [4] . فاجتهاد عدي ﵁ في فهم الآية كان غير صحيح فصحّح له النبي ﷺ وبيّن له الفهم الصحيح فيها . قال النووي :" فيه شروح؛ أحسنها كلام القاضي عياض رحمه الله تعالى قال "إنما أخذ العقالين وجعلهما تحت رأسه وتأول الآية لكونه سبق إلى فهمه أن المراد بها

---

[1] جامع البيان، للطبري، (19/ 46) .

[2] المصدر نفسه، (1/ 75) .

[3] رواه ابن أبي عاصم في السنة وحسنه الألباني في ظلال الجنة، (1/ 190) .

[4] رواه البخاري كتاب الصيام، باب قول الله تعالى { وكلوا واشربوا) رقم: 1817 .

هذا، وكذا وقع لغيره ممن فعل فعله" حتى نزل قوله تعالى ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فعلموا أن المراد به بياض النهار وسواد الليل" [1] . ومثال آخر هو أثر يعلى بن أمية قال: سألت عمر بن الخطاب ﷺ قلت له: قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ النساء: ١٠١ ... وقد أمن الناس؟ فقال لي عمر ﷺ: عجبت مما عجبت منه. فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: « **صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته**» [2] " [3] . ففهم عمر ﷺ قبل سؤاله يعتبر فهما غير صحيح في الآية يقابل الفهم الصحيح لها، وهما قولان متقابلان يدرسهما المفسر المقارِن فيحكم بخطإ هذا وصحة الآخر .

ثانيا: زمن الصحابة ﷺم:

بعد وفاة النبي ﷺ جاء زمن أصحابه الذين تحملوا أمانة الدين ونقلوه لمن بعدهم، وكان الصحابة يتفاوتون بينهم في فهم القرآن الكريم ومعرفة معانيه، كما تشير لذلك بعض الأحاديث منها قوله ﷺ في ابن عباس ﷺ « **اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل** »[4]. ولذلك فقد اشتهر جماعة من الصحابة بتفسير الكريم وفاقوا غيرهم في هذا المجال، مثل: ابن عباس وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وعلي و أبي موسى الأشعري وغيرهم، وكانت لهم مدارس، وأما بعض الصحابة فإن أقوالهم كانت قليلة في التفسير لأسباب متعددة؛ إما الوفاة المبكرة كأبي بكر الصديق، أو أعباء الخلافة التي طالت مثل عمر وهكذا .

ولذلك ظهرت ثلاث مدارس كبرى للتفسير و هي:

أ–مدرسة ابن عباس في مكة، وأبرز تلاميذه من التابعين هم مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وطاووس بن كيسان .

ب–**ومدرسة وأبي بن كعب في المدينة،** وأبرز تلاميذه هم مُحَمَّد بن كعب القرظي، وأبو العالية الرياحي، وزيد بن أسلم .

ج–**مدرسة عبد الله بن مسعود في العراق،** وأبرز تلاميذه هم مسروق بن الأجدع، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي .

---

[1] شرح النووي على مسلم، (7/ 201) .

[2] رواه مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها، برقم: 1605 .

[3] محاسن التأويل، تفسير القاسمي، (3/ 299) .

[4] رواه أحمد في مسند عبد الله بن عباس، مسند أحمد مخرجا، برقم: 2397، (4/ 225) .

والذي يهمنا في هذا المقام هو اختلافهم في التفسير، الذي تحدث عنه ابن تيمية ووصفه بالقلة فقال :"الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد " [1] .

ومن أمثلة ما حدث من خلاف بين الصحابة في التفسير:

1- اختلاف تنوع: عن ابن عباس ﷺ قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله ؟ فقال عمرﷺ :"إنه من حيث علمتم"، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم، فما رئيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم، قال :"ما تقولون في قول الله تعالى ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ ﴾ **النصر: ١**. فقال بعضهم "أمرنا نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا" وسكت بعضهم فلم يقل شيئا، فقال لي :"أكذاك تقول يا ابن عباس؟"، فقلت: لا، قال: فما تقول ؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، قال {إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ } . وذلك علامة أجلك . ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣ ﴾ **النصر: ٣**. فقال عمرﷺ :"ما أعلم منها إلا ما تقول" [2] .

2- اختلاف تعارض: ومثاله الخلاف في المقصود بقوله تعالى ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾ **البقرة: ٢٣٨**، فقد اختلف الصحابة فيها على خمسة أقاويل:

أحدها: أنها صلاة العصر، وهو قول عليّ، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأبي أيوب، وعائشة، وأم سلمة، وحفصة .

القول الثاني: أنها صلاة الظهر، وهو قول زيد بن ثابت، وابن عمر .

القول الثالث: أنها صلاة المغرب، وهو قول قبيصة بن ذؤيب .

والقول الرابع : أنها صلاة الصبح، وهو قول ابن عباس، وأبي موسى الأشعري، وجابر بن عبد الله .

والقول الخامس : أنها إحدى الصلوات الخمس ولا تعرف بعينها، ليكون أبعث لهم على المحافظة على جميعها، وهذا قول نافع، وابن المسيب، والربيع ابن خثيم [3] .

---

[1] مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 333) .

[2] رواه البخاري في كتاب: التفسير، باب: سورة النصر، رقم: 4686 .

[3] النكت والعيون، الماوردي، (1/ 177) .

ثالثا: في زمن التابعين:

وتميزت هذه الفترة بكثرة الخلاف مقارنة بما كان عليه في زمن الصحابة، وذلك لأسباب من أهمها:

- بُعدُ الناس عن لغة العرب نوعا ما وذلك بسبب الفتوحات .

- توزع الصحابة في الأقطار، فكثر تلاميذهم وبالتالي كثرت أقوالهم .

وقد برز من التابعين مجموعة كبيرة من المبرزين في التفسير مثل: مجاهد بن جبر الذي قال :" عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كلّ آية وأسأله عنها "، وكان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به" [1] .

ومنهم الشعبي: الذي قال : " والله مَا مِن آية إلا قد سألتُ عنها، ولكنها الروايةُ عن الله " [2] .

ومن أمثلة اختلاف التابعين في التفسير:

المثال الأول: قوله تعالى ﴿ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ **البقرة: ٢٨٢** ، حيث اختلف التابعون على أقوال منها:

- الأول: قول: سعيد بن المسيب وجابر بن زيد ومجاهد، أن الكتابة واجبة .

- الثاني: ذهب الشعبي والحسن إلى أن ذلك على الندب والإرشاد، لا على الحتم .

- الثالث: ذهب الحسن والحَكَم وعبد الرحمن بن زيد، إلى أنه منسوخ بقوله ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ **البقرة: ٢٨٣**" [3] .

المثال الثاني: قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ ﴾ **التكوير: ١٧،** فيه ثلاثة تأويلات :

أحدها: ظلام الليل، قاله ابن مسعود و مجاهد .

الثاني: إذا ولى، قاله ابن زيد .

الثالث: إذا أقبل، قاله ابن جبير وقتادة [4] .

رابعا: من عصر التدوين إلى الزمن الحاضر:

---

[1] أصول في التفسير، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، (ص: 38) .

[2] جامع البيان، للطبري، (1/ 87) .

[3] تفسير القرطبي، (3/ 402) .

[4] النكت والعيون، الماوردي، (4/ 390) .

في هذه المرحلة بدأ التفسير يأخذ منحى جديدا وهو التدوين في المؤلفات، حيث كان التأليف في التفسير على شكل أبواب من كتب الحديث تسمى" كتاب التفسير"، وهذا في عهد عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ) الذي أمر بتدوين السنة على رأس المائة الأولى .

ثم ظهرت في بداية القرن الثاني حركة لا بأس بها في تدوين العلوم ولا شك أن القرآن كان محورا لها، فظهرت مؤلفات جمعت أقوال بعض الصحابة والتابعين، ومع ذلك لا يمكن الجزم بأول من صنف كتابا في التفسير (التصنيف العام)، قال حاجي خليفة:" واعلم: أنه اختلف في أول من صنف . فقيل: الإمام: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري. المتوفى: سنة خمس وخمسين ومائة. وقيل: أبو النضر: سعيد بن أبي عروبة المتوفى: سنة ست وخمسين ومائة. ذكرهما: الخطيب البغدادي. وقيل: ربيع بن صبيح.

المتوفى: سنة ستين ومائة. قاله: أبو مُحَمَّد الرامهرمزي. ثم صنف: سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس بالمدينة. وعبد الله بن وهب بمصر. ومعمر، وعبد الرزاق باليمن. وسفيان الثوري، ومُحَمَّد بن فضيل بن غزوان بالكوفة. وحماد بن سلمة، وروح بن عبادة بالبصرة. وهشيم بواسط. وعبد الله بن المبارك بخراسان. وكان مطمح نظرهم في التدوين: **ضبط معاقد القرآن والحديث ومعانيهما**، ثم دونوا فيما هو كالوسيلة إليهما " [1] . هذا في التفسير عموما .

وأما في التفسير المقارن فإن من أوائل ما وصل إلينا وفيه إشارات من التفسير المقارن تفسير يحي بن سلام (ت 200هـ) بتحقيق هند شلبي (من النحل إلى الصافات) وكان يذكر فيه الخلاف، ثم إما يضيف فائدة أو يبين احتمال الآية للجميع أو لا يعقب، وهذا ما اعتبره الفاضل ابن عاشور في كتابه "التفسير ورجالاته" تأصيلا لـ " التفسير النقدي"؛ لكن المتأمل يرى أنها كانت إشارات عامة فقط ، لأنه كان يذكر الخلاف في مواضع لكنه لا يعقبه بالنقد والترجيح وغير ذلك مما يستلزمه التفسير النقدي، بل يكتفي بحكاية الخلاف، ومثاله ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ **الإسراء: ٨٠،** حيث نقل عن " الحسن أنه فسرها : بالخروج إلى قتال أهل بدر. وعن قتادة أن الله أخرجه من مكَّة إلى الهجرة بالمدينة" [2] .

ومما سبق يمكن اعتبار تفسير الإمام الطبري (310هـ)، أقدم تفسير كامل يوافق طريقة " التفسير المقارن"، كما نص ابن جرير نفسه على ذلك في مقدمته فقال:" ونحن –في شرح تأويله وبيان ما فيه من معانيه منشئون إن شاء الله ذلك، كتابا مستوعبا لكلّ ما بالناس إليه الحاجة من علمه، جامعا، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيا. و مخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه منه واختلافها فيما اختلفت فيه منه، ومبينو علل كلّ مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك، بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك، و

---

[1] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، (1/ 34) .

[2] تفسير يحي بن سلام، (1/ 158) .

أخصر ما أمكن من الاختصار فيه" [1] . وقال السيوطي في وصف تفسير الطبري:" فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط فهو يفوقها بذلك " [2] .

وعموم المنهج الذي كان يتبعه الطبري في عرض التفسير ما يلي –وهي الخطوط العريضة للتفسير المقارن–:

1- أنه يعرض جميع الآراء بقوله: "اختلف أهل التأويل في هذه الآية فقال بعضهم .... وقال بعضهم....." .

2- ثم يسند كلّ قول لصاحبه بالسند بقوله: "ذكر من قال ذلك" .

3- يذكر أدلتهم ويناقش ويوجه .

4- يرجح الصواب بقوله " وأولى هذه الأقوال"، والصواب: ..." ذاكرا أدلته على ذلك .

ومثاله ما ذكره من الاختلاف في قوله تعالى ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ **النساء: ٥٩** ، فمن قائل هم: الأمراء، ومن قائل: هم أهل الفقه والعلم، ومن قائل: أصحاب مُحَمَّد ﷺ، ومن قائل: هم أبو بكر وعمر، وذكر أدلتهم على ذلك ، ثم رجح القول الأول فقال :" قال أبو جعفر: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعةً، وللمسلمين مصلحة، –ثم ذكر الأدلة عليه– [3] .

وبعد الطبري جاء مفسرون كثر تأثر كثير منهم بطريقته، ولذلك ظهرت عدة تفاسير اعتنت بالتفسير المقارن مع اختلاف بين مناهج أصحابها في العرض و الاستدلال للأقوال . **أهمها:**

1–ابن عطية الأندلسي (542هـ) في المحرر الوجيز، فقد كان يهتم بالخلاف في القراءات والمعاني، ويرجح الصواب من الأقوال، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾ **البقرة: ٤٠**،حيث قال:" وخصص بعض العلماء النعمة في هذه الآية، فقال الطبري: «بعثة الرسل منهم وإنزال المن والسلوى، وإنقاذهم من تعذيب آل فرعون، وتفجير الحجر»، وقال غيره: «النعمة هنا أن دركهم مدة مُحَمَّد ﷺ» . وقال آخرون: «هي أن منحهم علم التوراة وجعلهم أهله وحملته»، قال القاضي أبو مُحَمَّد رحمه الله: وهذه أقوال على جهة المثال، والعموم في اللفظة هو الحسن " [4] .

---

[1] جامع البيان، للطبري، (1/ 7) .

[2] الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، (4/ 242) .

[3] جامع البيان، للطبري، (8/ 502) .

[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، (1/ 133) .

2–أبو بكر ابن العربي (543هـ) في أحكام القرآن، فقد كان يذكر الخلاف خاصة في آيات الأحكام ويذكر الأدلة ويناقشها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ **المائدة: ٦**؛ حيث ذكر الخلاف في حد الرأس الواجب مسحه ثم قال:" ليس يخفى على اللبيب عند اطلاعه على هذه الأقوال والأنحاء المطلعات أن القوم لم يخرج اجتهادهم عن سبيل الدلالات في مقصود الشريعة، ولا جاوزوا طرفيها إلى الإفراط ؛ فإن للشريعة طرفين: أحدهما : طرف التخفيف في التكليف، والآخر: طرف الاحتياط في العبادات . فمن احتاط استوفى الكلّ ، ومن خفف أخذ بالبعض " [1] .

3– فخر الدين الرازي (606هـ) في مفاتيح الغيب، وقد اشتهر تفسير الرازي بكثرة سرد حجج الأقوال والرد عليها، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾ **التوبة: ٦٠** ، حيث ذكر الخلاف في جواز صرف الزكاة لأحد الأصناف الثمانية المذكورة أو وجوب إعطاء الزكاة للأصناف الثمانية جميعا، ثم قال :"وذلك لا يقتضي في صدقة زيد بعينه أن تكون لجملة هؤلاء الثمانية . والدليل عليه العقل و النقل...–وذكر الأدلة–" [2] .

4–أبو عبد الله القرطبي (671هـ) في الجامع لأحكام القرآن، حيث ذكر في مقدمة تفسره قوله :" وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها" [3]، ومن المواضع التي سرد فيها الخلاف ورجح ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَا ﴾ **البقرة: ١٤٢** ، حيث ذكر الخلاف في كونها نزلت في الصلاة أو غير الصلاة فقال :" وقيل: نزل ذلك على النبي ﷺ في مسجد بني سلمة وهو في صلاة الظهر بعد ركعتين منها فتحول في الصلاة، فسمي ذلك المسجد مسجد القبلتين ... وقيل: إن الآية نزلت في غير صلاة، وهو الأكثر، وكان أول صلاة إلى الكعبة العصر، والله أعلم " [4] .

---

[1] أحكام القرآن، لابن العربي ، (2/ 63) .

[2] مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي، (16/ 81) .

[3] أحكام القرآن، تفسير القرطبي، (1/ 3) .

[4] أحكام القرآن، تفسير القرطبي، (2/ 149) .

5–ابن جزي الغرناطي (741هـ) في التسهيل لعلوم التنزيل، فقد نص في مقدمة تفسيره أنه يذكر أقوال المفسرين ويرجح بينهم، فقال:" الفائدة الرابعة: تحقيق أقوال المفسرين، السقيم منها والصحيح، وتمييز الراجح من المرجوح، وذلك أن أقوال الناس على مراتب: فمنها الصحيح الذي يعوّل عليه، ومنها الباطل الذي لا يلتفت إليه، ومنها ما يحتمل الصحة والفساد" [1]، ومن أمثلته ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ ﴾ **الأعراف: ٢٠٤**، حيث ذكر الخلاف في الإنصات ثم رجّح بينها فقال :" أحدها: أن الإنصات المأمور به هو لقراءة الإمام في الصلاة، والثاني أنه الإنصات للخطبة، والثالث: أنه الإنصات لقراءة القرآن على الإطلاق وهو الراجح لوجهين: أحدهما: أن اللفظ عام ولا دليل على تخصيصه، والثاني: أن الآية مكية، والخطبة إنما شرعت بالمدينة " [2] .

6–أبو حيان الأندلسي (745هـ) في البحر المحيط ، كما نص عليه في مقدمته، فقال :" وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريبا، أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس، بادئا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ مرجحا له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه" [3] . ومن ذلك ما جاء في تفسر قوله تعالى ﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ **الطلاق: ٢**، حيث ذكر الخلاف في حكم الإشهاد في الرجعة والفرقة، فقال:" وهذا الإشهاد مندوب إليه عند أبي حنيفة، كقوله: ﴿ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ **البقرة: ٢٨٢**، وعند الشافعية واجب في الرجعة، مندوب إليه في الفرقة . وقيل: "وأشهدوا": يريد على الرجعة فقط، والإشهاد شرط في صحتها، فلها منفعة من نفسها حتى يشهد. وقال ابن عباس: الإشهاد على الرجعة وعلى الطلاق يرفع عن النوازل أشكالا كثيرة، ويَفسُد تاريخ الإشهاد من الإشهاد " [4] .

7–ابن كثير (774هـ) في تفسيره، وقد بَدَت طريقة التفسير المقارن واضحة في تفسيره، من حيث سرد الأقوال ونقدها والترجيح بينها، ومثالها ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ **الحج: ١٩**، حيث ذكر الخلاف في الآية: فمن قائل أنها نزلت في حمزة وصاحبيه، وعتبة وصاحبيه، يوم برزوا في بدر، وقال سعيد بن أبي عروبة، في اختصام المسلمين وأهل الكتاب، وقال قتادة في المصدق والمكذب. وقال

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، (1/ 10) .

[2] المصدر نفسه، (1/ 319) .

[3] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (1/ 12) .

[4] المصدر نفسه، (10/ 198) .

مجاهد: الآية مثلا لكافر والمؤمن اختصما في البعث. وقال عكرمة: هي الجنة والنار، وقول مجاهد وعطاء: إن المراد بهذه الكافرون والمؤمنون، يشمل الأقوال كلها، وينتظم فيه قصة يوم بدر وغيرها؛ فإن المؤمنين يريدون نصرة دين الله، والكافرون يريدون إطفاء نور الإيمان وخذلان الحق وظهور الباطل. وهذا اختيار ابن جرير، وهو حسن "[1] .

8-مُحَمَّد بن علي الشوكاني(1250هـ) في فتح القدير، حيث نص في مقدمته على بسط الأقوال والترجيح بينها فقال :" وبهذا تعرف أنه لابد من الجمع بين الأمرين –الرواية والدراية–، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وطنت نفسي عليه، والمسلك الذي عزمت على سلوكه إن شاء الله مع تعرضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه" [2] . ومثاله ما ذكره في المستحق للعنه المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ ﴾ **البقرة: ١٥٩**، من المراد بذلك؟ فقيل: أحبار اليهود ورهبان النصارى الذين كتموا أمر مُحَمَّد ﷺ، وقيل: كلّ من كتم الحق وترك بيان ما أوجب الله بيانه، وهو الراجح، لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول" [3] .

9- مُحَمَّد الآلوسي (1270هـ) في روح المعاني، وهو كثير الاستدلال والنقد والترجيح، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ ﴾ **الأحزاب: ٥٢**، حيث ذكر الخلاف في نسخها بقوله تعالى ﴿ تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ ﴾ **الأحزاب: ٥١** ، أو أنها منسوخة كرامة لزوجاته اللواتي خيرهن الله بين متاع الدنيا أو الله ورسوله فاخترن الله ورسوله،فحرم الله عليه سواهن [4] .

10-الأمين الشنقيطي (1393هـ) في أضواء البيان ، حيث كان يسرد الخلاف في الأقوال ويرجح بقوة، ومن ذلك قوله :" قال مقيده – عفا الله عنه: اعلم أنا نريد في هذا المبحث أن نبيّن حجّة من قال بعدم تحريم لحوم السباع، والحمير، ونحوها، وحجة من قال بمنعها، ثم نذكر الراجح بدليله [5] .

---

[1] تفسير ابن كثير، (2/ 434) .

[2] فتح القدير، للشوكاني، (1/ 14) .

[3] المصدر نفسه، (1/ 187) .

[4] روح المعاني، للألوسي، (11/ 231) .

[5] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، (1/ 521) .

11-الطاهر بن عاشور (1393هـ) في التحرير والتنوير: حيث نقد طريقة التوقف عند ذكر الأقوال وذكر أنه يقف حكما بينهم، ومثاله ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧ ﴾ المائدة: ٦٧، حيث قال :"إنّ موضع هذه الآية في هذه السورة معضل، فإنّ سورة المائدة من آخر السور نزولاً إن لم تكن آخرها نزولاً، وقد بلّغ رسول الله ﷺ الشريعة وجميعَ ما أنزل إليه إلى يوم نزولها، فلو أنّ هذه الآية نزلت في أوّل مدّة البعثة لقلنا هي تثبيت للرسول وتخفيف لأعباء الوحي عنه،...

فنحن إذن بين احتمالين :

أحدهما : أن تكون هذه الآية نزلت بسبب خاصّ اقتضى إعادة تثبيت الرسول على تبليغ شيء ممّا يثقل عليه تبليغه .

وثانيهما: أن تكون هذه الآية نزلت من قبل نزول هذه السورة ، وهو الّذي تواطأت عليه أخبار في سبب نزولها .

فأمّا هذا الاحتمال الثّاني فلا ينبغي اعتباره لاقتضائه أن تكون هذه الآية بقيت سنين غير ملحقة بسورة ، ولا جائز أن تكون مقروءة بمفردها ، وبذلك تندحض جميع الأخبار الواردة في أسباب النزول التي تَذْكُر حوادث كلَّها حصلت في أزمان قبل زمن نزول هذه السورة " [1] .

فهذه لمحة تاريخية عن أهم التفاسير التي اعتنت بموضوع التفسير المقارن، غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن اهتمامها به كان أكثر من الناحية التطبيقية، أما الناحية النظرية: من حيث قواعد الترجيح وأسباب الخلاف وغيرها، فهي لا تخلو من إشارات سواء في مقدماتها أو يأتي ذكرها أثناء التفسير .

خامسا: الدراسات المعاصرة المتخصصة في الجانب النظري للتفسير المقارن :

على الرغم من أن التفسير المقارن ليس وليد العصر الحديث، لكن لا يوجد من تعرض للتأصيل له في إطاره النظري إلا في العصر الحديث، وكان أول ظهور لهذا المصطلح (التفسير المقارن) بعد منتصف القرن الماضي في مادة كانت تدرس لطلاب الدراسات العليا في الأزهر -كما أفاده الدكتور فضل حسن عباس-، حيث كان يُتعرض لتعريفه وبيان أنواعه وما إلى ذلك[2]، وقد ظهرت في هذا الباب دراسات أكاديمية متعددة من أهم ما وقفت عليه:

[1] التحرير والتنوير، ابن عاشور، (6/ 256) .

[2] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 57 .

1- بحث بعنوان "التفسير المقارن –دراسة تأصيلية-" د: مصطفى إبراهيم المشني–المدرس بالجامعة الأدرنية-، وهو بحث محكم نشر في مجلة الشريعة والقانون بجامعة الشارقة سنة 2006 م، ذكر فيه تعريف التفسير المقارن ونشأته وألوانه ومنهجية البحث فيه وأهميته وغير ذلك من المباحث .

2- التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، وهي رسالة دكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية بالأردن، نوقشت في 2011م، إشراف د: فضل عباس وتوفي قبل إتمامها، ذكرت فيها ما ذكر في البحث السابق مع شيء من النقد والتفصيل لبعض المباحث، كما أضافت مبحث "أسباب اختلاف المفسرين"، وختمت الرسالة بدراسة تطبيقية على سورة الفاتحة وبالضبط على لفظتي "العالمين" و "المغضوب عليهم والضالين".

3- التفسير المقارن –دراسة تأصيلية تطبيقية-، د: محمود عقيل معروف العاني، وهي رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، بإشراف عبد القادر عبد الحميد، نوقشت 2013م. وهي رسالة ممتازة، تحدث فيها صاحبها عن مفهوم التفسير المقارن ونشأته، وصلته بالعلوم الأخرى، وأسباب اختلاف المفسرين وأثره في التفسير المقارن، وضوابط الترجيح في التفسير، ثم ختمه بالخطوات العلمية المتبعة فيه ونماذج تطبيقية عنه .

4- التفسير المقارن (إشكالية المفهوم) جهاد مُحَمَّد نصيرات، وهو بحث علمي نُشِر في مجلة للبحوث والدراسات بالأردن سنة: 2015م، تحدّث عن إشكالية مفهومه بتوسّع وأتى بكلّ ما سبقه في هذا الباب مع النقد والتصويب.

هذه أهم الدراسات التي أصلت لـ "التفسير المقارن"، من الناحية النظرية مع أمثلة تطبيقية عنه، إضافة إلى مراجع أخرى يمكن الاستعانة بها في الموضوع ومنها :

- مقدمات كتب التفسير، المتقدمة والمتأخرة ففيها إشارات حول أسباب الاختلاف في التفسير، وقواعج التفسير والترجيح، وأصول التفسير وغيرها من المباحث الخادمة للتفسير المقارن .

- الدراسات التي اعتنت بالترجيح بين المفسرين أو أسباب اختلافهم ....إلخ، فإن فيها مسائل تتعلق بـ "التفسير المقارن" .

كما توجد أيضا دراسات في الناحية التطبيقية لمنهج التفسير المقارن منها:

- منهج ابن عطية في التفسير: لعبد الوهاب فايد، الباب الثالث: مقارنة بين ابن عطية والزمخشري والبغوي وابن العربي .

- مدرسة التفسير في الأندلس: لمصطفى المشني، حيث تناول الباب الرابع المقارنة بين مدرستين مختلفتين وكان عنوانه: مقارنة بين المفسرين الأندلسيين وبين المفسرين المشرقيين في الموضوعات والمناهج .

- تفسير سورة آل عمران بين الزمخشري وأبي حيان: لعطية صدقي الأطرش، مخطوطة رسالة دكتوراه -كلية

الدراسات الإسلامية والعربية الأزهر- القاهرة- [1] .

المبحث الثاني: صلة التفسير المقارن بألوان التفسير الأخرى:

تعددت تقسيمات العلماء لمناهج التفسير، فهناك القسمة الثنائية التي تقسم مناهجه إلى منهجين رئيسين، هما:

أولا: الموضعي: ويشمل ثلاثة أنواع (التحليلي، الإجمالي، المقارن)، وسمي بذلك لأنه يَرجع فيه المفسر إلى موضع واحد في القرآن الكريم متتبعا ترتيب الآيات في سورها، فيكون **تحليليا** عند التفصيل **وإجماليا** عند الاختصار **ومقارنا** عند الموازنة، ويمكن أن يكون بالمأثور أو بالرأي .

وثانيا: الموضوعي أو (التوحيدي): وهو الذي يلتزم فيه المفسر موضوعا لا موضعا بعينه، فيجمع الآيات المتعلّقة به ويجعلها كبناء متكامل الأطراف، يتقرر من خلاله موقف القرآن الكريم من هذا الموضوع المدروس .

ولا شك أن العلاقة بين هذين النوعين الرئيسين هي علاقة تكاملية فهما اتجاهان متكاملان، وذلك أن الذي يفسر القرآن تفسيرا موضوعيا لاشك أنه سيعتمد على خلفيات مرتبطة بمعنى الآية وألفاظها، وهذه الخلفية لا يحصّلها إلا بالاعتماد على التفسير الموضعي سواء كان تحليليا أو إجماليا أو مقارنا، فهي اللبنات الأولى للتفسير الموضوعي فلا يُحسِن المفسّر أو الباحث إدراك حقائق القرآن الكريم ومقاصده إلا إذا كان متسلّحا بمعطيات التفسير الموضعي [2] .

وهناك القسمة الرباعية —وهي الأشهر– حيث يقسم التفسير إلى أربعة مناهج هي:

أولا: التفسير المقارن: وقد سبق تعريفه في المذكرة ، حيث يقول جهاد مُحَمَّد النصيرات هو :" الموازنة بين الآراء التفسيرية في ضوء منهجية علمية "[3] .

ثانيا: التفسير التحليلي: وهو يُعنى ببيان كلّ ما يتعلق بالكلمة أو الجملة أو الآية القرآنية من ناحية اللغة وسبب النزول والقراءات ووجوه الإعجاز والأحكام الشرعية، وغير ذلك ممّا له تعلق باللفظ أو الجملة القرآنية، مثل (تفسير الطبري، والزمخشري، وتفسير: التحرير والتنوير) [4].

ثالثا: التفسير الموضوعي: يقول الدكتور مصطفى مسلم، قال :" هو علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنية من خلال آيات أو سورة أو أكثر" [5] .

---

[1] التفسير المقارن عند المفسرين : دراسة تحليلية، أ: مُحَمَّد عمر فاروق و سمين أحمد، ص: 264 .

[2] أساسيات منهجية للتفسير الموضوعي، د: مُحَمَّد عبد اللطيف رجب عبد العاطي ، ص: 11 .

[3] التفسير المقارن (إشكالية المفهوم) جهاد مُحَمَّد نصيرات، ص56-57 .

[4] بحوث في أصول التفسير ، فهد الرومي، ص: 57 .

[5] مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، ص: 16 .

رابعا: التفسير الإجمالي: هو أن يبيّن المفسّر خلاصة معنى الآية أو الآيات مع إبراز مقاصدها، بحيث يصل معناها إلى الأفهام بأقرب طريق، ويستعان فيه ببعض ما يُعوَّل عليه في التفسير التحليلي دون تفريط[1]، مثل (الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي، تفسير الجلالين، وتفسير السعدي) .

وأما عن صلة التفسير المقارن بألوان التفسير الأخرى فكما يلي:

يمكن أن يقال إن هذه الألوان الأربعة للتفسير تشبه عائلة يمكن تسميتها (عائلة ألوان التفسير)، وكل أخ منها أو فرد من أفرادها له ميزاته وصفاته التي تميزه عن غيره، لكن المأخذ واحد .

والعلاقة العامة بين هذه الأنواع أن القاسم المشترك بينها هو بحثها عن مراد الله تعالى في كتابه، وبينها فروق منهجية غير أن بعضها يعدّ منطلقا للبعض الآخر، فبينها علاقة تكامل .

وأما عن الصلة بينها وبين التفسير المقارن فهي كما يلي:

1- صلة التفسير المقارن بالتفسير التحليلي:

المفسر الذي يُعنى باللون التحليلي يعمد إلى الكشف عن معاني الآيات القرآنية، بالسير مع المصحف آية آية يحلل أجزاءها ويقف عند كل كلمة فيها، يشرح الغريب ويبين الأحكام والقراءات...الخ، مستعينا بأدوات الفهم كأسباب النزول والمأثور من السنة وغيرها .

ولا شك أنه سيواجه أثناء ذلك اختلاف بين المفسرين في بعض المعاني أو الأحكام، فهنا يبدأ عمل التفسير المقارن، بدراسة هذه الأوجه التي وقع فها خلاف وفق منهج التفسير المقارن .

فيبدأ باللون التحليلي وينتهي بالمقارن .

وقد تكون العملية عكسية فيكون غرض المفسر من البداية المقارنة بين المفسرين، فيحتاج إلى الاتجاه للتفاسير التحليلية لجمع الآراء ثم المقارنة بينها، فيكون التفسير التحليلي عنصرا مهما من عناصر الدراسة التفسيرية المقارنة .

2- صلة التفسير المقارن بالتفسير الإجمالي:

التفسير الإجمالي غرضه أن يعطينا معنى الآية بأسلوب سهل، وهذا يعد اختيارا للمفسر في الآية فينسب له ذلك القول، وهذا ما يشكل مادة علمية أولية للتفسير المقارن، ثم يخالفة غيره في بيان المعنى الإجمالي للآية فيعطينا قولا آخر فيها وهكذا، حينئذ يأتي المفسر المقارن ويطلع على كتب التفسير الإجمالي، ليعرف مدى صلاحية عملية المقارنة في تلك الآية أو الموضوع من عدمها .

كما أن تلك الكتب تشكل مادة أولية للمفسر المقارن لأنها تلخص لنا اختيار المفسر في الآية أو الموضوع .

3-صلة التفسير المقارن بالتفسير الموضوعي ، وهي إجمالا:

---

[1] بحوث في أصول التفسير ، فهد الرومي، ص59 .

هدف التفسير الموضوعي هو إعطاء بيان القرآن الكريم من الموضوع محل الدراسة، ولا شك أن المفسر أثناء جمعه لآيات الموضوع سيرسم لنا موقف القرآن من ذلك الموضوع حسب فهمه هو للآيات التي شكلت الموضوع، وربما يختلف مفسر آخر في تفسير الآيات فيعطينا موقفا آخر للقرآن من ذلك الموضوع، وهذا كلّه يشكل مادّة للباحث في التفسير المقارن في أحد نوعيه وهو المقارنة الموضوعية [1] .

وكذلك الأمر بالنسبة للمفسر الموضوعي ، فقد يحتاج للتفسير المقارن حينما يجد خلافا، كما بينه د: مصطفى مسلم بقوله:" وكثيرًا ما تتباين أقوال المفسرين الذين كتبوا في تحليل النص القرآني بحيث لا يمكن الجمع بينها، والآيات القرآنية حمّالة للوجوه المتعدّدة فلا بد للمفسّر الذي يكتب في موضوع ما، ويجد هذه الأقوال في تفسير آية تتعلق بموضوعه، لا بد من وقفة متأنية دقيقة، ونظرات ثاقبة للترجيح بين هذه الأقوال ومعرفة المصيب منها وغير المصيب، ليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال بُغية توضيح عناصر الموضوع والربط بين الأساليب القرآنية في أداء المعنى، وبالتالي الوصول إلى الهدايات القرآنية المتعلقة بالموضوع مجال البحث. وهذا هو التفسير المقارن " [2] .

هذا هو ملخص العلاقة بين التفسير المقارن وغيره من ألوان التفسير الأخرى .

ملخص المحاضرة

تذكر ما يلي:

أولا: نشأة التفسير المقارن: حيث مرّ التفسير المقارن بمراحل عدّة من نزول القرآن إلى العصر الحاضر، وأهم ميزة نبحث عنها في نشأة التفسير المقارن وتاريخه هي: وجود الاختلاف في معاني القرآن إذ الاختلاف من أهم العناصر التي توحي إلى وجود المنهج العام للتفسير المقارن، وقد كان ذلك ما يلي:

1- **زمن النبوة:** فقد كان الناس الصحابة زمن النبي ﷺ يختلفون في بعض المسائل في التفسير، فَيفصِل النبي ﷺ بينهم، والاختلاف من العناصر الأساسية التي تنبني عليها المقارنة .

2- زمن الصحابة ﷺ**م:** وبرزت فيها ثلاثة مدارس تفسيرية: مدرسة ابن عباس في مكة . ومدرسة وأبي بن كعب في المدينة. ومدرسة ابن مسعود في العراق. فكان هناك اختلاف بينها في بعض المسائل التفسيرية .

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن الخلاف بينهم كان قليلا بالمقارنة مع من جاء بعدهم، وغالبه اختلاف تنوع .

---

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 58-61 .

[2] مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، ص: 53- 54 .

3– في زمن التابعين: وتميزت هذه الفترة بكثرة الخلاف مقارنة بما كان عليه في زمن الصحابة، بسبب بداية البعد عن اللغة العربية لدخول الأعاجم في الإسلام، وتوزع الصحابة في الأقطار .

4– من عصر التدوين إلى الزمن الحاضر: في هذه المرحلة بدأ التفسير يأخذ منحى جديدا وهو التدوين في المؤلفات بدءا بالإمام الطبري إلى العصر الحديث، وكان لتلك المؤلفات طرق ومناهج مختلفة، والمهم فيها هو وجود حكاية أقوال الناس في التفسير وأدلتهم على أقوالهم، ثم محاولة المفسر بين الراجح منها .

5– الدراسات المعاصرة المتخصصة: وهي كثيرة ولا زالت تظهر بين الفينة والأخرى دراسات جديدة، يحاول أصحابها التأصيل للتفسير المقارن ببيان أصوله وخطواته وقواعد الترجيح وأسباب اختلاف المفسرين .

ثانيا: صلة التفسير المقارن بألوان التفسير الأخرى: بناء على القسمة الثنائية لمناهج التفسير وهي التفسير الموضعي والموضوعي، وبناء على القسمة الثنائية للتفسير المقارن، وهي: التفسير المقارن الموضعي: والتفسير المقارن الموضوعي: تظهر العلاقة بينهما بوضوح: حيث إنها علاقة تكاملية فهما اتجاهان متكاملان، وذلك أن الذي يفسر القرآن تفسيرا موضوعيا لاشك أنه سيعتمد على خلفيات مرتبطة بمعنى الآية وألفاظها، وهذه الخلفية لا يحصّلها إلا بالاعتماد على التفسير الموضعي سواء كان تحليليا أو إجماليا أو مقارنا فيعرف من خلاله آراء المفسرين وترجيحاتهم .

كما أن الباحث الذي يعقد مقارنة في موضوع من موضوعات القرآن الكريم لا شك أنه سيحتاج إلى منهج التفسير الموضوعي وخطواته لتكون المقارنة مبنية على أسس علمية صحيحة .

المحاضرة الثالثة: أهمية التفسير المقارن ومعاييره

مخطط المحاضرة : احتوت هذه المحاضرة على مبحثين هما:

المبحث الأول: أهمية التفسير المقارن .

المبحث الثاني: معايير قبول الأقوال التفسيرية أو ردها .

وتفصيلهما كما يلي:

المبحث الأول: أهمية التفسير المقارن:

إن شرف أي علم من العلوم يظهر إما بشرف موضوعه أو غرضه أو شدة الحاجة إليه، وقد حاز علم التفسير الشرف من الجهات الثلاث، فموضوعه كتاب الله، وغرضه التمسك بالعروة الوثقى، والحاجة إليه أن كل عمل يفتقر للشريعة التي ينبوعها القرآن الكريم .

وقد ذكر القرطبي تعظيم السلف لتفسير القرآن؛ فمن ذلك: أن علي بن أبي طالب ﷺ ذكر جابر بن عبد الله ووصفه بالعلم، فقال له رجل: جعلت فداءك! تصف جابرا بالعلم وأنت أنت! فقال: إنه كان يعرف تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ القصص: ٨٥ ،

وقال الشعبي: رحل مسروق إلى البصرة في تفسير آية، فقيل له: إن الذي يفسرها فرحل إلى الشام: فتجهز ورحل إلى الشام حتى علم تفسيرها [1] .

ولا شك أن ذلك يدل على أهمية علم التفسير عموما؛ والذي يعتبر التفسير المقارن نوعا منه، فيدخل في هذا الفضل العام، كما أن له أهمية خاصة، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الحاجة إلى الحكم على الأقوال التفسيرية صحة وضعفا؛ وهذه حاجة متجددة في كلّ عصر، لأمور منها: - أن الخلاف اشتد بعد عصر الصحابة وهو لا زال يكثر بعدهم عاما بعد عام .

- ومنها: أن القرآن يُشبع حاجات البشر على اختلاف عقولهم فلا زال الناس يستنبطون منه معاني متجدّدة وهذا أمر يستدعي تمحيص تلك الأقوال ومعرفة مدى صحتها من ضعفها، وهذا يوجد في مجال التفسير المقارن .

2- تخليص التفسير من الأقوال الضعيفة والواهية من خلال عرضها على مقاييس قبول التفسير ورده، والتي هي من محاور التفسير المقارن .

3- دفع الباحث للاجتهاد في العلوم حتى يتأهّل للنظر في أقوال المفسرين وتمحيصها، فيجب عليه أن يكون على دراية بمقاييس قبول التفاسير وردها، من قواعد التفسير والترجيح والنقد وغيرها من المقدمات .

4- الوقوف على مكانة المفسرين، من خلال معرفة مآخذ أقوالهم واستدلالاتهم، فلا ينبغي له التسرع بالحكم على خطإ التفسير فيردّه، فقد يظن الباحث أوّل وهلة أن القول مردود ضعيف لا دليل عليه، لكنه عند البحث ومعرفة مستنده يعرف مكانة المفسر وقدره وقوّة دليله .

5- التعرف على مناهج المفسرين في التعامل مع الآيات القرآنية وبيان معانيها .

6- جمع ما تفرق من الأقوال التفسيرية الخاصة بالآية في موضع واحد، وهذه من أولى خطوات التفسير المقارن، وذلك حتى يسهل النظر فيها ودراستها والترجيح بينها .

7- تقبل وجود الخلاف في بعض القضايا التي هي محلّ اجتهاد ونظر وليس فيها نص جازم قاطع للخلاف .

8- اكتساب الباحث ملكة التمحيص وأساليب الحِجاج وفنون المناظرة، من خلال سرد أدلّة كلّ فريق ثم مناقشتها .

[1] أحكام القرآن، تفسير القرطبي، (1/ 26) .

9- التقليل من شدة الخلاف في التفسير، وذلك بالجمع بين الأقوال التي تحتملها الآية جميعا وجعلها من خلاف التنوع .

10- معرفة الباحث قدر نفسه وعدم استصغاره لغيره وربما يكون مُؤهَّلا فيستنبط قولا جديدا مبنيًّا على أصول علمية صحيحة .

11- الالتزام بتفسير النص القرآني دون الاستطراد في غيره ممّا ليس له علاقة مباشرة بالتفسير كما يفعله بعض المفسرين، فيأتي التفسير المقارن ويحصر الكلام فيما له علاقة بالآية فقط .

12- الاستفادة من الثروة العلمية التي سيقف علها الباحث أثناء رحلته مع كلام المفسرين وكتبهم؛ حيث سيجد فوائد علمية في مجالات مختلفة من لغة وقراءات وأحاديث وعلوم القرآن وغيرها من العلوم [1] .

المبحث الثاني: معايير قبول الأقوال التفسيرية أو ردها:

والمعايير التي يعتمد عليها الباحث في مناقشة الأقوال التفسيرية تُعرف في مجال الدراسات القرآنية بمعايير القبول والرد، وهي جزء من قواعد التفسير وقواعد الترجيح، فالقول يُقبل ويرجَّح إذا وافق هذه المعايير، فإن خالفها صار مردودا .

وقد اعتنت عدة دراسات أكاديمية بهذه المعايير وجمعتها، من أهمها:

1-كتاب "معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني"، لعبد القادر مُحَمَّد الحسين .

2-كتاب "قواعد التفسير " للدكتور: خالد السبت ، –وهي رسالة دكتوراه– .

3-كتاب "قواعد الترجيح عند المفسرين" للدكتور: حسين الحربي. –وهي رسالة ماجستير– .

وأهم هذه المعاير التي يحتاجها الباحث ليناقش أقوال المفسرين بها هي [2] :

أولا: المعيار الأول: صريح القرآن: فإن وجد الباحث قولا تفسيريا يتوافق مع صريح القرآن فهم قول صحيح مقبول، وإن وجده يتعارض مع آية قرآنية صريحة في نفس الموضوع، فيكون ذلك دليل صريح على ردّ هذا القول وإبطاله لأنه يستحيل أن تتعارض آيات القرآن فيما بينها لقول الله تعالى ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ النساء: ٨٢ ، ومثاله: ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ

[1] ينظر: التفسير المقارن –دراسة تأصيلية–" د: مصطفى إبراهيم المشني، ص: 189-191، والتفسير المقارن، محمود عقيل العاني، ص: 164-174 .

[2] ينظر: التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، روضة عبد الكريم فرعون، (ص69-94)، ومعايير القبول والرد للتفسير، عبد القادر الحسين، (93 وما بعدها) .

زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومٗا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ الملك: ٥، حيث قيل: بأن النجوم هي الحجج الواضحة القوية الدالة على قدرة الله تعالى، وسطوع البرهان المسكت للمجادل الذي يسمّى شيطانا، ولا يمكن أن يفهم منها: أن المقصود من النجوم التي جعلت زينة للسماء أنها تكون قذائف للشياطين، فهذا التفسير مردود على صاحبه لأنه مخالف مخالفة صريحة لقول الله تعالى ﴿ وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ١٦ وَحَفِظۡنَٰهَا مِن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٍ ١٧ إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ مُّبِينٞ ﴾ الحجر: ١٦ -١٨ [1] .

ثانيا: المعيار الثاني: الأحاديث النبوية: فكلّ تفسير وافق السنة الصحيحة الصريحة فهو قول مقبول، وكل قول خالف السنة الصحيحة الصريحة التي تتعلّق بمعنى الآية يعتبر تفسيرا مردودا إذ لا تعارض بين القرآن الكريم والسنة النبوية، ومثاله: ما قاله رشيد رضا في تفسير قوله تعالى ﴿ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ﴾ الأنفال: ٩، بأن المدد في الآية هو مدد نفسي معنوي وليس معناه قتال الملائكة معهم[2]، وهذا القول مخالف للأحاديث التي أثبتت قتال الملائكة مع المؤمنين في غزوة بدر والتي منها: حديث ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم بدر : « **فحرموه هذا جبريل آخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب**»[3] .

ثالثا: المعيار الثالث: الإجماع: فما أجمع الناس كان صحيحا فلا يمكن مخالفته لأنه صحيح لقوله ﷺ «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**» [4]، ولذلك فإنّ كلّ قول خالف الإجماع فهو قول مردود ، ومثاله: ما جاء عن الحسن البصري في تفسير قوله تعالى ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ المائدة: ٢٧ ، حيث قال: كانا رجلان من بني إسرائيل ولم يكونا ابني آدم لصلبه . وقد ردّ الطبري هذا القول بأنه مخالف للإجماع الذي انعقد على أنهما ابني آدم لصلبه وفي عهد آدم وزمانه [5] .

---

[1] أسباب الخطأ في التفسير –دراسة تأصيلية–، طاهر محمود يعقوب، ص: 113-114 .

[2] تفسير المنار ، رشيد رضا، (4/ 92) .

[3] رواه البخاري في كتاب المغازي، باب: شهود الملائكة بدرا، رقم: 3773 .

[4] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين، رقم: 13623 .

[5] جامع البيان، للطبري، (8/ 325) .

رابعا: المعيار الرابع: قطعيات العقل: والمقصود به الأمور المتعلقة بالعقل المطلق وهو الذي اتفق الجميع عليه لكونه من الأمور البديهية مثل (الواحد نصف الاثنين، والكل أكبر من الجزء)، فما وافق هذا النوع قُبل وما خالفه يعتبر تفسيرا مردود لأن صريح المعقول لا يخالف صحيح المنقول[1]، ومثاله ما ورد عن ابن حزم في تفسير قوله تعالى ﴿ لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ۝٤ ﴾ **الزمر: ٤**، حيث ذهب إلى أن الله قادر على أن يتخذ ولدا، وإلا فقد نسبنا له العجز تمسكا منه بالشرط المذكور في الآية[2]، وهذا أمر مستحيل عقلا لذلك فقوله مردود، وقد أجاب ابن كثير على ذلك بقوله :" وهذا شرط لا يلزم وقوعه ولا جوازه، بل هو محال، وإنما قصد تجهيلهم فيما ادعوه و زعموه، كما قال تعالى ﴿ لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ **الأنبياء: ١٧**، وقال تعالى ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ **الزخرف: ٨١** ، كل هذا من باب الشرط، ويجوز تعليق الشرط على المستحيل لقصد المتكلم" [3] .

خامسا: المعيار الخامس: اللغة العربية، وذلك بالانسجام مع قواعدها المعروفة في دلالاتها وأساليبها، فإذا خالف قولٌ تفسيريٌّ تلك القواعد اللغوية فهو قول مردود، ومثال ذلك ما ذكره البيضاوي بصيغة التمريض في تفسير لفظة "أكبرنه" من قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ **يوسف: ٣١**، حيث قال:" وقيل: أكبرن بمعنى: حضن من أكبرت المرأة إذا حاضت، لأنها تدخل الكبر بالحيض، ... أي: حضن له من شدة الشبق" [4] .

وهنا ينبغي التنبيه إلى مسألة مهمة وهي: أن القرآن الكريم متجدّد العطاء ، وفيه آيات تتعدّد فيها الأفهام بناء على الاحتمالات اللغوية لألفاظه، وهذه خاصية كمال في القرآن لكن ينبغي ضبطها بضوابط علمية منسجمة مع اللغة والسياق القرآني و الأحاديث النبوية وغيرها، لئلا يقع خلط في التفسير .

ملخص المحاضرة

[1] معايير القبول والرد للتفسير، عبد القادر الحسين، (243 – 245) .

[2] الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، (2/ 138) .

[3] تفسير ابن كثير، (7/ 85).

[4] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، (3/ 161) .

تذكر ما يلي:

أولا: أهمية التفسير المقارن: تعددت أو جه اهمية التفسير المقارن من جهة شرف موضوعه والحاجة إليه وغرضه، وأهم النقاط التي تبرز أهميته:

1- الحكم على الأقوال التفسيرية صحة وضعفا؛ من خلال عرضها على مقاييس قبول التفسير ورده .

2- دفع الباحث للاجتهاد في العلوم حتى يتأهّل للنظر في أقوال المفسرين وتمحيصها .

3- الوقوف على مكانة المفسرين، من خلال معرفة مآخذ أقوالهم وأدلتهم .

4- جمع ما تفرق من الأقوال التفسيرية الخاصة بالآية في موضع واحد .

5- اكتساب الباحث ملكة التمحيص وأساليب الحِجاج وفنون المناظرة .

6- التقليل من شدة الخلاف بالجمع بين الأقوال وجعلها من خلاف التنوع .

7- معرفة الباحث قدر نفسه وربما يستنبط قولا جديدا مبنيًّا على أصول علمية صحيحة .

8- الاستفادة من الثروة العلمية التي سيقف علها الباحث أثناء رحلته مع كلام المفسرين وكتبهم.

ثانيا: معايير قبول الأقوال التفسيرية أو ردها:

وهي معايير إذا وافقها التفسير في مقبول وإذا خالفها فهو مردود، وأهمها خمسة هي:

– **المعيار الأول: صريح القرآن:** فإن وجد الباحث قولا تفسيريا يتوافق مع صريح القرآن فهم قول صحيح مقبول، وإن وجده يتعارض مع آية قرآنية صريحة في نفس الموضوع، فيكون ذلك دليل صريح على ردّ هذا القول وإبطاله لأنه يستحيل أن تتعارض آيات القرآن فيما بينها .

– **المعيار الثاني: الأحاديث النبوية:** فكلّ تفسير وافق السنة الصحيحة الصريحة فهو قول مقبول، وكل قول خالف السنة الصحيحة الصريحة التي تتعلّق بمعنى الآية يعتبر تفسيرا مردودا إذ لا تعارض بين القرآن الكريم والسنة النبوية .

– **المعيار الثالث: الإجماع:** فما أجمع الناس كان صحيحا فلا يمكن مخالفته لأنه صحيح .

– **المعيار الرابع: قطعيات العقل:** والمقصود به الأمور المتعلقة بالعقل المطلق وهو الذي اتفق الجميع عليه لكونه من الأمور البديهية، فما وافق هذا النوع قُبل وما خالفه يعتبر تفسيرا مردود لأن صريح المعقول لا يخالف صحيح المنقول .

المحاضرة الرابعة: منهجية البحث في التفسير المقارن .

مخطط المحاضرة: وقسمت هذه المحاضرة وفق تسعة خطوات هي:

أولا: تحديد الموضوع .

ثانيا: وضع خطة محكمة .

ثالثا: جمع الأقوال التي ذُكرت في الآية .

رابعا: تحليل هذه الأقوال .

خامسا: تحرير محل النزاع .

سادسا: بيان ثمرة الخلاف .

سابعا: بيان سبب الخلاف في الآية .

ثامنا: مناقشة الأقوال التي سبق عرضها مناقشة علمية .

تاسعا: بيان القول الراجح بالأدلة .

وتفصيلها كما يلي:

منهجية البحث في التفسير المقارن هي مسألة اجتهادية تخضع لمعطيات كثيرة، ولذلك فإننا لا نجد منهجية ثابتة تصلح مع جميع المقارنات في التفسير، فقد تختلف هذه المنهجية من موضع لآخر بحسب طبيعة المقارنة، فتختلف مثلا من كونها بين موضوعين عن كونها بين سورتين أو لفظتين أو منهجين أو مفسرين من مدرستين مختلفتين وهكذا، ولذلك فإن جميع ما كُتِب في الخطوات التي يتبعها الباحث في التفسير المقارن إنما هي خطوات تقريبية ترسم الخطوات العامة التي تُتَّبع في المقارنة، وتبقى بعض الخطوات التي قد تغيب أو تتغير من موضع إلى آخر على حسب طبيعة المقارنة .

ولذلك فإنني وبعد استقرائي لما كتب في هذا الموضوع حاولت رسم منهجيّة تقريبية اشتملت على الخطوات الآتية [1] :

أولا: تحديد الموضوع:

[1] وهذه الخطوات ذكرتها في مقال نشرته في مجلة المعيار ، جامعة الأمير عبد القادر بعنوان " منهجية البحث في التفسير المقارن– دراسة نظرية تطبيقية على لفظة "عسعس"–، د: هشام شوقي، ص: 132-153 .

وهذه الخطوة هي أهم خطوة في البحث، حيث يحدد فيها الباحث طبيعة الموضوع الذي سيعقد فيه المقارنة التفسيرية ويعطي نظرة عامة عما سيتناوله في بحثه ، ولا تأتي هذه المرحلة من فراغ وإنما تأتي بعد أن يجري الباحث استقراء في كتب التفسير حول الموضوع الذي اختاره هل تصلح المقارنة فيه أولا، إذ ليس كل موضوع أو موضع في القرآن يصح أن يطبّق عليه منهج التفسير المقارن .

ويمكن أن تكون هذه المقارنة بين مفسرين أو أكثر في آية واحدة أو آيات متعددة مرتبة في السور، أو آيات تتعلق بموضوع واحد فقهي أو عقدي أو تربوي، كما يمكن أن تكون المقارنة بين مفسرين في سورة كاملة .

وينبغي أن يكون الموضوع الذي يختاره الباحث له دافع علميّ ومبرّر معرفيّ وليس مجرّد اختيار عشوائي فقط، كأن يقارن الباحث بين أقوال المفسرين في آية قرآنية كثر فيها الخلاف مثل: "آية السيف دراسة مقارنة"، أو يقارن بين مفسّرين من مدرستين عقديتين أو فقهيتين مختلفتين فيبيّن كيفية تفسير كلّ منهما للموضوع القرآني محلّ المقارنة مثل: موضوع "آيات الصحابة بين الطبرسي وابن كثير" أو موضوع "آيات رؤية الله يوم القيامة بين الطبري والزمخشري"، وهؤلاء من مدارس عقدية مختلفة (الشيعة وأهل السنة، المعتزلة)، أو موضوع " آيات الطلاق بين الجصاص والقرطبي" وهما من مدرستين فقهيتين مختلفتين (الأحناف والمالكية)، أو يختار الباحث قضية في الإعجاز العلمي يقارن فيها بين مفسرين أحدهما متقدم والآخر متأخر أو بين مفسرين معاصرين، وهكذا يختار الباحث موضوعا للمقارنة ويحسن الاختيار بعد النظر والبحث .

ثانيا: وضع خطة محكمة:

تعتمد على منهجية علمية واضحة تتناسب مع طبيعة الموضوع الذي ستجرى فيه المقارنة، حيث يقسم الباحث مقارنته تقسيما متناسقا حتى يصل إلى النتائج التي يرجوها من مقارنته [1] .

ثالثا: جمع الأقوال التي ذُكرت في الآية:

وهذا يختلف بين تحديد الباحث لمفسرين محدّدين أو عدم تحديده، فإن حدّد رجع إلى تفاسير من حدّد المقارنة بينهم، وإن لم يحدّد رجع إلى أمّات التفاسير التي اعتنت بجمع الأقوال التفسيرية في الآية، مثل: "جامع البيان" للطبري، و"المحرر الوجيز" لابن عطية، و "زاد المسير" لابن الجوزي، وتفسير ابن كثير وغيرها ، فيستقرأ الباحث هذه التفاسير ويجمع منها الأقوال التفسيرية المعتبرة التي تستحق النظر ويحرص على الدقة في ذلك، أما الأقوال الواهية التي ليس لها حظّ من النظر في التفسير فهذه يُعرض عنها ولا يذكرها، إلا إذا كان ذكرها على سبيل التنبيه على ضعفها .

[1] التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مصطفى إبراهيم المشني، ص: 181 .

رابعا: تحليل هذه الأقوال:

وهنا تبدأ شخصية الباحث العلميّة بالظهور في بحثه، حيث لا يكتفي الباحث بمجرد الجمع للأقوال، ولكن يبدأ في تحليل هذه الأقوال وغربلتها ، وذلك وفق المنهجية الآتية:

1- تصنيف الأقوال التي جمعها إلى أقوال رئيسية حتى تدخل فيها الأقوال الفرعية ولا تكثر فروع البحث، فيجتهد الباحث في إدخال الأقوال الكثيرة تحت أقوال رئيسية ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

2- نسبة الأقوال إلى أصحابها بدقة وأمانة، فلا ينسب قولا لأحد حتى يتأكد من قوله له، وذلك بالرجوع إلى موطن ذكره، فلا يصح مثلا أن تنسب قولا للطبري نقلا عن ابن كثير وتفسير الطبري موجود متوفّر، فإن عُدم تفسيره لفقده أو عدم توفره للباحث اكتفى بنسبته إليه بواسطة موثوقة، كأن ينسب قولا لصحابي أو تابعي من تفسير الطبري .

3- ذكر أدلة القول ما أمكنه ذلك، وهذا يكون باستقراء كتب التفسير خاصة الموسوعية منها، مثل تفسير الطبري،

و "مفاتيح الغيب" للرازي، و"البحر المحيط" لأبي حيان، و"أحكام القرآن" للقرطبي، ويمكنه الاستعانة بالتفاسير المعاصرة مثل "روح المعاني" للألوسي، و"التحرير والتنوير" لابن عاشور ، و"أضواء البيان" للشنقيطي، لما احتوته من كثرة الاستدلال، مع التنبيه إلى أن الباحث قد يبذل جهده ووسعه فلا يجد الدليل الذي استدلّ به من قال بهذا القول في الآية، فحينئذ لا شيء عليه ولا يعاب بحثه بذلك .

4- إذا كانت الأدلة التي استدلّ بها المفسر كثيرة فلا حرج من تقسيمها إلى أقسام متناسبة فيما بينها، كأن يقسمها إلى "الأدلة من القرآن الكريم"، "الأدلة من السنة النبوية"، "الأدلة من اللغة العربية"، "الأدلة من النظر"، وفائدة ذلك: سهولة التعامل مع هذه الأدلة من بيان وجه الاستدلال ونقدها وغير ذلك مما سيأتي بيانه .

5- بيان وجه الاستدلال من تلك الأدلة، ومعناه: بيان كيفية فهم المفسر لهذا الدليل واستدلاله به على القول الذي اختاره، وقد لا يبيّن المفسر وجه الاستدلال لقوله فيمكن حينئذ للباحث أن يشرح الدليل ويبيّن وجه الاستدلال منه إن كان ظاهرا مع بيان أن ذلك من اجتهاده، كأن يقول "ووجه الاستدلال منه كما ظهر لي أو كما هو واضح ... " .

6- كما يمكن للباحث في هذه المرحلة أن يناقش الأدلة التي استدل بها أصحابها، أثناء سرده لأدلتهم ويكون ذلك بأحد طريقتين –كلاهما صحيح – وهما:

1- ذكر الدليل ثم مناقشته مباشرة قبل الانتقال للدليل الذي بعده .

2- سرد الأدلة جميعا ثم مناقشتها مناقشة عامة أو تفصيلية كما سيأتي في عنصر –مناقشة الأقوال- .

خامسا: تحرير محل النزاع:

والمقصود به بيان المسألة الدقيقة التي اختلف فيها المفسرون والمراد بحثها في المقارنة، وهذا لا يكون إلا بعد جمع الأقوال وعرضها، لأن عرض الأقوال من شأنه أن يظهر النزاع والاختلاف بين تلك الأقوال، فيأتي تحرير محل النزاع ليسلط الضوء عليه، ومن ثَمَّ يبيّن الثمرة المترتبة عليه، وكيف يؤثر هذا الاختلاف على معنى الآية محل المقارنة .

ولا يمكن أن يحرر محل النزاع قبل عرض الأقوال، لأن المطلع على سير البحث لا بد أن يعلم أن هناك نزاعا وخلافا بين المفسرين من خلال جمع أقوالهم في الآية، لا أن يفاجأ بـ (تحرير محل النزاع) وهو لا يعلم وجود اختلاف في الآية [1] .

وببيان محل النزاع في الآية ينحصر الخلاف في محلّ ضيّق يمكن للباحث أن يتحكّم فيه ويضبطه .

سادسا: بيان ثمرة الخلاف:

والمقصود بها بيان النتيجة التي ترتبت على الخلاف بين المفسرين، وهل هو خلاف لفظي صوري فقط لا أثر له في المعنى، وهو ما يعرف بـ (خلاف التنوع)، أم أنه خلاف حقيقيّ يترتّب عليه خلاف في المعنى وهو ما يعرف بـ(خلاف التضاد) .

فإن كان الاحتمال الأول فقد كُفي الباحث مؤنة البحث في الآية واكتفى بما وصل إليه وبيّن أن الآية تحمل على جميع الأقوال المذكورة فيها، مثل الخلاف في تفسير لفظة "يحبرون" في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمۡ فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ ﴾ الروم: ١٥، فقد فسرها بعضهم بأنها بمعنى: يسرون أو يفرحون أو يكرمون أو ينعمون، فالمعنى واحد على جميع تلك الأقوال وهو: فوزهم [2] .

وإن كان الاحتمال الثاني (خلاف التضاد) واصل الباحث مقارنته وفق الخطوات القادمة ليصل إلى المعنى الصحيح، مثل الخلاف في تفسير القرء من قوله تعالى ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ ﴾ البقرة: ٢٢٨ ، فقيل: هو الحيض ، وقيل: هو الطهر [3] .

سابعا: بيان سبب الخلاف في الآية:

وهذا يكون بالنظر إلى منشأ الأقوال والأساس الذي بنَى عليه المفسر قوله .

---

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق روضة عبد الكريم فرعون، ص: 61 .

[2] زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (3/ 418- 419) .

[3] النكت والعيون، الماوردي، (1/ 290) .

ومعرفة سبب الخلاف في الآية يسهّل علينا كثيرا مناقشة الأقوال والحُكم عليها تصحيحا وتضعيفا، فهو الذي يوصلنا إلى القول المستند إلى دليل قوي فيرجّحه، والقول المستند إلى دليل ضعيف فيضعّفه .

كما أن معرفة سبب الخلاف في الآية يُكسب الباحث في التفسير المقارن التثبت وعدم التسرع في ردّ الأقوال التفسيريّة، ويجعله متواضعا عارفا لقدر المفسرين، ليقينه أن ما ذهب إليه المفسرون لم يكن عن هوى – في الغالب– وإنما بذل المفسرون جهدهم لمعرفة معنى الآية وفق مبادئ علميّة موضوعيّة تكشف عن تبحُّرهم في شتى العلوم والمعارف .

وأما عن **أهم أسباب الاختلاف** بين المفسرين فهي[1] :

1– الاختلاف في عودة الضمير، مثل ضمير الهاء في قوله تعالى ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ **يوسف:** ٢٣ ، فيحتمل: أن يكون الضمير لله تعالى، أو للذي اشتراه [2] .

2– أن يكون اللفظ مشتركا في اللغة، مثل لفظة "عسعس" من قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ **التكوير:** ١٧ ، فهو يحتمل: إقبال الليل أو إدباره [3] .

3–اختلاف القراءات ، ومنه الاختلاف في قراءة كلمة "هيت" من قوله تعالى ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ **يوسف:** ٢٣ ، فقرأها الأكثرون بفتح الهاء وإسكان الياء وفتح التاء، ومعناها: أنها تدعوه إلى نفسها، وتقول:

هلُمَّ لك، وقرأها آخرون: "هئت لك" بكسر الهاء والهمزة وضم التاء، بمعنى: تهيأت لك[4] .

4–الاختلاف في القول بالنسخ، مثل قوله تعالى ﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ **الروم:** ٣٨ ، فقد اختلف في هذه الآية هل هي محكمة أو منسوخة ؟ فقيل: هي منسوخة بآية المواريث، وقيل: محكمة وللقريب في مال قريبه الغني حق واجب[5] .

---

[1] وقد أُلِّفت في هذه المسألة عدة رسائل علمية منها: رسالة: أسباب اختلاف المفسرين، مُحَمَّد بن عبد الرحمان الشايع، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره ص (36–86)، و، وأسباب اختلاف المفسرين، سعود بن عبد الله الفنيسان، ص(56–280) ، ومقال لأحمد مُحَمَّد الشرقاوي، اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه .

[2] التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، (1/ 384) .

[3] تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، (5/ 101) .

[4] تفسير ابن كثير، (4/379– 380) .

[5] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، (4/ 322) .

5-الاختلاف بسبب السنة: وهذا السبب له صور كثيرة، منها: بلوغ الحديث من عدمه، ومنها: تصحيح الحديث أو تضعيفه وغيرها من الأسباب، ومثال ذلك الخلاف في تفسير قوله تعالى﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾ التوبة: ١٠٨ ، فقد اختلف فيه هل هو: مسجد قباء أو مسجد رسول الله ﷺ، استنادا إلى قول أبي سعيد ﷺ الذي قال:" سألت رسول الله ﷺ عنه فقال هو: «مسجدكم هذا -لمسجد المدينة-»[1]، فاختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه؛ وعليه اختفوا في تفسير الآية [2] .

6-الاختلاف في الإطلاق والتقييد : ومثال ذلك عتق الرقبة التي وردت مطلقة في كفارة اليمين كما في قوله تعالى ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ المائدة: ٨٩ ، وقد وردت مقيدة في كفارة القتل كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ ﴾ النساء: ٩٢، فحمل بعض المفسرين المطلق على المقيد وقالوا: لا تجزئ الرقبة الكافرة ، وأبقى بعضهم المطلق على إطلاقه فقالوا يجزئ عتق أيّة رقبة مؤمنة كانت أو غيرها [3] .

7- الاختلاف في العموم والخصوص: مثال ذلك اختلاف المفسرين في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ﴾ البقرة: ٢٢١، فقيل: يدخل في عمومها الكتابيات لأنهن مشركات، وقيل: بل هو عام أريد به خصوص الوثنيات بدليل قوله تعالى في سورة المائدة ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ المائدة: ٥ [4] .

---

[1] رواه مسلم، كتاب الحج، باب بيان أن المسجد الذى أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة، برقم: 3453 .

[2] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ص: 172 .

[3] تيسير البيان لأحكام القرآن، ابن نور الدين، (3/ 179) .

[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، (1/ 282) .

8–الاختلاف في أوجه الإعراب: مثل قوله تعالى ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ **المائدة: ٢٦** ، يحتمل: أن يكون " أربعين " متعلقًا بمحرمة، فيكون التحريم عليهم مؤقتًا غير مؤبد، ويحتمل أن يكون " أربعين " متعلقًا ب {يتيهون} ، فيكون التحريم مؤبّدًا[1] .

9–التقديم والتأخير: ومثاله ما جاء في تفسير لفظة "متوفيك" من قوله تعالى ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ **آل عمران: ٥٥** ، فمن المفسرين من ذهب إلى أنه يوجد في الآية تقديم وتأخير، والمعنى: إذ قال الله يا عيسى إني رافعك إليّ ومطهّرك من الذين كفروا، و متوفيك بعد إنزالي إياك إلى الدنيا، ومنهم من ذهب إلى أنه ليس في الآية تقديم وتأخير وأن معنى الوفاة: إني مُنيمك ورافعك في نومك، أو إني قابضك من الأرض، فرافعك إليّ [2] .

10– روايات أسباب النزول: ومثاله: الخلاف الذي ورد في بيان الشيء الذي حرمه النبي ﷺ على نفسه في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ **التحريم: 1**، حيث اعتمد كلّ مفسر على سبب نزول الآية، فقال بعضهم: هو تحريمه ﷺ أكل العسل على نفسه بعد تناوله له في بيت زينب بنت جحش رضي الله عنها، وقال بعضهم: هو تحريم رسول الله ﷺ وطء جاريته: مارية القبطية بعد أن كان يطؤها[3] .

هذه أهم أسباب الخلاف بين المفسرين التي ينبغي للباحث في التفسير المقارن أن يعلمها ليعرف مأخذ المفسرين ومستندهم في أقوالهم فيحسن التعامل مع كلّ قوله بحسبه .

ثامنا: مناقشة الأقوال التي سبق عرضها مناقشة علمية:

وهي مرحلة مهمّة جدّا وحاسمة في الباحث الذي يكتب في مجال التفسير المقارن، وذلك أن هذه المرحلة تحتاج إلى نَفَسٍ علميٍّ في شتى الفنون وتحتاج إلى دقة شديدة في التعامل مع أقوال المفسرين، بحيث يحاول الباحث في هذه المرحلة أن يناقش الأقوال ويحلّلها ويعرض كلاًّ منها على ميزان التفسير الصحيح، فما كان منها صحيحا قبله وما كان منها مردودا ردّه وبين وجه ضعفه .

وهذه المرحلة لها طرق كثيرة في منهجية مناقشة الأقوال:

---

[1] البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ابن عجيبة، (2/ 228) .

[2] جامع البيان، الطبري، (6/455- 458) .

[3] الاستيعاب في بيان الأسباب، سليه الهلالي وموسى نصر، (3/433- 435) .

- فيمكن للباحث، أن يناقش أدلة الأقوال حينما يذكرها منسوبة لأصحابها، فيذكر الدليل ثم يناقشه، أو يسرد الأدلة جميعا ثم يناقشها جملة واحدة، ويمكن له أيضا أن يجعل مناقشة الأقوال "خطوة مستقلة" فيجعل لها عنوانا خاصا يناقش فيه أدلة كل قول على حده .

- كما يمكن للباحث في هذه المرحلة أن يقسم مناقشاته للأدلة إلى قسمين:

الرد العام: بأن يناقش الأقوال مناقشة عامة فيذكر ما يُردُّ به عليها ممّا يشترك فيها كلها .

الرد الخاص: وذلك بالردّ التفصيلي على كلّ قول أو دليل، حيث يذكر الدليل ويبيّن وجه الرّدّ عليه .

تاسعا: بيان القول الراجح بالأدلة:

وهذه المرحلة تعتبر تاج البحث وختامه، وثمرة جهد الباحث بعد الرحلة العلمية التي خاضها بين أقوال المفسرين، وهي مرحلة مهمّة بالنسبة للباحث لأنها تعتبر خاتمة بحثه، فينبغي له أن يتثبت قبل أن يرجح، فإذا رجح فعليه أن يكون متجرّدا للدليل محتكما للموضوعية والحيادية وأن يترك جميع العصبيات المذهبية أو الانتماءات الفكرية، ويجعل الدليل هو قائده فيرجح القول الذي يؤيده الدليل الصحيح الخالي من الاعتراضات .

كما ينبغي أن يعلم الباحث أنه ليس بالضرورة أن يكون ترجيحه تقوية قول وردّ آخر، بل إن الترجيح له صور:

1- فيمكن أن يكون باختيار قول من الأقوال المذكورة في تفسير الآية .

2- ويمكن أن يكون جمعا بين قولين أو أكثر إذا كانت الأقوال من خلاف التنوع .

3- أو يكون قولا جديدا ظهر للباحث ويدور بين ما ذكره سابقا من أقوال المفسرين، ولا يناقضهم [1] .

وبهذا يكون الباحث قد أدى مهمته في البحث الذي أقدم عليه، وليس بالضرورة أن يكون ما رجحه الباحث هو الصحيح ضرورة، فقد يخالفه غيره ويستدرك عليه في ترجيحه ويبيّن ضعف ما رجحه وقوة غيره من الأقوال، وهكذا يبقى مجال التفسير المقارن مجال للبحث والمناقشة بين الباحثين في مجال التفسير المقارن .

وأما عن أهم قواعد الترجيح التي يحتكم إليها الباحث في ترجيحه فهي:

أولا: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني، وأهمّها:

1- قاعدة: لا تصح دعوى النسخ في آية من كتاب الله إلا إذا صح التصريح بنسخها أو انتفى حكمها من كلّ وجه .

2- قاعدة: القراءة الثابتة لا تُرد، وهي كآية مستقلة .

3- قاعدة: اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه .

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق ، روضة عبد الكريم فرعون، ص: 67 .

4– قاعدة: معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من معنى الشاذة .

5– قاعدة: التفسير والإعراب الموافق لرسم المصحف أولى من المخالف له .

قاعدة: إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما إلا بدليل .

6– قاعدة: لا يُعدل عن ظاهر القرآن إلا بدليل .

7– قاعدة: تُحمل معاني القرآن على أسلوبه ومعهود استعماله .

8– قاعدة: السياق القرآني مرجِّح لما وافقه .

9– قاعدة: ما تأيَّد بآيات قرآنية مقدم على ما عُدم ذلك .

ثانيا: قواعد الترجيح المتعلقة بالسنة والآثار والقرائن، وأهمها:

1– قاعدة: إذا ثبت الحديث وكان نصا في الآية فلا يصار إلى غيره .

قاعدة: إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجّح له على ما خالفه .

2– قاعدة: كلّ تفسير خالف القرآن أو السنة أو الإجماع فهو مردود .

3– قاعدة: لا تُحمل الآيات على تفصيلات لغيبيات لا دليل عليها .

4– قاعدة: سبب النزول الصحيح الصريح مرجّح لما وافقه .

5– قاعدة: تاريخ نزول الآية الثابت مرجِّح .

6– قاعدة: فَهْم السلف حُجَّة على من بعدهم خاصة إذا أجمعوا عليه .

7– قاعدة: تفسير جمهور السلف مقدّم على كلّ تفسير شاذ .

8– قاعدة: القول الذي يعظم مقام النبوة أولى من غيره .

ثالثا: قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب، وأهمها:

1– قاعدة: يحمل كلام الله على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر .

2– قاعدة: الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية، والحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية .

3– قاعدة: القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم و التأخير .

4– قاعدة: التأسيس أولى من التأكيد .

5– قاعدة: تصريف الكلمة واشتقاقها مرجِّحٌ لما وافقه .

6– قاعدة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

7– قاعدة: توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها .

8– قاعدة: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه .

9– قاعدة: يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذَّة والغريبة [1] .

ملخص المحاضرة

تذكر مايلي:

وخطوات البحث في التفسير المقارن تكون وفق الخطوات الآية:

أولا: تحديد الموضوع: هي أهم خطوة في البحث، يحدد فيها الباحث طبيعة الموضوع الذي سيعقد فيه المقارنة التفسيرية .

ثانيا: وضع خطة محكمة، حيث يقسم الباحث مقارنته تقسيما متناسقا حتى يصل إلى النتائج التي يرجوها من مقارنته .

ثالثا: جمع الأقوال التي ذُكرت في الآية: حيث يستقرأ الباحث التفاسير ويجمع منها الأقوال التفسيرية المعتبرة التي تستحق النظر ويحرص على الدقة في ذلك .

رابعا: تحليل هذه الأقوال: ويكون ذلك بتصنيف تلك الأقوال، و نسبة الأقوال لأصحابها، مع ذكر أدلتها وبيان وجه الاستدلال منها .

خامسا: تحرير محل النزاع: والمقصود به بيان المسألة الدقيقة التي اختلف فيها المفسرون والمراد بحثها في المقارنة .

سادسا: بيان ثمرة الخلاف: والمقصود بها بيان النتيجة التي ترتبت على الخلاف بين المفسرين، وهل هو خلاف لفظي صوري فقط أم هو خلاف حقيقيّ .

سابعا: بيان سبب الخلاف في الآية: وهي أسباب كثيرة سيأتي ذكرها بالتفصيل .

ثامنا: مناقشة الأقوال مناقشة علمية: بحيث يحاول الباحث في هذه المرحلة أن يناقش الأقوال ويحلّلها ويعرض كلاً منها على ميزان التفسير الصحيح، فما كان منها صحيحا قبله وما كان منها مردودا ردّه وبين وجه ضعفه .

تاسعا: بيان القول الراجح بالأدلة: والترجيح له صور هي: أن يكون الرجيح باختيار قول من الأقوال المذكورة في تفسير الآية . أو أن يكون جمعا بين قولين أو أكثر إذا كانت الأقوال من خلاف التنوع . أو يكون قولا جديدا ظهر للباحث ويدور بين ما ذكره سابقا من أقوال المفسرين، ولا يناقضهم .

---

[1] مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، (ص 30-245) .

المحاضرة الخامسة: الاختلاف: معناه، وأنواعه، وموقف الشرع منه .

مخطط المحاضرة: تحتوي هذه المحاضرة على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف الاختلاف .

المبحث الثاني: أنواع الاختلاف في التفسير .

المبحث الثالث : موقف الشرع من اختلاف المفسرين .

وتفصيلها كما يلي:

المبحث الأول: تعريف الاختلاف:

الاختلاف في التفسير هو سبب ظهور التفسير المقارن ونشأته، إذ أنه من أركانه وجود الخلاف في التفسير، ولذلك كان طَرْقُ هذا الموضوع مهمّا، وذلك كما يلي:

أولا: تعريف الاختلاف لغة واصطلاحا:

أ– في اللغة:

هو مشتق من الفعل [خ، ل، ف] وهو: مجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، ومن هذا المعنى يقال: اختلف النّاس في كذا، لأنّ كلّ واحد منهم ينحّي قول صاحبه ويُقيم نفسه مقام الذي نحّاه [1] .

فالاختلاف في استعماله اللغوي يُطلق على شيئين متضادّين لا يجتمعان، فلا يُقال للشيء (خلف) إلاّ بزوال الذي قبله . وهنا مسألة مهمة وهي: هل يستلزم من الاختلاف التضاد في اللغة؟، والجواب، أن بعضهم رأى هذا الرأي كما يشير له كلام الحَرَّالِي في قوله :"والاختلاف افتعال من الخلاف وهو تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه"[2] .

وفي المقابل يرى بعضهم أن الاختلاف لا ينحصر في "الضد" كما يشير له كلام الأصفهاني في قوله :"والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعمّ من الضدّ لأن كلّ ضدّين مختلفان وليس كلّ مختلفين ضدين" [3] .

ولا شك أن هذا القول الثاني هو الذي يوافق المعنى الاصطلاحي للخلاف في التفسير بنوعيه (خلاف التضاد، وخلاف التنوع) .

---

[1] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، كتاب الخاء، باب الخاء واللام وما يثلثهما لفظة (خلف)، (2/ 213) .

[2] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، البقاعي، (1/ 224) .

[3] المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، ص: 156 .

ب- في الاصطلاح:

ويمكن لنا أن نعرّف الاختلاف في التفسير بأنه: عدم الاتفاق في بيان معنى الآية واختلاف الأقوال وتباينها في بعض الأحوال، وإن كانت هذه الأقوال عند السلف تؤول إلى معنى واحد في الغالب .

ولقد ذكر بعض العلماء فروقا بين الاختلاف والخلاف؛ فقيل: الاختلاف يستند إلى دليل، أما الخلاف فإنه لا يستند إلى دليل .

وفي الاختلاف يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا ، أما الخلاف فكلاهما مختلف .

ولعل الصواب أن الاختلاف قد يراد به اختلاف التنوع وقد يراد به اختلاف التضاد وكذلك الخلاف قد يرد لأحد المعنيين . من ذلك قول الشاعر

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافا له حظ من النظر[1]

المبحث الثاني: أنواع الاختلاف في التفسير:

المشهور أن الخلاف في التفسير ينقسم إلى قسمين، هما: (خلاف التنوع، وخلاف التضاد)[2]، وقسمه الدكتور مساعد الطيار إلى قسمين بطريقة أخرى فقال:" والاختلافُ قسمانِ:

الأوَّلُ: أن ترجع الأقوال فيه إلى معنى واحد .

والثاني: أنْ ترجعَ الأقوالُ فيه إلى أكثرَ من معنًى—ثم ذكر انقسام الثاني إلى قسمين فقال- فإنه يرد عليها احتمالان، وهما:

- أن يكون بين هذه المعاني تضاد، فلا يمكن حمل الآية على المعنيين المتضادين، بل لابد من القول بأحدهما .
- أن لا يكون بينها تضاد، والآية تحتملها جميعا، فيجوز حملها عليها، إذا لم يمنع مانع " [3] .

ولبعض أهل العلم تقسيم لاختلاف التنوع والتضاد اعتمدوا فيه على اللفظ والمعنى وهو كما يلي:

- الأول: اختلاف في اللفظ دون المعنى .

- الثاني: اختلاف في اللفظ والمعنى والآية تحتمل المعنيين، لعدم التضاد بينهما فتحمل الآية عليهما وتفسّر بهما .

---

[1] ينظر: اختلاف التنوع وصوره عند السلف (دراسة تأصيلية تطبيقية على سورة الفاتحة)، د. صديق أحمد مالك، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الثامن عشر 1430هـ، 2009م، ص: 13 . الكليات، لأبي البقاء الكفوي (ت: 1094هـ)، ص: 61 . القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، د: محمود حامد عثمان، ص: 27 .

[2] مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 333) .

[3] التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د: مساعد الطيار، ص: 591 .

– **الثالث:** اختلاف في اللفظ والمعنى والآية، فلا تحمل المعنيين معاً للتضاد بينهما فتحمل الآية على الأرجح منهما بدلالة السياق أو غيره [1] .

وقد تعمدت ذكر تقسيمات العلماء والباحثين للاختلاف في التفسير، لأهمية هذه المسألة وعلاقتها المباشرة بالتفسير المقارن لأن الباحث فيه سيجد أقوالا كثيرة للمفسرين فيكون على دراية في كيفية تقسيمها .

وأرى –والله أعلم– أن التقسيم الأخير هو أحسنها، ولذلك سأعتمده هنا مع بيان تعريفه والأمثلة عليه وحكمه ، وذلك كما يلي:

– **القسم الأول: اختلاف التنوع:** وهو مالا تنافي بين الأقوال، فيمكن حمل الآية على جميع ما قيل فيها من غير تعارض [2] .

وحكمه: أن تحمل الآية على جميع المعاني التي ذكرت فيها، كما قال الزركشي:" والكلّ يؤول إلى معنى واحد غالبا والمراد الجميع فليتفطن لذلك ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات كما قيل:

عباراتنا شتى وحسنك واحد *** وكل إلى ذاك الجمال يشير

هذا كله حيث أمكن الجمع" [3] .

وهذا القسم يندرج تحته صور من الاختلاف، أهمها:

1– أن يعبر كلّ واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى: مثل تنوع الأسماء والصفات، وذلك مثل أسماء الله الحسنى (الكريم، الرحيم..)، وأسماء رسوله ﷺ (مُحَمَّد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب)، وأسماء القرآن (الفرقان، والبيان، والهدى، والشفاء، والكتاب،..) ، ومثاله في التفسير لفظ "المور"، في قوله تعالى﴿ يَوۡمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوۡرٗا ۝٩ ﴾ **الطور:** ٩ ، فالمور يدل على تردد ويكون بذهاب ومجيء سريع على جهة الاضطراب ومن الأقوال التي جاءت في تفسير السلف: ﴿تَمُورُ السَّمَاء مَوْراً﴾: ومورها: تحريكها، ومورها: استدارتها وتحريكها لأمر الله تعالى، ومورها: موج بعضها في بعض، ومورها: تشققها [4] . قال ابن عطية–بعد حكايته لبعض الأقوال–: " وهذه كلها تفاسير بالمعنى لأن السماء العالية يعتريها هذا كله " [5] .

---

[1] اختلاف التنوع وصوره عند السلف (دراسة تأصيلية تطبيقية على سورة الفاتحة)، د. صديق أحمد مالك، ص: 16 .

[2] نقد الصحابة والتابعين للتفسير دراسة نظرية تطبيقية، عبد السلام بن صالح الجار الله، ص: 156 .

[3] البرهان في علوم القرآن، للزركشي، (2/ 160) .

[4] جامع البيان، للطبري، (21/ 571–573) .

[5] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، (5/ 187) .

2- التفسير بالمثال: وذلك بذكر أنواع المسمى وأقسامه، فيذكر كلّ مفسر من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه القارئ على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه، ومن أمثلته لفظ "النعيم" من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾ ﴾ التكاثر: ٨، فقد ورد فيه أقوال، فقيل: النعيم: الأمن والصحة، وقيل: الطعام والشراب، قال ابن جزي :"وهذه أمثلة، والصواب العموم في كلّ ما يُتلذذ به" [1] . وقال الطبري (ت:310): « والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله أخبر أنه سائل هؤلاء القوم عن النعيم، ولم يخصص في خبره أنه سائلهم عن نوع من النعيم دون نوع، بل عمّ بالخبر في ذلك عن الجميع، فهو سائلهم، كما قال عن جميع النعيم، لا عن بعض دون بعض » [2] .

ويلاحظ في هذا المقام أن ما يُعبَّر به أهل التفسير من عبارات في أسباب النزول، فإنها تدخل في هذا القسم؛ أي: أن ما يحكونه من أن هذه الآية نزلت في كذا، فإنها أمثلة لمن يشملهم حكم الآية، وإن تعددت الأقوال في النزول .

3-أن يعبر المفسرون عن اللفظ المفسر بألفاظ متقاربة، ومثال ذلك: تفسيرهم لفظ «لغوب» من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ ق: ٣٨ ، فقد وردت عنهم تفسيرات للفظة اللغوب منها: أنه الإزحاف؛ أي: إعياء، ومنها: أنه النصَب، عن ابن عباس، ومنها: أنه العناء، عن ابن زيد، وقيل: هي السآمة، وقيل: الإعياء [3] . فهذه المعاني كلها متقاربة في المعنى، وإن اختلفت في ألفاظها لأنها نفت النقص عن الله تعالى الذي وصفه به اليهود .

القسم الثاني: اختلاف في اللفظ والمعنى والآية تحتمل المعنيين، لعدم التضاد بينهما .

وحكمه: جواز حمل الآية على المعنيين جميعا وتفسيرها بهما، وذلك إذا لم يمنع مانع . ومن أمثلته تفسير لفظة "العتيق" في قوله تعالى:﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ الحج: ٢٩، فقد ورد في تفسيرها: أربعة أقوال: أحدها: لأن الله تعالى أعتقه من الجبابرة، روى عبد الله بن الزبير ، عن رسول الله ﷺ قال : " إنما سمى الله البيت: العتيق ، لأن الله أعتقه من الجبابرة ، فلم يظهر عليه جبَّار قط "[4]، وهذا قول مجاهد ، وقتادة .

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل، تفسير ابن جزي، (2/ 510) .

[2] جامع البيان، للطبري، (24/ 611) .

[3] جامع البيان، للطبري، (21/ 465) .

[4] رواه البيهقي في شعب الإيمان، رقم: 3721 ، (5/ 450) .

والثاني : أن معنى العتيق : القديم ، قاله الحسن ، وابن زيد . والثالث : لأنه لم يملك قط ، قاله مجاهد في رواية ، وسفيان بن عيينة . والرابع : لأنه أُعتق من الغرق زمان الطوفان ، قاله ابن السائب [1] .

وحمل الآية على المعاني معا لا إشكال فيه، وإن تغايرت لأنه لا تضاد بينها وإن تمايزت .

القسم الثالث: اختلاف في اللفظ والمعنى (اختلاف التضاد)، ويكون المعنيان متضادين .

– وحكمه: حمل الآية على الأرجح منهما بدلالة السياق أو غيره، إذا لا يمكن حمل الآية على المعنيين المتضادين في شيء واحد ووقت واحد .

ومن أمثلته: **قوله تعالى:** ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ **البقرة: ٢٢٨**، حيث ورد عن السلف في معنى القرء قولان: أحدهما: الطهر، والثاني: الحيض [2] . و لا يمكن أن نجمع بين طهر وحيض في وقت واحد، وسبب الاختلاف في ذلك أن كلمة القرء من المشترك اللغوي الذي يطلق على (الحيض والطهر) .

– ويلاحظ أنه قد يجوز في بعض أمثلة التضاد أن تحمل الآية على المعنيين المتضادين معا، وذلك لسبب يحيط بالمثال ذاته، ولا يصلح هذا السبب لغيره، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴿١٧﴾ ﴾ **التكوير: ١٧**، قيل: إنه قسم بإقبال الليل. وقيل: إنه قسم بإدباره [3] .

وهذا فيه تضاد، غير أنه يجوز أن تحتمل الآية هذين المعنيين لاختلاف محل كل واحد منهما، فالأول في أول الليل، والثاني في آخره؛ أي: أن زمان القسم في كل قول مختلف عن الآخر [4] .

المبحث الثالث: موقف الشرع من اختلاف المفسرين:

إن اختلاف المفسرين كان ثمرة طبيعية لأمرين:

الأول: اتساع دلالات الآيات القرآنية لأكثر من فهم فتعددت الأفهام في القرآن .

الثاني: تفاوت المفسرين من حيث قدراتهم العقلية وطريقة تفكيرهم .

ولذلك فإن الاختلاف لا يُذمُّ كلّه؛ بل يُذمُّ منه ما كان مبنيًّا على هوى مجردّ وعصبيّة عمياء، أمّا ما كان مبنيّا على أسس علميّة سليمة، فهذا لا يتجه إليه النهي الوارد في النصوص التي ذمّت الخلاف، بل إنّ المفسّر بذل ما

---

[1] زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (3/ 234) .

[2] تفسير ابن كثير، (1/ 607-609) .

[3] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (10/ 413) .

[4] التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، ص: 595 .

أُمر به من النظر بعد أهليته فأوصله اجتهاده إلى قول فقال به، عملا بما ورد في قوله تعالى ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩ ﴾ ص: ٢٩، [1] .

ملخص المحاضرة.

تذكر ما يلي:

أولا: تعريف الاختلاف: وهو عدم الاتفاق في بيان معنى الآية ، إما بالتباين بين تلك الأقوال، أو باختلاف لفظي لكنها تؤول إلى معنى واحد .

ثانيا: أنواع الاختلاف في التفسير:

ينقسم الخلاف إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: اختلاف التنوع: وهو مالا تنافي فيه بين الأقوال، فيمكن حمل الآية على جميع ما قيل فيها من غير تعارض .

– وحكمه: أن تحمل الآية على جميع المعاني التي ذكرت فيها .

وهذا القسم يندرج تحته صور من الاختلاف، أهمها:

1– أن يعبر كلّ واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى .

2– التفسير بالمثال .

3–أن يعبر المفسرون عن اللفظ المفسر بألفاظ متقاربة .

القسم الثاني: اختلاف في اللفظ والمعنى، والآية تحتمل المعنيين لعدم التضاد بينهما .

– وحكمه: جواز حمل الآية على المعنيين جميعا وتفسيرها بهما إذا لم يمنع مانع من ذلك .

القسم الثالث: اختلاف في اللفظ والمعنى (اختلاف التضاد)، ويكون المعنيان متضادين .

– وحكمه: حمل الآية على الأرجح منهما بدلالة السياق أو غيره، إذا لا يمكن حمل الآية على المعنيين المتضادين في شيء واحد ووقت واحد .

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 105–106 .

ثالثا: موقف الشرع من اختلاف المفسرين: الاختلاف في فهم القرآن أمرٌ طبيعي كونه جاء نتيجة لاتساع دلالات الآيات القرآنية وتفاوت القدرات العقلية للمفسرين، ولهذا فإن الاختلاف لا يُذمُّ كلّه؛ بل يُذمُّ منه ما كان مبنيًّا على هوى مجردّ وعصبيّة عمياء، أمّا ما كان مبنيّا على أسس علميّة سليمة، فهذا لا يتجه إليه النهي الوارد في النصوص التي ذمّت الخلاف .

المحاضرة السادسة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه،

(ج1: الاختلاف في ألفاظ الآية) .

مقدمة:

من المسائل المهمة التي يلزم الباحث في التفسير المقارن أن يعرفها مسألة "أسباب اختلاف المفسرين"، وذلك لما لها من أهمية في معرفة الأسباب التي أدّت إلى تعدد الأقوال في الآية الواحدة، وهذا ما يسهل على الباحث منهجية التعامل معها ومناقشتها والحكم عليها في ضوء تلك المقدمات والخلفيات .

وقد اعتنى المفسرون والباحثون ببيان هذه القضية قديما وحديثا، في دراسات مستقلة أو في ثنايا كتبهم، ومن مظان تلك القضية ما يلي :

1- مقدمة ابن جزي(741هـ)، في كتاب "التسهيل لعلوم التنزيل" ، حيث ذكر في مقدمته 12 سببا، من أسباب الاختلاف .

2- د: مُحَمَّد الشايع، في كتابه "أسباب اختلاف المفسرين" وذكر فيه عشرين سببا .

3-د: سعود بن الله الفنيسان، في رسالته للدكتوراه والتي كانت بعنوان "اختلاف المفسرين: أسبابه وآثاره" .

4-د: عبد الإله الحوري، في رسالته للماجستير والتي كانت بعنوان "أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام" .

5- د: فضل حسن عباس –رحمه الله- خصص بابا كاملا في كتابه "التفسير: أساسياته واتجاهاته"، للحديث عن أسباب اختلاف المفسرين .

وهكذا تعددت المؤلفات في هذا الموضوع المهم، بين كتب مستقلّة فيه، وبين مباحث في بعض الدراسات ممّا يدل على أهمية هذه القضية عند الباحثين .

وأما عن أهم أسباب اختلاف المفسرين –بحسب ما يتوافق مع المذكرة –فهي كثيرة جدّا، وقد قسمها الباحثون تقسيمات مختلفة باعتبارات متعددة، من أحسنها –فيما ظهر لي- التقسيم الثلاثي الذي يحصر هذه الأسباب في **ثلاثة أسباب رئيسة** وهي:

1- الاختلاف في ألفاظ الآية .

2- الاختلاف في الروايات، (الأحاديث النبوية، وأسباب النزول) .

3- الاختلاف في الخلفيات الفكرية (العقدية والفقهية) [1] .

---

[1] وقد قسمت أسباب اختلاف المفسرين بعدة اعتبارات ، منها هذا التقسيم وهو التقسيم الذي اختارته د: روضة فرعون، مع اختلاف معها في بعض فروع كل سبب، ص: 113 .

ولذلك قسمت هذا الموضوع –لطوله– إلى ثلاث محاضرات، كل واحدة تتعلق بسبب، كما يلي:

السبب الأول: الاختلاف الناشئ عن ألفاظ الآية: وهو المحاضرة الأولى، وتفصيلها كما يلي:

يدخل تحت هذا السبب الرئيس أسباب كثيرة فرعية أهمها:

مخطط المحاضرة الأولى: تحتوي هذه المحاضرة على تسعة مباحث هي:

المبحث الأول: تعدد القراءات القرآنية .

المبحث الثاني: المشترك اللفظي .

المبحث الثالث: العموم و الخصوص .

المبحث الرابع: الإطلاق و التقييد .

المبحث الخامس: الحقيقة والمجاز .

المبحث السادس: الاختلاف في وجوه الاعراب .

المبحث السابع: الاختلاف في مرجع الضمير .

المبحث الثامن: الاختلاف في احتمال الاحكام والنّسخ .

المبحث التاسع: الاختلاف في احتمال الكلام التقديم والتأخير .

وتفصيلها كما يلي:

المبحث الأول: تعدد القراءات القرآنية:

1– تعريف علم القراءات: هو علم بكيفية آداء كلمات القرآن واختلافها معزوّا إلى ناقله [1] .

2– تعريف القراءة الصحيحة : هي ما توفرت فيها ثلاثة شروط، ذكرها ابن الأنباري بقوله :" أن يكون مصيبًا في العربية وموافقًا للخط و غير خارج من قراءة القراء " [2] .

و أما عن الاختلاف بين القراءات الصحيحة الذي هو من أسباب اختلاف المفسرين، فإن الاختلاف على ضربين :

– فمنه اختلاف يرجع إلى اللهجات العربية : كمقدار المد والإمالة ...الخ، وهذه ليست سببا للخلاف بين المفسرين، إنما يعتني بها أهل التجويد والأداء لبيان أوجه قراءة الكلمة .

[1] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، منجد المقرئين، ابن الجزري، ص: 9 .

[2] إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، (1/ 311) .

– ومنه اختلاف في اللفظ وله أثر في المعنى –وهو المقصود– من اختلاف المفسرين: ومثاله: اختلاف المفسرين في تفسير قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ آل عمران: ٣٦؛ حيث اختلف القراءة في كيفية قراءة حرف "التاء" من قوله تعالى (وضعت)، فقراءة ابن عامر، وأبي بكر الكوفي ، وعاصم بن أبي النجود ، ويعقوب: بضم التاء (وضعتُ)، وقراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، والكسائي وحمزة وعاصم في رواية حفص: بسكون التاء (وضعتْ) .

– فعلى الأول: فالتاء تاء الفاعل، وهي تاء المتكلمة أي: بما وضعتُ .

– وعلى الثاني: فالتاء تاء التأنيث أي بما وضعتْ هي .

والقراءتان متواترتان .

– أما عن توجيههما، فعلى النحو التالي:

أولا : القراءة الأولى (والله أعلم بما وضعتُ) : فهي من تمام كلام امرأة عمران قالته اعتذارا إلى ربها ؛ لعجزها عن الوفاء بنذرها ، أو قالته تسلية لنفسها ، لبيان أن لله في ذلك حكمة يعلمها، فالله ﷻ يدبّر أحوال الخلق وفق قدرته وإرادته وعلمه وحكمته ، ولعلّ هذه الأنثى عند الله خير من الذكر ؛ لأن ما يفعله الربّ بالعبد خير ممّا يريده العبد لنفسه ، كما قال ﷻ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ ﴾ البقرة: ٢١٦.

* ويمكن توجيه القراءة على أنها فوضت العلم إلى الله فقالت (والله أعلم بما وضعتُ) ، لأن قولها ﴿ إني وضعتها أنثى ﴾ للاعتذار ، لا للإعلام ، فالله سبحانه لا تخفى عليه خافية .

ولقد توجه الإشكال إلى هذه القراءة بأنها لو كانت حكاية لكلام أمّ مريم وتمام خطابها لكان الأولى أن تقول ﴿رب إني وضعتها أنثى ، وأنت أعلم بما وضعتُ﴾ ؟ ويمكن الإجابة على هذا الإشكال بأن جملة ﴿ والله أعلم بما وضعتُ﴾ ، التفات من الخطاب إلى الغيبة والالتفات صورة رائعة من صور البلاغة .

ثانيا: وعلى القراءة الثانية (وضعتْ): فهي جملة اعتراضية ، وقد سيقت تعظيما لشأن المولودة ، وبيانا لعلو منزلتها ، وسموّ قدرها ، اصطفاها الله وطهرها ، وجعلها وابنها آية للعالمين، والجملة من كلام الله ﷻ ، وليست من تمام كلام امرأة عمران .

والقراءتان متواترتان ولا تناقض بينهما ؛ فكل قراءة لها توجيه مفيد في فهم المعنى ، وتعدد القراءات في الكلمة الواحدة مع اتفاق المعاني وانسجامها ، وتكاملها ، وجه من وجوه الإعجاز القرآني ولون من ألوان بلاغته [1] .

تنبيه: يجب التنبيه هنا إلى قضية مهمّة جدا في اختلاف القراءات وأثرها في التفسير وهي: اختلاف القراءات يجدها على النحو التالي :

– الأول: أن تختلف القراءتان في اللفظ وتتفقان في المعنى مثل (الصراط والسراط) و (يحسَب) بفتح السين وكسرها، و(مِرفَقا) بفتح الميم وكسر الفاء والعكس ، فالمعنى واحد .

والحكمة في هذا النوع من الاختلافات تيسير القراءة على ذوي اللهجات المختلفة .

– الثاني : أن تضيف القراءة معنى جديدا لا يتعارض مع المعنى الأول ولا يناقضه فكلا المعنيين صحيح ، وذلك كما في قوله تعالى ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجۡعَلَكَ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِۖ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا﴾ **البقرة: ٢٥٩،** قرئ (ننشزها) ، و (ننشرها) لأن المراد في القراءتين العظام، فقوله تعالى (ننشرها) بمعنى نحييها ، وقوله تعالى (ننشزها) أي: نضم بعضها إلى بعض حتى تلتئم، " ولا تناقض بين المعنيين لأن الله تعالى إذا أراد بعث الخلائق ضم عظامهم بعضها إلى بعض ثم يحييها للجزاء " [2] .

– الثالث: اختلافهما في اللفظ والمعنى مع امتناع جواز اجتماعهما في شيئ واحد ، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد. ومثاله قوله تعالى﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١١٠ ﴾ **يوسف: ١١٠** ، قرئ بالتشديد والتخفيف في "كُذِّبوا "، و"كذَبوا" فالتشديد :يعني: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذّبوهم ، و التخفيف يعني : وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذَبوهم – أي كذبوا عليهم – فيما أخبروهم به ، فلا تعارض بين المعنيين[3].

---

[1] – ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (2/ 231) ، وحجة القراءات، لابن زنجلة، ص: 160 ، و: اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه إعداد: أحمد محمد الشرقاوي، ص: 21-22 .

[2] – القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص: 15، ويراجع القراءات أحكامها ومصادرها للشيخ الدكتور شعبان محمد إسماعيل ص: 131 .

[3] – يراجع لطائف الإشارات، للقسطلاني، (1 / 37 ، 38) .

ومن هنا فلا يمكن أن يكون هناك تعارض بين قراءتين متواترتين لأن كلاهما وحي من الله تعالى وكلام الله عز وجل منزه عن التناقض والاضطراب[1] .

المبحث الثاني: المشترك اللفظي:

تعريف المشترك اللفظي: هو اللفظُ الواحدُ الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة [2] . و هذا مظهر من مظاهر عظمة اللغة العربية و إعجاز القرآن الكريم .

– والاشتراك اللفظي ينقسم إلى قسمين، كلّ منهما كان سببا في اختلاف المفسرين:

– فالأول: اشتراكٌ يحمل معاني متضادة (الأضداد)، فلا بد فيه من ترجيح معنى على آخر إذا امتنع الجمع من كل وجه، مثل : اختلاف المفسرين في لفظة "القرء" من قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ ﴾ **البقرة: ٢٢٨**، فقد اخْتَلَف الفقهاءُ وأهل اللغة في تفسيرها، فأما أهل الكوفة فيقولون: الأقْرَاءُ: الحَيض، وأما أهل الحجاز ومالك فيقولون الأقراء: الطهر [3] .

– والثاني: اشتراك يحمل معاني غير متضادة، فيمكن حمل الآية معه على الجميع، مثل :اختلافهم في معنى كلمة " قسورة " الواردة في تفسير قوله تعالى في سورة المدثر ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ ﴾ **المدثر: ٤٩ - ٥١** ، قال ابن عباس: القسورة: هم الرماة، أي: عصبة قنص من الرماة، وقال أيضا هو: الأسد، وقيل: أصوات الناس، وقيل: الرجال الشداد، وقيل: سواد أول الليل . [4] . وهذه المعاني ليس بينها تضاد وإن كانت مختلفة في المعنى (الأسد، عصبة الرماة، سواد أول الليل) .

– تنبيه مهم جدا: ليس كلّ مشترك لفظي يكون سببا في اختلاف المفسرين، إنما الذي يكون سببا هو ما كان محتملا لأكثر من معنى في آية واحدة، **أما** إذا كان اللفظ مشتركا في اللغة لكنه في الآية لا يحتمل إلا على معنى واحد، فهذا لا يتسبب في الاختلاف، لأن السياق لا يحتمل باقي المعاني بوجه من الوجوه ، و أهم ما يعين على تحديد معنى المشترك هو السياق الذي وردت فيه الآية .

---

[1] بحث "اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه"، إعداد أحمد محمد الشرقاوي، بحث محكم منشور في حولية كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، 1425 هـ/2004 م، ص: 19-22.

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، (1/ 292) .

[3] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (1/ 302) .

[4] ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، (2/ 431)، محاسن التأويل، القاسمي، (9/ 360) .

المبحث الثالث: العموم و الخصوص:

1- تعريف العام هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد [1]. وهذا من سخاء اللغة العربية ففي الكلمة الواحدة يدخل عدد غير محصور من الأفراد .

2- تعريف التخصيص: وهو قصر العام على بعض أفراده [2] .

وألفاظ العموم كثيرة جدا أوصلها القرافي إلى 250 صيغة ،و مجموعاتها الأصلية هي : أسماء الشرط و الاستفهام و الموصولات، الجموع المعرفة بالإضافة، النكرة المنفية ، اسم الجنس المحلى ب "ال"،كل ، جميع و نحوها [3].

و العام على أقسام:

أ-عام باق على عمومه ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ الرحمن: ٢٦ .

ب- عام أريد به الخصوص ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ آل عمران: ٩٧

الناس يقصد بهم المكلفون أما المجانين فلا .

ج- عام مخصوص ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ البقرة: ٢٢٨، خصصت بالحوامل ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق: ٤ ، والمطلقة قبل الدخول ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ الأحزاب: ٤٩. [4] .

و العام الذي كان سببا في اختلاف المفسرين هو الثالث الذي يحتمل التخصيص، أيكفي الدليل لسلبه خاصية العموم أو لا، ومثاله : قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ البقرة: ٢٢١، فقيل : المشركات هن الوثنيات فقط ، فهو عام أريد به الخصوص لأن المشركات في القرآن يقصد بهم عباد الأوثان، وقيل: المشركات لفظ عام يراد به الوثنيات و أهل الكتاب لأنهن نسبن الولد لله .

---

[1] المحصول، للرازي، (2/ 309) .

[2] الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، أحمد الكوراني، (2/ 310) .

[3] المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة، (4/ 1487) .

[4] معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، مُحَمَّد الجيزاني، ص: 413 .

ولا شك أن الراجح هو الأول لورود أدلة تخصص العام كقوله تعالى ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ المائدة: ٥ .

و الخلاصة أن العام في القرآن يبقى على عمومه حتى يرد ما يخصصه من كتاب أو سنة متواترة أو آحاد على الصحيح ، كما قال الألوسي :"تخصيص القرآن بخبر الآحاد جائز على الصحيح، وبجوازه قال الأئمة الأربعة، ويدل على جوازه أن الصحابة ﷺ خصصوا به من غير نكير، فكان إجماعا"[1] . ومثاله قوله تعالى ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق: ٤، فهذه الآية جاءت في سياق بيان عدة المطلقات، ولكنها جاءت بلفظ العموم ومن ثم اختلف المفسرون في عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا، على قولين:

الأول: أن الآية عامة في كل حامل؛ سواء مطلقة أو توفى عنها زوجها فعدتها تنقضي بوضع حملها، وهذا قول جمهور المفسرين .

والثاني: أن الآية خاصة بالحامل المطلقة، أما المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا فإنها تعتد بأبعد الأجلين، وهو مروي عن علي وابن عباس ورجحه الشيعة الإمامية في تفاسيرهم[2] . قال الطبري:"والصواب من القول في ذلك أنه عام في المطلقات والمتوفى عنهن، لأن الله جل وعز، عم بقوله بذلك فقال: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ، ولم يخصص بذلك الخبر عن مطلقة دون متوفّى عنها، بل عم الخبر به عن جميع أولات الأحمال " [3] .

وقد صح الدليل في ذلك صريحا كما في أثر أبي سلمة قال: جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده فقال: "أفتني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة" ؟ فقال ابن عباس: "آخر الأجلين"، قلت أنا: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. قال أبو هريرة: "أنا مع ابن أخي" –يعني أبا سلمة–، فأرسل

[1] روح المعاني، تفسير الألوسي ، (2/ 428) .

[2] التسهيل لعلوم التنزيل، تفسير ابن جزي، (2/ 386) .

[3] جامع البيان، الطبري، (23/ 58) .

ابن عباس غلامه كريبا إلى أم سلمة يسألها فقالت: "قتل زوج سبيعة الأسلمية و هي حبلى فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ، وكان أبو السنابل فيمن خطبها" [1] .

المبحث الرابع: الإطلاق و التقييد :

1- تعريف المطلق: هو ما دَلَّ على شائع في جنسه، أو هو اللفظ الدال على فرد أو أفراد غير معينة وبدون أيّ قيد لفظي، مثل رجل ورجال وكتاب رقبة، وهو ورود النكرة في صيغة الإثبات .

2- تعريف المقيد: هو ما دلّ لا على شائع في جنسه أو هو ما دل على الماهية بقيد من قيودها . أو هو اللفظ الدالّ على مدلول شائع في جنسه مع تقييده بوصف من الأوصاف [2] .

وأحوال المطلق و المقيد و أثرها في اختلاف المفسرين : حالات المطلق مع المقيد كثيرة، والحالة التي كانت سببا في اختلاف المفسرين هي: ما إذا جاء اللفظ مطلقا في موضع وجاء نفسه مقيّدا في موضع آخر، و لذلك أربع صور هي:

- الصورة الأولى: أن يتفق الموضعان في الحكم السبب، فيحمل المطلق على المطلق (باتفاق) ،مثل قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ **المائدة: ٣**، فقد جاءت لفظة "الدم" مطلقة، والحكم: هو حرمة الدم ، وأما السبب: فهو الضرر. مع قوله تعالى ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا ﴾ **الأنعام: ١٤٥**، فقد قُيِّد الدم بكونه "دما مسفوحا"، والحكم والسبب نفسه في الآية السابقة، ففي هذه الحالة يحمل المطلق على المقيد، وبالتالي يحرم أكل الدم المسفوح دون غيره .

- الصورة الثانية: أن يختلف الحكم و السبب، فلا يحمل المطلق على المقيد باتفاق، وهذا مثل قوله تعالى ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ **المائدة: ٦** ، حيث جاء لفظ "اليد"، مقيدا بالمرفق، والحكم: هو وجوب الغسل، والسبب: الحدث أو إرادة رفعه عند الصلاة، وأما في قوله تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ **المائدة: ٣٨** ، فقد جاءت لفظة "اليد" مطلقة، والحكم: هو وجوب القطع، والسبب: السرقة . فلا يحمل المطلق على المقيد، لأن لكل منهما حكمه وسببه .

---

[1] صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة الطلاق، رقم: 4626 .

[2] منزلة السنة في التشريع ، سامي صالح الوكيل، ص: 32 .

– **الصورة الثالثة:** اختلاف الحكم و اتحاد السبب، فالجمهور أنه لا يحمل المطلق على المقيد، ومثاله: قوله تعالى ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ **المائدة: ٦**، فجاء لفظ "اليد" مقيدا، والحكم: هو وجوب الغسل، والسبب: الحدث أو إرادة رفعه، وأما في قوله تعالى ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡ﴾ **النساء: ٤٣** ، فقد جاء لفظ "اليد" مطلقا، والحكم: هو وجوب المسح ، والسبب: الحدث أو إرادة رفعه . فالأرجح أنه: لا يحمل المطلق و المقيد [1] .

– **الصورة الرابعة:** أن يتحد الحكم و يختلف السبب، وهذه هي الصور الأبرز في اختلاف المفسرين، وقد وقع فيها خلاف، هل يحمل المطلق على المقيد فيها أو لا؟، على ثلاثة أقوال:

أ– حمل المطلق على المقيد، وذهب إلى ذلك المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة .

ب – عدم حمل المطلق على المقيد، وبقاء كلّ من الحكمين على حاله، وهو مذهب الحنفية .

ج– حمل المطلق على المقيد بطريق القياس إذا توافرت شروطه وهو وجود جامع بينهما، وذهب إليه بعض علماء الحنابلة [2] . قال فيه الرازي: "القول المعتدل وهو مذهب المحققين منا" [3] .

ومثاله: لفظ "الرقبة " في قوله تعالى ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ ﴾ **المجادلة: ٣**، حيث جاء مطلقا، والحكم: هو تحرير رقبة ، و السبب: الظهار، مع قوله تعالى:﴿ وَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ **النساء: ٩٢**، فقد جاءت لفظ "الرقبة" مقيدة بالإيمان، والحكم: هو تحرير الرقبة، والسبب: القتل الخطأ .

ومن هنا اختلف المفسرون في كفارة الظهار على قولين: فحمل بعض المفسرين المطلق على المقيد وقالوا: لا تجزئ الرقبة الكافرة بل يشترط كونها مؤمنة وهو قول مالك والشافعي ، وأبقى بعضهم المطلق على إطلاقه فقالوا: يجزئ عتق أيّة رقبة مؤمنة كانت أو غيرها، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه [4] .

المبحث الخامس: الحقيقة والمجاز :

1– تعريف الحقيقة: هي اللفظ المستعمل في ما وضع له .

---

[1] أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، عياض السلمي، ص: 253–254 .

[2] مذكرة أصول الفقه، للشيخ الشنقيطي ص: 219 ، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، عياض السلمي، ص: 254 .

[3] المحصول، للرازي، (3/ 145) .

[4] ينظر: فتح القدير للشوكاني (5/ 219)، وروح البيان، للألوسي، (9/ 392)، وتيسير البيان لأحكام القرآن، ابن نور الدين، (3/ 179) .

2- تعريف المجاز: استخدم اللفظة في غير ما وضعت له لعلاقة، مع قرينة تمنع إيراد المعنى الحقيقي لها [1] .

وقد اختلف العلماء في القول بالمجاز، فذهب جمهور العلماء إلى القول بالمجاز في اللغة والقرآن، وقال بعضهم مثل ابن تيمية وابن القيم و الإسفراييني: بمنع المجاز في القرآن .

وممن بحث في هذه المسألة بالتفصيل د: عبد العظيم المطعني في كتابه " المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الاجازة والمنع -عرض الدليل ونقد-، وقد دافع بقوة عن إثبات القول بالمجاز، ورد على أدلة القائلين به .

وفي المقابل منعه الشنقيطي في اللغة و القرآن في كتابه" منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز" ، واستدل بأدلة كثيرة من اللغة والقرآن، ورد على من قال به .

وأبرز حجج من منعه:

1-أنّه تقسيم حادث لم يعرفه الصحابة ولا التابعون ولا أئمه العلم، مثل: مالك والشافعي وغيرهما .

2- أنّ أهل الكلام والفرق المنحرفة اتخذوه مطية لتأويل آيات الصفات أو نفيها .

3- وأجاز بعض العلماء المجاز في اللغة والقرآن إلا في آيات الصفات، لأنّه يجب الايمان بها كما جاءت من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل، فالكلام عن الصفات فرع عن الكلام في الذات، ومنهج السلف فيها أسلم وأحكم وهو إثبات معناها وتفويض كيفيتها، ولا يلزم من التشابه في الأسماء التشابه في الكيف [2] . وبناءً على هذا الاختلاف في القول بالحقيقة والمجاز، اختلف المفسرون في بعض آيات القرآن، ومن ذلك:

- قوله تعالى ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ ﴾ **المسد: ٤**، في هذه أربعة أقوال: **الأول**: أنها كانت تحتطب الشوك، فتلقيه في طريق رسول الله ﷺ ليلاً، وهو مروي عن ابن عباس، وبه قال الضحاك، وابن زيد. **والثاني**: أنها كانت تمشي بالنميمة، قال ابن قتيبة: "فشبَّهوا النميمة بالحطب، والعداوة والشحناء بالنار، لأنهما يقعان بالنميمة، كما تلتهب النار بالحطب" . **والثالث**: أن المراد بالحطب: الخطايا، قاله سعيد بن جبير . **والرابع**: أنها كانت تعيّر رسول الله ﷺ بالفقر، وكانت تحتطب فعيّرت بذلك، قال قتادة. وليس بالقوي، لأن الله تعالى وصفه بالمال [3] .

فالقول الأول حمل للفظ على الحقيقة، وغيره على المجاز -وفيه نظر- لجواز بعض تلك الإطلاقات في اللغة العربية .

---

[1] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، (1/ 63) .

[2] أسباب اختلاف المفسرين، للشايع، ص: 58 ، التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، ص: 136-137 .

[3] زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (4/ 503) .

- ومنه أيضا: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ النساء: ٤٣، فقد اختلف في المقصود بالصلاة هنا: فقيل أن المعنى: لا تقربوا الصلاة ذات الأقوال والأفعال المخصوصة، وهذا حمل للآية على الحقيقة الشرعية، وهذا المعنى مروي عن عليّ ﷺ ومجاهد، والحكم، وقتادة، وابن زيد، ومقاتل، والفراء، والزجاج .

والثاني: لا تقربوا مواضع الصلاة- وهي المساجد- أي: مواضع الصلاة، فهو من باب حذف المضاف "مواضع الصلاة"، وهذا المعنى مروي عن ابن مسعود، وأنس بن مالك، والحسن، وسعيد بن المسيّب، وعكرمة، وعطاء الخراساني، والزهري، وأحمد، والشافعي، وابن قتيبة [1] .

والحالة التي يكون الخلاف فيها بين المفسرين، تكون حال احتمال اللفظ للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي على درجة سواء، بحيث يكون للمجاز قرينة تدل عليه . وللحقيقة ما يقوّيها زيادة على كونها الأصل .

المبحث السادس: الاختلاف في وجوه الاعراب :

تختلف المعاني باختلاف الإعراب، لذا فمعرفة الاعراب من شروط المفسر، يقول الماوردي:" أما الإعراب، فإن كان اختلافه موجبا لاختلاف حكمه وتغيير تأويله، لزم العلم به في حق المفسر وحق القارئ، ليتوصل المفسر إلى معرفة حكمه، ويسلم القارئ من لحنه " [2] . ومن أمثلة الإعراب الذي لهُ أثر في التّفسير، قوله تعالى ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ المائدة: ٢٦، فمن المفسرين من ذهب إلى أن "أربعين" : منصوبة بـ "محرمة "، والوقف يكون على "يتيهون في الأرض"، وعلى هذا يكون المعنى: أن التّحريم والتيه مدته أربعين سنة معا، وهو قول ابن عباس والربيع والسدي .

ومن المفسرين من ذهب إلى أن "أربعين": منصوبة بالفعل " يتيهون" والوقف يكون على " محرمة عليهم"، فيكون المعنى أن التّحريم أبديٌّ وأما التيه فأربعين سنة فقط، وهو قول عكرمة وقتادة [3] .

المبحث السابع: الاختلاف في مرجع الضمير:

ومثاله اختلاف المفسرين في مرجع الضمير في قوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٩ ﴾ الفتح: ٨

---

[1] زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (1/ 409) .

[2] النكت والعيون، الماوردي، (1/ 38) .

[3] المكتفى في الوقف والابتدا ، لأبي عمرو الداني، ص: 59 .

– ٩، وقد اختصر الماوردي الخلاف في مرجع الضمير وأثره في تفسير الآية فقال:" قوله عز وجل: {وَتُعَزِّرُوهُ} فيه ثلاثة أوجه: أحدها: تطيعوه ، قاله بعض أهل اللغة . الثاني: تعظموه، قاله الحسن والكلبي . الثالث: تنصروه وتمنعوا منه... وفي {وَتُوَقِّرُوهُ} وجهان: أحدهما: تسودوه ، قاله السدي . الثاني: أن تأويله مختلف بحسب اختلافهم فيمن أشير إليه بهذا الذكر: فمنهم من قال أن المراد بقوله: {وَتُعَزِّرُوهُ وَتَوَقِّرُوهُ} أي تعززوا الله وتوقروه لأن قوله: {وَتُسَبِّحُوهُ} راجع إلى الله و كذلك ما تقدمه ، فعلى هذا يكون تأويل قوله: {وَتُوَقِّرُوهُ} أي: تثبتوا له صحة الربوبية وتنفوا عنه أن يكون له ولد أو شريك، ومنهم من قال: المراد به رسول الله ﷺ أن يعزروه ويوقروه لأنه قد تقدم ذكرها ، فجاز أن يكون بعض الكلام راجعاً إلى الله وبعضه راجعاً إلى رسوله، قاله الضحاك . فعلى هذا يكون تأويل {تُوَقِّرُوهُ} أي: تدعوه بالرسالة والنبوة لا بالاسم والكنية، {وتُسَبِّحُوهُ} فيه وجهان: أحدهما: تسبيحه بالتنزيه له من كلّ قبيح . الثاني: هو فعل الصلاة التي فيها التسبيح " [1] .

المبحث الثامن: الاختلاف في احتمال الأحكام والنّسخ:

– **تعريف النّسخ**: هو رفع حكم سابق دل عليه القرآن بخطاب جديد [2] .

ويختلف معنى مصطلح "النسخ" بين المتقدمين والمتأخرين، فهو عند المتقدمين: كل تغيير تطرأ على النّص، وأما عند المتأخرين فهو رفع حكم بحكم ،كما نبه على ذلك الإمام الشاطبي فقال:" الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين؛ فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخا؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحدا، وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخرا؛ فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به" [3] .

و الذي نقصده هنا ما جرى عليه المتأخرون، وهو الذي كان سببا في اختلاف المفسرين؛ فبعضهم يرى أن الآية منسوخة وبعضهم يراها محكمة فيختلفون في ذلك، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ **البقرة: ١١٥**، فقد اختلف المفسرون في معناها على قولين: **القول الأول**: أن الآية محكمة: ومعناها : من اجتهد في الصلاة إلى القِبلة ثم تبين له أنه أخطأ فيها، وقيل: هي في الخائف،

---

[1] النكت والعيون، الماوردي، (5/ 313) .

[2] مذكرة أصول الفقه، للشيخ الشنقيطي، ص: 74 .

[3] الموافقات، للشاطبي، (3/ 344) .

وقيل: بأن المقصود بها صلاة النافلة على الراحلة فلا يشترط الاتجاه إلى القبلة، بدليل حديث ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يصلي سبحته حيثما توجهت به ناقته " [1] .

- القول الثاني: أن الآية منسوخة: بقوله تعالى﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ البقرة: ١٤٤، [2] .

المبحث التاسع: الاختلاف في احتمال الكلام التقديم والتأخير:

– والمراد بالتقديم والتأخير: هو جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اختصاص أو أهمية أو ضرورة . وللتقديم والتأخير في القرآن الكريم أسباب عديدة منها إفادة القصر و الاختصاص ، ومنها الاهتمام بالمقدم والتشويق للمؤخر ، ومنها مراعاة الترتيب حسب الأسبقية أو حسب الأفضلية، ومنها عودة الضمير على مذكور سابق ، وغير ذلك .

والأصل بقاء الكلام على ترتيبه المتبادر من ظاهر النص، فلا يقال بالتقديم والتأخير إلا بقرينة تقرّر ذلك [3] .

ومثال هذا السبب قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ آل عمران: ٥٥، وقد اختلف المفسرون في معنى الآية على قولين:

القول الأول: أن الآية فيها تقديم وتأخير والمعنى: رافعك إليّ حيا، ومطهرك من الكفار، ومتوفيك بعد ذلك.

والقول الثاني: أن الكلام مرتب لا تقديم فيه ولا تأخير، واختلف في معنى الوفاة على هذا القول، فقيل: المعنى قابضك من الأرض وافيا تاما، دون أن ينال منك اليهود، وقيل معناه: منيمك . قال ابن عطية:" واختلف المفسرون في هذا التوفي، فقال الربيع: هي وفاة نوم، رفعه الله في منامه، وقال الحسن وابن جريج ومطر الوراق ومُحَمَّد بن جعفر بن الزبير وجماعة من العلماء: المعنى أني قابضك من الأرض، ومحصّنك أنّي مميتك، هذا لفظ ابن عباس ولم يفسر، فقال وهب بن منبه: توفاه الله بالموت ثلاث ساعات ورفعه فيها ثم أحياه الله بعد ذلك، عنده في السماء وفي بعض الكتب، سبع ساعات، وقال الفراء: هي وفاة موت ولكن المعنى: إِنِّي مُتَوَفِّيكَ في آخر أمرك عند نزولك وقتلك الدجال، ففي الكلام تقديم وتأخير، وقال مالك في جامع العتبية: مات عيسى وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، ووقع في كتاب مكي عن قوم: أن معنى مُتَوَفِّيكَ متقبل عملك، وهذا ضعيف من جهة اللفظ" [4] .

---

[1] رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، برقم: 1644 .

[2] زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، (1/ 104) .

[3] أسباب اختلاف المفسرين، للشرقاوي، ص: 41 .

[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، (1/ 444) .

وعلى كلا القولين فإنّ عيسى رُفع إلى السماء حيًّا والتّوفي هو الوفاء والتمام .

ملخص المحاضرة

تذكر ما يلي:

1- تعدد القراءات القرآنية: ويقصد به الاختلاف في اللفظ الذي له أثر في المعنى، ويكون ذلك بوجهين:

- أن تختلف القراءات فتجيء بمعنى جديد لا يتعارض مع غيره ولا يناقضه، فيقال بكلا المعنيين .
- أن تختلف القراءات فتجيء بمعنى جديد لكنه يتعارض مع غيره ويناقضه، فيرجح المفسر قراءة على أخرى .

أما مجرد الاختلاف الذي يرجع إلى اللهجات العربية فهو غير مقصود في التفسير المقارن .

2- المشترك اللفظي: وهو اللفظُ الواحدُ الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء. وليس كلّ مشترك يكون سببا في اختلاف، إنما الذي يكون سببا فيه هو ما كان محتملا لأكثر من معنى في آية واحدة، **أما** إذا كان اللفظ مشتركا في اللغة لكنه في الآية لا يحتمل إلا على معنى واحد، فهذا لا يتسبب في الاختلاف .

والاشتراك اللفظي ينقسم إلى قسمين، كلّ منهما كان سببا في اختلاف المفسرين:

- فالأول: اشتراكٌ يحمل معاني متضادة (الأضداد)، فلا بد فيه من ترجيح معنى على آخر إذا امتنع الجمع من كل وجه .

والثاني: اشتراك يحمل معاني غير متضادة، فيمكن حمل الآية معه على الجميع .

3- العموم و الخصوص: والعام الذي كان سببا في اختلاف المفسرين هو العام الذي يحتمل التخصيص، فيرد دليل يختلف فيه المفسرون: أيكفي ذلك الدليل لسلب العام خاصية العموم أو لا ؟، فيخصصه بعضهم ويتركه على العموم آخرون فيظهر الخلاف .

4- الإطلاق و التقييد: وحالات المطلق مع المقيد كثيرة، يهمنا منها الحالة التي كانت سببا في اختلاف المفسرين وهي: ما إذا جاء اللفظ مطلقا في موضع وجاء نفسه مقيّدا في موضع آخر، مع اتحاد اللفظين في الحكم و اختلافهما في السبب، فقد أدّت هذه الصورة إلى اختلاف المفسرين، هل يحمل المطلق على المقيد فيها أو لا؟، فحمل بعضهم المطلق على المقيد، وذهب آخرون إلى عدم حمل المطلق على المقيد، وبقاء كلّ من الحكمين على حاله، بينما اختار بعض الحنابلة حمل المطلق على المقيد بطريق القياس إذا توافرت شروطه وهو وجود جامع بينهما .

5- الحقيقة والمجاز: واختلف العلماء في القول بالمجاز، فذهب جمهور العلماء إلى القول بالمجاز في اللغة والقرآن، وقال بعضهم بمنعه في القرآن .

وبناءً على هذا الاختلاف في القول بالحقيقة والمجاز، اختلف المفسرون في بعض آيات القرآن، فحملها على معنى الحقيقة وخالفه غيره فحملها على المجاز فاختلف المعنى .

6- الاختلاف في وجوه الاعراب: حيث تختلف المعاني باختلاف الإعراب، ولذا جعل المفسرون معرفة الاعراب من شروط المفسر .

7- الاختلاف في مرجع الضمير: فيرجع بعضهم الضمير إلى مذكور في الآية كأن كون أقرب مذكور، ويرجعه بعضهم إلى غيره، فيختلف المعنى حينئذ ويظهر الخلاف في التفسير .

8- الاختلاف في احتمال الاحكام والنّسخ: ويختلف معنى النسخ بين المتقدمين والمتأخرين، فهو عند المتقدمين: كل تغيير تطرأ على النّص (تقييد مطلق أو تخصيص عام ... الخ) ، وأما عند المتأخرين فهو رفع حكم بحكم ، وهذا هو المقصود هنا والذي كان سببا في اختلاف المفسرين، فقول بعضهم بنسخ الآية ويختار آخرون إحكامها فيظهر الخلاف .

9- الاختلاف في احتمال الكلام التقديم والتأخير: فالأصل بقاء الكلام على ترتيبه المتبادر ، ولكن قد يجعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اختصاص أو أهمية أو ضرورة ظهرت لأحد المفسرين، بينما لا تظهر لآخر فيحمل الكلام على ترتيبه، لأن الترتيب فلا يقال بالتقديم والتأخير إلا بقرينة تقرّر ذلك .

المحاضرة السابعة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه،

(ج2: الاختلاف في الروايات، (الأحاديث النبوية، وأسباب النزول) .

مخطط المحاضرة: الروايات التي كانت سببا في اختلاف المفسرين على نوعين، ولذلك قسمت المحاضرة إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: روايات الأحاديث النّبوية .

المبحث الثاني: روايات أسباب النّزول .

وتفصيلها كما يلي:

المبحث الأول: روايات الأحاديث النّبوية:

للسنة النبوية أهمية كبيرة في التفسير، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ **النحل: ٤٤**، وتعتبر السنة من أحسن طرق التفسير وأصحها، قال ابن تيمية:" فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب:

إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِر من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن" [1] .

– والسنة بالنسبة للقرآن تأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تأتي السنة مؤكدة لنص القرآن موافقة له من حيث الإجمال والتفصيل، مثل أحاديث وجوب الصلاة والزكاة وبر الوالدين .

الثاني: أن تأتي مبينة للقرآن، مثل تقييد مطلق أو تخصيص عام، مثل تفصيل أحكام الصلاة والزكاة .

الثالث: أن تدل السنة على أحكام سكت عنها القرآن، مثل ميراث الجدة ومشروعة المساقاة والشفعة .

والذي كان سببا في اختلاف المفسرين هو السبب الثاني، خاصة في آيات الأحكام [2] .

---

[1] مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص: 39 .

[2] أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام ، عبد الإله الحوري ، ص: 334-335 .

ثم إن الاختلاف في التّفسير بسبب السنّة له صور كثيرة، من أهمها:

أولا: الاختلاف في حجية خبر الواحد :

1- تعريف خبر الآحاد: هو كل خبر لم يبلغ درجة التواتر، سواء رواه واحد عن واحد، أو اثنين أو أكثر ما لم يبلغ حد التواتر [1] .

2- حكم تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد: وقد اختلف العلماء في جواز تخصيص عمومات القرآن بخبر الآحاد، فأجاز ذلك جمهور العلماء، وخالف الحنفية فمنعوه لعدم جواز تخصيص القطعي (عام القرآن) بالظني (خبر الآحاد)، بخلاف الجمهور الذين ذهبوا إلى أن العموم القرآني وخبر الآحاد كلاهما ظني فيجوز تخصيص أحدهما بالآخر . وهذا الإمام الآلوسي وهو حنفي المذهب ومع ذلك أجاز تخصيص القرآن بخبر الآحاد فقال:" إن تخصيص القرآن بخبر الآحاد جائز على الصحيح وبجوازه قال الأئمة الأربعة، ويدل على جوازه أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم خصصوا به من غير نكير فكان إجماعا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ **النساء: ٢٤،** فالآية جاءت عامة بإباحة نكاح غير المذكورات في الآية، فيدخل فيها نكاح المرأة على عمتها وخالتها ولكنهما خُصّتا بقوله ﷺ: «لا تنكحوا المرأة على عمتها ولا على خالتها[2]» [3] .

ومثال هذه الصورة ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾ **الأنعام: ١٢١،** فالآية تحرم الذبيحة التي لم يذكر عليها اسم الله تعالى، وجاء هذا التحريم بصيغة العموم وهي الاسم الموصول "ما"، لتشمل جميع ما لم يذكر عليه اسم الله تعالى .

وقد اختلف المفسرون في هذا العموم هل هو باق، أو أنه خصص؟، على قولين:

القول الأول: أن العموم خُصّص ولم يبق عمومه محفوظا، بل خصص بقوله ﷺ " ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يَذكر " [4] ، وعليه فجوز الأكل من ذبيحة المسلم ولو لم يذكر اسم الله على الذبيحة .

والمقصود من الآية تحريم أكل ما ذكر عليه غير اسم الله، كالذي يذبح للأصنام، بقرينة قوله تعالى" وإنّه لفسق" وقد قال في آية أخرى ﴿ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ **الأنعام: ١٤٥،** والمقام مقام

---

[1] كشف الأسرار شرح أصول، البزدوي، (2/ 370) .

[2] رواه مسلم في كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، رقم: 3506 .

[3] روح المعاني ، للألوسي، (2/ 428) .

[4] رواه البيهقي في السنن الصغرى، باب المسلم يذكر على اسم الله وإن لم يذكره بلسانه، رقم: 3853، (8/ 244) .

بيان ضلال المشركين وإضلالهم بأكل ما ذكر اسم غير الله عليه، وهو اختيار من يخصص عموم القرآن بخبر الواحد [1].

القول الثاني: أن الآية على عمومها فلا يجوز أكل ما لم يذكر اسم الله عليه، ثم اختلف أصحاب هذا القول على أقوال:

أ-لا تحل الذبيحة التي لم يذكر عليها اسم الله سواء كان ترك التسمية عمدا أو نسيانا، لأحاديث التّسمية عند الذبح، كما رجحه البيضاوي[2] .

ب- أن الذبيحة تحلّ إذا كان ترك التسمية سهوا ليس عمدا، واعتبروا الناسي ذاكرا حكما، والناسي خارج بقوله تعالى "وإنه لفسق" فالترك نسيانا لا يعد فسقا لعدم المؤاخذة بالنسيان .

ت- إن تركها عامدا كره أكلها، قاله القاضي أبو الحسن والشيخ أبو بكر .

ث- تؤكل ذبيحة تارك التسمية عمدا إلا أن يكون مستخفا [3] .

ثانيا: الاختلاف في الحكم على الحديث:

يختلف المفسرون في الحكم على الرواية، فيصححها بعضهم فيرجح القول الموافق لمضمونها، ويضعفها آخرون فلا يأخذون بمضمونها ويرجحون غيره، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝١٢ ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ﴾ **الواقعة: ١٠ - ١٤**، حيث اختلف المفسرون في المراد بـ "الأولين" و "الآخرين" في هذا الموضع، وهذا بناء على اختلافهم في ثبوت بعض الأحاديث التي تفسر الآيات، كما يلي:

القول الأول: أن المراد بـ"الأولين": الأمم الماضية، و"الآخرين": هذه الأمة، وهذا رواية عن مجاهد، والحسن البصري، وهو اختيار ابن جرير، واستندوا في قولهم هذا إلى أحاديث منها: حديث أبي هريرة ﷺ قال: لما نزلت: ﴿ ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ﴾ شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ يعني أنهم فهموا أن "الأولين" هم من الأمم السابقة- فنزلت: ﴿ ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝٣٩ وَثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ﴾ **الواقعة: ٣٩ – ٤٠**، فقال النبي ﷺ: « **إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة، ثلث أهل الجنة، بل أنتم**

---

[1] تفسير المنار، رشيد رضا، (6/ 146) .

[2] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تفسير البيضاوي، (2/ 180) .

[3] أحكام القرآن، القرطبي، (7/ 75-76) .

نصف أهل الجنة -أو: شطر أهل الجنة-وتقاسمونهم النصف الثاني»[1]. وقد ضعف المحدثون هذه الرواية، ومنهم الشيخ شعيب الأرنؤوط [2] . وقال ابن كثير:" ولكن في إسناده نظر. وقد وردت طرق كثيرة متعددة بقوله ﷺ: "إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة" الحديث بتمامه، وهو مفرد في "صفة الجنة" ولله الحمد والمنة. و هذا الذي اختاره ابن جرير هاهنا، فيه نظر، بل هو قول ضعيف؛ لأن هذه الأمة هي خير الأمم بنص القرآن، فيبعد أن يكون المقربون في غيرها أكثر منها، اللهم إلا أن يقابل مجموع الأمم بهذه الأمة" [3] .

القول الثاني: وهو الراجح، أن يكون المراد بقوله: {ثلة من الأولين} أي: من صدر هذه الأمة، {وقليل من الآخرين} أي: من هذه الأمة، وذلك من السابقين . قال عبد الله بن بكر المزني، سمعت الحسن: أتى على هذه الآية: {والسابقون السابقون. أولئك المقربون} فقال: أما السابقون، فقد مضوا، ولكن اللهم اجعلنا من أهل اليمين [4] .

وننبه هنا: إلى وجه مهم في تضعيف القول الأول ذكره الرازي، وهو أنه قول يترتب عليه ادعاء النسخ في الأخبار –"ثلة من الآخرين" نسخت "قليل من الآخرين"– وهذا ممتنع، فقال:" وثانيها: أن هذا كالنسخ في الأخبار وأنه في غاية البعد" [5] .

فيكون الأول: "ثلة من الأولين وقليل من الآخرين" في السابقين، وقوله "ثلة من الأولين وثلة من الآخرين" في أصحاب اليمين [6] .

ثالثا: عدم بلوغ الحديث للمفسرين:

فالمفسرون يختلفون في اطلاعهم على الأحاديث النبوية لأسباب كثيرة، من وفرة المصادر الحديثية أو طبيعة التخصص ...الخ، فيطّلع أحدهم على حديث فسر فيه النبي ﷺ الآية فيقول بمقتضاه، ولا يطلع عليه مفسر آخر فيُعمل فكره واجتهاده وقد يخطئ أو يصيب، فيأتي من يطالع في تفاسير هؤلاء العلماء فيجد اختلافا بينهم، ومن أمثلة ذلك: تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ النساء: ١١. قال ابن عباس: للاثنتين النّصف مثل الواحدة والثلثان للثلاثة فما فوق. تمسكا بظاهر الآية .

---

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسند أبي هريرة، برقم: 9069، (2/ 391) .

[2] قال الشيخ: شعيب الأرنؤوط : "حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف"، مسند أحمد بن حنبل (2/ 391) .

[3] تفسير ابن كثير، (7/ 518) .

[4] المصدر نفسه، (7/ 518) .

[5] مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، تفسير الرازي، (29/ 392) .

[6] التسهيل لعلوم التنزيل، تفسير ابن جزي، (2/ 336) .

-وذهب جمهور الصحابة والمفسرين إلى أنّ لهما الثلثان[1]، وذلك لحديث امرأة سعد بن الربيع التي أتت إلى رسول الله ﷺ بابنتيها من سعد فقالت:" يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا ينكحان إلا ولهما مال". قال فقال « **يقضى الله في ذلك** ». قال: فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال: « **أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك**» [2]، قال الآلوسي عن تفسير ابن عباس للآية " ولا يخفى أن الحديث الصحيح الذي سلف يهدم أمر التمسك بمثل هذه العرى، ولعله لم يبلغه ﷺ ذلك- كما قيل- فقال ما قال " [3] .

فهذا المثال يظهر لنا بوضوح اختلاف المفسرين في مدلول الحديث، وكيف بنى كل واحد منهم قوله على ما فهمه منه، وإن كان القول الثاني أقرب للصواب .

رابعا: الاختلاف في فهم الحديث:

فالاختلاف في فهم بعض الأحاديث النبوية التي يرتبط معناها ببعض الآيات القرآنية، له علاقة مباشرة بفهم تلك الآيات، فيختلف فيها المفسرون بناء على اختلاف تصورهم لمعنى الحديث، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ **البقرة: ١٨٤**، حيث اختلف المفسرون في حكم انعقاد صيام المسافر والمريض في رمضان، **فذهب** أهل الظاهر إلى أن الصوم لا ينعقد فيه وأن من صام فيه قضى أخذًا بظاهر الآية ويُنسب لابن عباس ، ولِما جاء عنه ﷺ أنه قال:(ليس من البر أن تصوموا في السفر)[4] .

وقيل: الصوم جائز والفطر رخصة، وقالوا في الآية حذف يقتضيه المعنى تقديره " فمن كان منكم مريضا أو على سفر "**فأفطر**"، واستدلوا بنفس حديث جابر بن عبد الله ﷺ، ولكنهم رجعوا إلى سبب وروده وهو: أن رسول الله ﷺ كان في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال (ما هذا) . فقالوا صائم فقال ﷺ «**ليس من البر الصوم في السفر**» [5] . فالحديث محمول على حالة مخصوصة، وهي المشقة .

خامسا: الربط بين الحديث و الآية:

---

[1] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، (2/ 62) .

[2] كتاب الفرائض، سنن الترمذي ، باب ما جاء في ميراث البنات، رقم: 2236 .

[3] روح المعاني، تفسير الألوسي، (2/ 432) .

[4] أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، رقم: 1115 .

[5] أحكام القرآن، لابن الفرس، (1/ 186) .

وردت عدة أحاديث لها معان مرتبطة بالقرآن الكريم، وهذا ما أعطى للمفسرين مادة دسمة يستدلون بها على أقوالهم، وهذا ما أدى للخلاف في تفسير بعض الآيات حيث يربط مفسر حديثا معينا بآية، ويربطها مفسر آخر بآية أخرى وهكذا تختلف الأقوال التفسيرية بسبب ذلك، ومن أمثلة هذا ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ۝٢ ﴾ **الفجر: ١ – ٢،** فقد اختلف المفسرون في هذه الليالي العشر على أقوال استند أصحابها لأحاديث نبوية وردت في فضل بعض الأيام فربطوها بالآية، فقيل: أنها عشر ذي الحجة لقوله ﷺ في حديث عن ابن عباسﷺ « **ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر**»، فقالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله فقال رسول الله ﷺ « **ولا الجهاد فى سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء** » [1] . وقيل: هي العشر الأواخر من رمضان. واستدلوا بأثر عائشة ﵂ قالت: كان النبي ﷺ إذا دخل العشر، شد مئزره و أحيا ليله، وأيقظ أهله" [2] .

والقول الثالث: أنها العشر الأول من المحرم، لحديث أبي هريرة ﷺ قال قال رسول الله ﷺ « **أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل**» [3] .

والرابع: أنها العشر الأول من رمضان قاله الضحاك .[4] .

فهذه الأحاديث كلها وردت في فضل عشرة أيام، فلما ذكر نفس العدد في الآية حاول كلّ مفسر أن يربط بينها وبين معنى الآية فكانت سببا في اختلافهم .

المبحث الثاني: روايات أسباب النزول:

– **تعريف سبب النزول:** هو ما نزلت الآية أو الآيات تتحدث عنه أيام وقوعه كحادثة أو سؤال[5] . أما قصص الأنبياء والأمم فليس سبب نزول، وأهميتها كبيرة في فهم الآيات، قال الواحدي:" إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها " [6] .

والاختلاف في سبب النّزول يكون له أثر في التفسير على صور كثيرة أهمها:

---

[1] رواه الترمذي، كتاب الصوم، العمل في أيام العشر، رقم: 757 .

[2] رواه البخاري، كتاب صلاة التراويح، باب العمل في العشر الأواخر من رمضان، رقم: 1920 .

[3] رواه مسلم، في كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم: 2812 .

[4] زاد المسير ، لابن الجوزي، (9/ 103-104) .

[5] الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، (1/ 116) .

[6] أسباب النزول، الواحدي، ص: 3 .

أولا: الصحة والضعف: فمن صحح رواية أخذ بمدلولها ومن ضعّفها تركها وفسر الآية بوجه آخر، فيظهر الخلاف في التفسير، ومن ذلك: ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ العنكبوت: ٥١ ، وقد روي في سبب نزول الآية حديث يحي بن جعدة: أن النبي ﷺ– أُتي –، وفي رواية –أن ناسا من المسلمين– بكتاب في كتف، فقال: « **كفى بقومٍ ضلالة أن يبتغوا كتاباً غير كتابهم إلى نبي غير نبيهم** »؛ فأنزل الله –عزّ وجلّ–:﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [1] . وهذا السبب المروي كان سببا في اختلاف المفسرين في مدلول الآية،

فذهب بعضهم إلى أن المقصود هم أناس من المسلمين من الصحابة قاموا بهذا الفعل فنزلت الآية فيهم [2] .

وذهب الجمهور إلى أن الآية نزلت في كفار قريش وليس في المؤمنين لأن الآية مكية، فقد جاءت في سياق الحديث عن كفار مكة، كما أنه لا يعقل صدور هذا الفعل من الصحابة .

إضافة إلى أن هذا الأثر من المراسيل وبالتالي فهو ضعيف من حيث السند [3] . فسبب الاختلاف في الآية كما هو واضح، هو الاختلاف في الحكم على الأثر .

ثانيا: التّصريح في سبب النّزول، واحتمال النزول وغيره:

ومثاله الروايتان الواردتان في نزول قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾ ﴾ النساء: ١٢٧ ، فهذه الآية لها سببان أحدهما صريح والآخر مُحتمل .

فأما الصريح: فعن عروة بن الزبير: أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ النساء: ٣. قالت: "هي اليتيمة في

---

[1] رواه الدارمي في سننه ، باب من لم ير كتابة الحديث، سنن الدارمي، برقم: 495 ، (1/ 425) .

[2] زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، (3/ 411)، و البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة، (4/ 313) .

[3] قال الشيخان سليم الهلالي، وموسى نصر: قلنا: وهذا مرسل صحيح الإسناد. الاستيعاب في بيان الأسباب (3/ 47) . ولذلك رواه أبو داود في المراسيل ، ينظر: المراسيل لأبي داود، باب ما جاء في العلم، ص: 320 .

حجر وليها فيرغب في جمالها ومالها ويريد أن يتزوجها بأدنى من سنة نسائها فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق، وأمروا بنكاح من سواهن من النساء"، قالت عائشة: "ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعدُ فأنزل الله عز و جل ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ . قالت: "فبين الله في هذه: أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال ورغبوا في نكاحها ولم يلحقوها بسنتها بإكمال الصداق، فإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها والتمسوا غيرها من النساء، قال: فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها، إلا أن يقسطوا لها الأوفى من الصداق ويعطوها حقها [1] .

وأما غير الصريح: فهو قول عائشة ﵂ في قوله تعالى ﴿ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾، قالت: "أنزلت في اليتيمة تكون عند الرجل فتشركه في ماله فيرغب عنها أن يتزوجها ويكره أن يزوجها غيره، فيشركه في ماله فيعضلها فلا يتزوجها ولا يزوجها غيره" [2] .

وعلى هذين السببين اختلف المفسرون في معنى قول تعالى "ما كتب لهن"، فعلى **الأول**: أن المقصود هو الصداق، حيث أمر الله تعالى كافل اليتيمة أن يعدل، فإما أن يعطيها صداقها كاملا أو يتزوج غيرها [3] .

-و**على الثاني**: يكون المقصود "الميراث"، فنهت الآية عما كان يفعله أهل الجاهلية من عضل اليتيمة عن الزواج من أجل أن يرثها هو إذا ماتت [4] .

ثالثا: ورود أكثر من سبب صحيح صريح: فحينئذ يختلف مسلك المفسرين في الترجيح بينها، فمنهم من يرجح ما يراه أقرب من غيره، ومنهم من يجعل الآية تحتمل الجميع، وهكذا..، ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ **التحريم: ١١**، حيث ورد فيها سببان صحيحان صريحان، **الأول** : تحريمه ﷺ للعسل، كما في حديث عائشة – رضى الله عنها – أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب ابنة جحش ، ويشرب عندها عسلا ، فتواصيت أنا وحفصة أن أيّتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل إني أجد منك ريح مغافير ، أَكَلتَ

---

[1] رواه البخاري في كتاب التفسير، رقم: 2612 .

[2] رواه مسلم في كتاب التفسير، برقم: 7716 .

[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ، (2/ 118) .

[4] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، (2/ 100) .

مغافير؟ فدخل على إحداهما فقالت له ذلك ، فقال « **لا بل شربت عسلا عند زينب ابنة جحش ولن أعود له** » . فنزلت ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ [1] . ذكره القرطبي، ابن عاشور .

والثاني: تحريمه ﷺ لأَمَة كان يطؤها، فعن أنس ﷺ «**أن رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه**»، فأنزل الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ [2] . ذكره ابن عطية .

وجمع بين الروايتين الإمام الطبري فقال :" والصواب من القول في ذلك أن يقال: كان الذي حرّمه النبيّ ﷺ على نفسه شيئًا كان الله قد أحله له؛ وجائز أن يكون ذلك كان جاريته، وجائز أن يكون كان شرابًا من الأشربة، وجائز أن يكون كان غير ذلك، غير أنه أيّ ذلك كان، فإنه كان تحريم شيء كان له حلالا فعاتبه الله على تحريمه على نفسه ما كان له قد أحله، وبين له تَحلَّة يمينه في يمين كان حلف بها مع تحريمه ما حرّم على نفسه" [3] .

ملخص المحاضرة

تذكر ما يلي:

أهم أسباب الاختلاف المتعلقة بالرواية سببان هما:

أولا: روايات الأحاديث النّبوية:

الاختلاف في التّفسير بسبب السنّة له صور كثيرة، من أهمها:

أولا: الاختلاف في حجية خبر الواحد : حيث أجاز ذلك جمهور العلماء، وخالف الحنفية فمنعوه لعدم جواز تخصيص القطعي (عام القرآن) بالظني (خبر الآحاد) .

ثانيا: الاختلاف في الحكم على الحديث: يختلف المفسرون في الحكم على الرواية، فيصححها بعضهم فيرجح القول الموافق لمضمونها، ويضعفها آخرون فلا يأخذون بمضمونها ويرجحون غيره .

ثالثا: عدم بلوغ الحديث للمفسرين:

---

[1] رواه البخاري في كتاب الطلاق، باب (لم تحرم ما أحل الله لك)، رقم:5267 .

[2] أخرجه النسائي، في سننه كتاب عشرة النساء، باب الغيرة، رقم: 3959 .

[3] جامع البيان، الطبري ، (23/ 480) .

فالمفسرون يختلفون في اطلاعهم على الأحاديث النبوية، فيطّلع أحدهم على حديث فسر فيه النبي ﷺ الآية فيقول بمقتضاه، ولا يطلع عليه مفسر آخر فيقول قولا باجتهاده فيظهر الخلاف .

رابعا: الاختلاف في فهم الحديث: حيث يختلف القول التفسيري في الآية بناء على الاختلاف في معنى الحديث فيظهر الخلاف .

خامسا: الربط بين الحديث و الآية: حيث يربط مفسر حديثا معينا بآية لا يرى الربط بينهما مفسر آخر، بل يربطها بحديث آخر وهكذا تختلف الأقوال التفسيرية بسبب ذلك .

ثانيا: روايات أسباب النزول: والاختلاف في سبب النّزول يكون له أثر في التفسير على صور كثيرة أهمها:

أولا: الصحة والضعف: فمن صحح رواية أخذ بمدلولها ومن ضعّفها تركها وفسر الآية بوجه آخر، فيظهر الخلاف في التفسير .

أولا: التّصريح في سبب النّزول، واحتمال النزول وغيره: فتأتي رواية صريحة في سبب النزول يقول بمقتضاها مفسر معين، بينما تأتي رواية أخرى محتملة فيقول بمقتضاها مفسر آخر فيظهر الخلاف .

ثالثا: ورود أكثر من سبب صحيح صريح: فحينئذ يختلف مسلك المفسرين في الترجيح بينها، فمنهم من يرجح ما يراه أقرب من غيره، ومنهم من يجعل الآية تحتمل الجميع .

المحاضرة الثامنة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج3: الاختلاف في الخلفيات الفكرية (العقدية والفقهية) .

مخطط المحاضرة: ويقصد بها أسباب ترجع إلى ما يعتقده المفسر في مسألة فقهية أو عقدية، ولذلك فإن أهم الأسباب المنطوية تحته سببان جعلت كل واحد منهما في مبحث لذلك قسمت المحاضرة إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: المذهب الفقهي .

المبحث الثاني: الاختلاف العقدي .

وتفصيلها كما يلي:

المبحث الأول: المذهب الفقهي:

حيث يحاول المفسر أن ينصر ما يعتقده في المسألة الفقهية، أو ينصر المذهب الفقهي الذي ينتسب إليه ويستدل له من خلال آيات القرآن الكريم؛ فيستدل المالكي على مذهبه بالقرآن الكريم وهكذا الحنفي والشافعي والحنبلي والظاهري، فيظهر الاختلاف في تفسير آيات الأحكام . ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾ ﴾ البقرة: ٢٣٢ . و قد اختلف المفسرون فيمن خوطب في هذه الآية ونهي عن عضل المرأة في قوله تعالى "فلا تعضلوهن"، على أقوال؛ أهمها: أن المخاطب هو الولي، والثاني: أن المخاطب هو الزوج، ومَنشأ هذا الاختلاف هو اشتراط الوليّ في زواج المرأة من عدم اشتراطه، وتخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد، وقد أخذ كلّ مفسر من الآية بما ينصر به مذهبه الفقهي، فجاءت عندنا عدة أقوال كما يلي:

القول الأول: أن المخاطب في قوله تعالى " فلا تعضلوهن" هو وليّ الزوجة، حيث نهى الله الوليّ إذا أرادت المرأة أن ترجع لزوجها برضاها أن يمنعها عن ذلك . وقد كان من عادات الجاهلية أن يتحكّم الرجال في تزويج النساء إذ لم يكن يزوج المرأة إلا وليها، فقد يزوجها بمن تكره ويمنعها ممن تحب لمحض الهوى [1] .

وقد استند أصحاب هذا القول إلى سبب نزول الآية وهو ما رواه الدارقطني[1] عن معقل بن يسار قال: "كانت لي أخت فخُطِبت إليّ فكنت أمنعها الناس، فأتى ابن عم لي فخطبها فأنكحتها إيّاه، فاصطحبا ما شاء الله، ثم

[1] تفسير المنار، رشيد رضا، (2/ 318) .

طلقها طلاقا رجعيا، ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها مع الخطاب، فقلت: منعتُها الناس وزوجتك إياها ثم طلقتها طلاقا له رجعة، ثم تركتها حتى انقضت عدتها، فلما خُطِبت إليّ أتيتني تخطبها مع الخطاب! لا أزوجك أبدا! فأنزل الله، أو قال أنزلت: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ ﴾ " [2] . وقد نصر هذا القول الإمام ابن العربي المالكي، لأن مذهب المالكية والجمهور اشتراط الولي في صحة زواج المرأة المسلمة ، فقال في تفسير الآية "وهذا دليل قاطع على أن المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح، وإنما هو حق الولي، خلافا لأبي حنيفة" [3] .

القول الثاني: أن الخطاب في قوله تعالى " فلا تعضلوهن" إنما هو للزوج حيث نُهي أن يَعضل امرأته؛ وذلك بأن يطوّل العدة عليها حتى لا تحلّ كما قال تعالى ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ **البقرة: ٢٣١** ، وقد كان من عادات الجاهلية أن الرَّجل إذا طلَّق امرأته ثُمَّ راجعها قبل أَن تنقضي عدَّتها كان ذلك له وإن طلَّقها ألف مرَّة، فعمد رجل إلى امرأته فطلَّقها، حتَّى إذا شارفت انقضاء العدَّة راجعها ثمَّ طلَّقها، ثمَّ قال: **"والله لا آويك إليَّ ولا تحلِّين منِّي أبدا"** [4] . وقد نصر هذا القول الإمام الجصّاص الحنفي في تفسيره، بناء على مذهبه الذي يرى بعدم اشتراط الوليّ في زواج المرأة فقال:" وقد دلَّت هذه الآية من وجوه على جواز النِّكاح إذا عقدت على نفسها بغير وليٍّ ولا إذن وليِّها" [5] –لأن الله تعالى علّق إرادة الزواج بهن فقال "أن ينكحن"– .

كما أن الإمام الجصّاص ردّ على من استدل بسبب نزول الآية على كون المخاطب: هو الولي ومن ثم اشتراط الولي في عقد قران المرأة فقال:" وهذا الحديث غير ثابت على مذهب أهل النقل لما في سنده من الرجل المجهول الذي روى عنه سماك، وحديث الحسن مرسل، ولو ثبت لم ينف دلالة الآية على جواز عقدها" [6] .

وهذا الاستدلال فيه نظر من جهة أنه وردت أدلة أخرى تدل على اشتراط الوليّ، ومنها قوله ﷺ : « **لا نكاح إلا بولي**»" [7] .

---

[1] رواه الدارقطني في سننه ، كتاب النكاح، برقم: 3572 .

[2] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (3/ 158) .

[3] أحكام القرآن، لابن العربي، (1/ 272) .

[4] تفسير ابن كثير ، (1/ 460) .

[5] أحكام القرآن، للجصاص، (2/ 103) .

[6] المصدر نفسه، (2/ 103) .

[7] رواه أحمد في مسند عبد الله بن عباس، برقم: 2299 ، (5/ 325) .

المبحث الثاني: الاختلاف العقدي:

فيحاول المفسر الاستدلال على معتقداته من خلال الآيات القرآنية ليبرهن على صحتها وضلال من خالفها لقوة الدليل القرآن وأثره على النفوس بالقبول، ومن ذلك مسألة: كلام الله تعالى، حيث ذهب المعتزلة إلى أن كلام الله مخلوق ليس بصوت ، فقال الزمخشري حين فسر قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ ﴾ الأعراف: ١٤٣، فقال في وقوله تعالى (وكلمه ربه) "وتكليمه : أن يخلق الكلام منطوقاً به في بعض الأجرام كما خلقه مخطوطاً في اللوح وروي : أن موسى عليه السلام كان يسمع ذلك الكلام من كل جهة ..." [1] .

بينما ذهب الإمام القاسمي إلى أن الله تعالى كلم موسى عليه السلام فسمع موسى كلام ربه، وفي ذلك يقول القاسمي:" فإذا تلي علينا القرآن فقد سمعنا كلام الله تعالى، وموسى لما كلمه ربه سمع كلام الله، ولكن بين السماعين بعد المشرقين . فإن الذي يدركه من يسمع كلام الله بلا واسطة، لا يساويه من يسمعه بالوسائط" [2] .

كما ردّ على من أنكر سماع موسى لكلام الله فقال:" فمن قال: إن موسى لم يسمع صوتا، بل أُلهم معناه، لم يفرق بين موسى وغيره. وقد قال تعالى:﴿ ۞ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ البقرة: ٢٥٣ " [3] .هذه هي أهم أسباب اختلاف المفسرين في تفسير القرآن الكريم، وهناك أسباب أخرى لكن يكفي الطالب معرفة ما ذكر .

ملخص المحاضرة

---

[1] الكشاف، للزمخشري، (2/ 284) .

[2] محاسن التأويل، تفسير القاسمي، (7/ 175) .

[3] المصدر نفسه، (3/ 454) .

تذكر مايلي:

أهم أسباب الخلفيات الفكرية التي أدت إلى اختلاف المفسرين سببان هما:

أولا: المذهب الفقهي:

حيث يحاول المفسر أن ينصر ما يعتقده في المسألة الفقهية، أو ينصر المذهب الفقهي الذي ينتسب إليه ويستدل له من خلال آيات القرآن الكريم؛ فيستدل المالكي على مذهبه بالقرآن الكريم وهكذا الحنفي والشافعي والحنبلي والظاهري، فيظهر الاختلاف في تفسير آيات الأحكام، وهذا يدخل ضمن الاتجاه الفقهي في التفسير .

ثانيا: الاختلاف العقدي:

فيحاول المفسر الاستدلال على معتقداته من خلال الآيات القرآنية ليبرهن على صحتها وضلال من خالفها لقوة الدليل القرآن وأثره على النفوس بالقبول، فيظهر الخلاف حينئذ خاصة في الآيات المتعلقة بالعقائد والإلهيات، وهذا يدخل ضمن الاتجاه العقدي في التفسير .

المحاضرة التاسعة: تفسير لفظة ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ من سورة الفاتحة تفسيرا مقارنا .

وفيما يلي تطبيق للخطوات التي ذكرت سابقا في الدراسة النظرية، وهي مجرد تمثيل فقط ليتعود الطالب على كيفية دراسة مسألة في التفسير دراسة مقارنة، ليسلك السبيل نفسه في غيرها من المسائل ، وقد تغيب بعض الخطوات أو يتغير ترتيبها المذكور سابقا، وهذا نظرا لطبيعة الموضوع والمادة العلمية المتوفرة فيه .

و الذي قررته الوزارة في عرض التكوين هو دراسة لفظتي "العالمين" و "المغضوب عليهم ولا الضالين" من سورة الفاتحة دراسة مقارنة، وذلك كما يلي:

دراسة لفظة "العالمين" من قوله تعالى ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الفاتحة: ٢[1]:

وستتم دراسة هذه اللفظة وفق الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى: تحديد الموضوع:

هذه الدراسة التطبيقية ستكون على لفظة "العالمين التي وردت في سورة الفاتحة، في معرض الثناء على الله تعالى، ولذلك ثبت في الحديث أن العبد إذا قالها، قال الله تعالى: « **حمدني عبدي**»[2]، وستكون الدراسة عبارة عن محاولة الكشف عن المقصود الصحيح من هذه اللفظة، وبيان اختلاف العلماء في معناها وأدلتهم في ذلك وسبب اختلافهم .

الخطوة الثانية: جمع الأقوال في الآية وأدلتها:

اختلف المفسرون في معنى لفظة "العالمين" على أقوال كثيرة أبرزها أربعة أقوال هي:

القول الأول: العالمين جمع "عالَم"، وهو مأخوذ من "العَلَم" و"العلامة" وهي الشيء الدال على وجود الخالق وقدرته ووحدانيته، فالعالَم اسم لما يُعلَم به الخالق .

ومن هذا الاشتقاق –"عالَم"– اختلف أصحاب هذا القول في معنى "العالمين":

---

[1] اعتمدت في تحرير مادة هذه المحاضرة على ما ذكرته الدكتورة : روضة عبد الكريم فرعون في رسالتها "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق"، من (ص: 231 إلى ص: 246) ، مع عزو بعض المعلومات إلى مصادرها الأصلية في مواضعها .

[2] رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها برقم: 904 .

فقيل: يطلق لفظ "عالَم" على كلّ موجود سوى الله من جميع المخلوقات بأجناسها، فهو جمع لا واحد له من لفظه [1] . وقيل: بل يطلق على الواحد من هذه الأجناس، فكلّ جنس يُعلم به الخالق يطلق عليه لفظ "عالَم"، مثل: عالم الإنسان، عالم الحيوان، عالم النبات، وهكذا [2] .

ولا تنافي بين القولين، فهما بمعنى واحد فـ "العالمين" جميع ما سوى الله من أصناف المخلوقات .

1-نسبة القول: ذهب إلى هذا المعنى جماعة من المفسرين منهم: الطبري، الأصفهاني، ابن عطية، القرطبي، ابن جزي، ابن كثير، الشوكاني، ابن عاشور، وهو أحد قولي ابن عباس (ينظر تفاسيرهم للآية) .

2- أدلة هذا القول: (اسم لما يعلم به) . استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ الشعراء: ٢٣ – ٢٤.

-فرعون سأل عن ماهية (رب العالمين) فأجاب موسى أنه رب الخلق كلهم في السماوات والأرض .

-أن (العالمين) مشتق من "العَلَم" و"العلامة"، وهي كل ما سوى الله من العقلاء وغيرهم لأنها علامة على وجود الخالق، بدليل مجيئها على صيغة "فاعل" التي غلب استعمالها في الدلالة على الآلة التي يفعل بها الشيء، كـ" الطابَع" وال "القالَب" "والخاتَم" فجعل "العالم" بهذه الصيغة كالآلة للدلالة على صانعه، وذلك يشمل العقلاء وغيرهم [3] .

3- الاعتراضات على هذا القول:

- جمع لا واحد له من لفظه، فهو كل ما سوى الله، لذلك لا يجوز أن يكون " عالمين" جمع له، قال أبو حيان :" وأل في العالمين للاستغراق، وجمع العالم شاذ لأنه اسم جمع، وجمعه بالواو والنون أشذ للإخلال ببعض الشروط التي لهذا الجمع-يكون للعقلاء-" [4] .

والرد على هذه الاعتراضات:

ماذكره المعترضون أن "عالم" اسم جمع يطلق على كل ماسوى الله هو أحد القولين، وأما القول الآخر فهو أن لفظ "عالم" يطلق على كل جنس يعلم به الله؛ مثل: عالم الحيوان وعالم الإنسان وعالم الحيوان، وعليه فلفظ "عالم" واحد "عالمين"، وقد أجاز أهل اللغة جمعه على هذه الصيغة .

---

[1] المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، ص: 582 .

[2] التحرير والتنوير، لابن عاشور، (1/ 168) .

[3] المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، ص: 581 .

[4] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (1/ 35) .

2 -كون "العالمين" جمع عالم شاذ لأن الواو والنون يجمع بها العقلاء دون غيرهم، يجاب عنه: بأنه أجري على تغليب العاقل،قال الراغب:"وأمّا جمعه جمع السّلامة فلكون النّاس في جملتهم، والإنسان إذا شارك غيره في اللّفظ غلب حكمه"[1] . ويجاب عنه بوجه آخر هو: تنزيل ما ليس له علم منزلة من له علم لكونهما يستويان في الدلالة على موجدهما .

القول الثاني: لفظ "العالمين" اسم وضع للعقلاء من المخلوقات –أي: أهل الإدراك-؛ وهم الملائكة والثقلان، لأنه مشتق من العِلم، وإنما اختصهم الله بذكر ربوبيته للعقلاء مع أنه رب لغيرهم، من باب ذكر أشرف المخلوقات، فربّ أشرف المخلوقات ربّ لغيرهم [2] .

1-نسبة القول: وذهب إلى هذا القول جماعة من المفسرين منهم: الزمخشري، وأبو زهرة، ونقله الألوسي عن السيوطي في (همْع الهوامع) (ينظر تفاسيرهم للآية) .

2- أدلة هذا القول: (عقلاء المخلوقات): لهم دليلان هما:

- "العالمين" مشتق من العِلم فهو مختص بذوي العلم من المخلوقات .
- "العالمين" جمع مذكر سالم وهو خاص بالعقلاء [3].

3- الاعتراضات على هذا القول:

- الاعتراض على الدليل الأول: أن الاشتقاق غير صحيح .
- والاعتراض على الثاني: أن الجمع بالواو والنون غير جائز فيما كان وزنه "فاعَل" إلا لفظتي (عالم) و(ياسم) – وسيأتي- .
- كما اعترض السيوطي على هذا الاستدلال مع أنه من أصحاب هذا القول، بأن: (العالم) علم لما سوى الله – عقلاء وغيرهم-، وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده –لأنهم قالوا "العالمين" للعقلاء فقط-، فكيف يكون لفظ "العالم" أعم من "العالمين" مع أن الأخير هو الجمع والأول هو المفرد .

كما اعترض على هذا الدليل الألوسي، بأن التخصيص لا دليل عليه .

القول الثالث: أن "العالمين" هم المكلفون وهم الجن والإنس، وتخرج بذلك الملائكة [4] .

1-نسبة القول: قاله ابن عباس في رواية عن نقلها عنه الطبري، وأبوحيان . (ينظر تفاسيرهم للآية) .

---

[1] المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، ص: 582 .

[2] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، (1/ 54) .

[3] ذكره القرطبي عنهم ، ينظر: تفسير القرطبي، (1/ 138) .

[4] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (1/ 33) .

2– أدلة هذا القول: (المكلفون) : استدلوا بآيتين:

– قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ **الروم: ٢٢،** بفتح اللام وكسرها، فالآية جاءت بعد حشد من آيات الأنفس والآفاق لتدل على قدرة الله تعالى، فتكون حجة لأهل التكليف دون غيرهم، قال أبو حيان:" والذي أختاره أنه ينطلق على المكلفين لقوله تعالى: «إن في ذلك لآيات للعالمين» ، وقراءة حفص بكسر اللام توضح ذلك[1] .

– قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ﴾ **الفرقان: ١،** ولم يكن نذيرا لغيرهم كالبهائم ومالم يكلف .

3– الاعتراضات على هذا القول:

– أن يقال إن السياق في الآيتين السابقتين هو الذي أخرج عموم لفظ "العالمين" إلى المعنى الخاص "المكلفون"، أما الآية التي في سورة الفاتحة فتبقى على عمومها .

القول الرابع: لفظ "العالمين" هم الإنس، فكل واحد منهم عالم يعلم به كمال قال تعالى: ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ الذاريات: ٢٠ - ٢١.

1–نسبة القول: وقال به جعفر الصادق[2] .

2– أدلة هذا القول: (الإنس): استدلوا بدليلين:

– قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ **الشعراء: ١٦٥**، والمقصود هم الناس دون غيرهم .

– أن الإنسان هو المقصود من التكليف بالحلال والحرام وإرسال الرسل[3] .

3– الاعتراضات على هذا القول:

والجواب: على الدليل الأول: أن آية الشعراء إنما جاءت لتدل على عظمة خلق الله وأنه رب كل شيء، ولم تقصد حصر معنى "العالمين" في الإنس فقط .

والجواب على الثاني: أن يقال وكذلك الجن مكلفون بالحلال والحرام، فما وجه التخصيص بالإنس .

---

[1] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (1/ 35) .

[2] ينظر: روح المعاني، للألوسي، (1/ 82)، و تفسير المنار، (1/ 42) .

[3] روح المعاني، الألوسي، (1/ 82) .

الخطوة الثالثة: تحرير محل النزاع:

المسألة التي اختلف فيها المفسرون بالضبط هي: هل لفظة " العالمين" تتسع لتشمل جميع المخلوقات (كل ما سوى الله)؟، أم أنها تضيق لتقتصر على بعض تلك المخلوقات فقط؟ .

الخطوة الرابعة: بيان ثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة اختلاف المفسرين في معنى "العالمين" في النعت الجاري على لفظ الجلالة "الله"، فعلى القول الأول أنه منعوت بالربوبية لجميع المخلوقات لا بعضها، وعلى الأقوال الأخرى أنه منعوت بالربوبية لبعض المخلوقات (العقلاء، أو المكلفون، أو الإنس) .

الخطوة الخامسة: سبب الخلاف:

هناك عدة أسباب أدت إلى اختلاف المفسرين في تفسير لفظة "العالمين" من سورة الفاتحة ، ومجمل هذه الأسباب هي:

1–اللغة العربية: حيث اختلفوا في مادة اشتقاق كلمة " العالمين" : فبعضهم تمسك بدلالة ما جمع بواو ونون التي تختص بالعقلاء دون غيرهم، وبعضهم جوّز إدخال غير العقلاء من جميع المخلوقات في صيغة "عالَم" .

2- **القرآن الكريم:** حيث وردت لفظة "العالمين" في آيات قرآنية أخرى ، لكن بمعاني مختلفة، فبعضهم حمل آية الفاتحة عليها ففسرها بنفس المعنى، وبعضهم اختار معنى آخر بالنظر للسياق الذي وردت فيه[1] .

الخطوة السادسة: مناقشة الأقوال:

بالنظر إلى أسباب الخلاف في تفسير لفظة العالمين، نجد أن الأدلة التي استدل بها أصحاب كل قول كانت على قسمين؛ أدلة لغوية، وأدلة قرآنية، ولذلك ستكون مناقشتها حسب هذا التقسيم وذلك كما يلي:

أولا: الاستعمال اللغوي (تحليل لغوي للفظة "العالمين"): وهو:

1– اشتقاقها: أصل اشتقاق لفظة "العالمين" يرجع إلى مادة (العين واللام والميم)، وقد قال ابن فارس :" (العين واللام والميم) أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على أثَرٍ بالشيء يتميَّزُ به عن غيره، من ذلك العَلامة، وهي معروفة. يقال: عَلَّمت على الشيء علامة ... ومن الباب العالمون، وذلك أن كل جنس من الخلق فهو في نفسه معلم وعلَم" [2] . ، إذن هذه الكلمة لها أصل واحد وهو أثر بالشيء يمتاز به عن غيره، وليس (العِلْم) من أصول الكلمة .

---

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، روضة عبد الكريم فرعون، ص: 239 .

[2] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (4/ 109) .

2–جمعها: هل العالمين جمع عالَم؟ ذكر اللغويون أن "عالَم" تجمع على (عوالم) و (عالمون)، ونبهوا إلى أن صيغة " فاعَل" لا يجمع منها بالواو والنون إلا كلمتي (عالَم) و (ياسَم)، قال الفيروز آبادي:" ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره وغير ياسم" [1] .

3– معناها: أجاز أهل اللغة إطلاق لفظة العالم على الخلق كله، كما أجازوا إطلاقها على صنف من أصناف الخلق (عالم النبات، عالم الحيوان ...الخ) . جاء في المعجم الوسيط:"(العَالَم) الخلق كله وقيل: كل ما حواه بطن الفلك وكل صنف من أَصناف الخلق كعالم الحيوان وعالم النَّبَات (ج) عوالم وعالمون" [2] .

وعلى المعنى الأول (العالم) لا واحد له من لفظه لجمعه أجناس وعوالم مختلفة، فإن جعلناه اسما لصنف واحد صار جمعا لأشياء مختلفة .

وهذا الحقائق اللغوية كلها (أصل الاشتقاق، والجمع، والمعنى) تؤيد القول الأول وتضعف غيره لأنها خصصت معنى (العالم) وقصرته على معنى معين بغير حجج قوية .

و**الثاني: الاستعمال القرآني**: وهذا يستلزم النظر في الآيات التي دار حولها استدلال المفسرين على ما رجحوه من معاني وذلك كما يلي:

– وردت لفظة "العالمين" مرة جوابا على سؤال، وهوما استدل به **أصحاب القول الأول** في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ **الشعراء: ٢٣ - ٢٤** ، فهذه الآية وردت في معرض جواب عن سؤال سأله فرعون عن ماهية (رب العالمين) فأجابه موسى أنه رب جميع المخلوقات، فهي تحمل معنى صريح يشرح لفظ "العالمين" .

– ووردت مرات أخرى على معنى متعددة حسب السياق الذي جاءت فيه من ذلك:

– استدلال **أصحاب القول الثاني** بقوله تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ **الروم: ٢٢**، وقد وردت الآية بعد ذكر مجموعة من الآيات الكونية التي من شأنها أن تكون دليلا لأصحاب العقول من المكلفين على عظمة الله وقدرته، كما أيدتها قراءة الكسر "للعالِمين" .

[1] القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص: 1140 .

[2] المعجم الوسيط، مصطفى إبراهيم وآخرون، (2/ 624) .

- كما استدلوا بقوله تعالى ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ﴾ **الفرقان: ١**، فبينت الآية أن القرآن أنزل ليكون نذيرا لأهل العقول من المكلفين، من الجن والإنس .

- أما أصحاب القول الرابع فقد استدلوا بقوله تعالى ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٥ ﴾ **الشعراء: ١٦٥** ، فالآية دالة بوضوح على أن المقصود بـ" العالمين" هم: الناس دون غيرهم .

والمناقشة التي يمكن أن تناقش بها تلك الأدلة، أن يقال إن كل المعاني التي ذكرت في الآيات السابقة معاني صحيحة يؤيدها السياق الذي وردت فيه تلك الآيات ، ولكن الذي لا يسلم من المناقشة هم حملهم كلمة "العالمين" في سورة الفاتحة على بعض تلك المعاني الخاصة وإعطائها نفس المعنى .

فالمعنى الأصلي للفظة "العالمين" هو عموم المخلوقات -كما سبق-، فما الدافع والحجة التي تخرج معناها من المعنى العام إلى المعنى الخاص الذي استلزمه السياق الذي وردت فيه الآيات الثلاث السابقة ؟ [1] .

ومن هنا يتبين لنا ضعف القولين الثالث والرابع .

الخطوة السابعة: بيان القول الراجح:

مما سبق من سَوْق أدلة الأقوال ومناقشتها، يتبين بوضوح قوة القول الأول الذي جعل كلمة "العالمين" تشمل جميع ما سوى الله من مخلوقات، وذاك لقلة الاعتراضات عليه وتركه اللفظة على عمومها، وضعف الأقوال الأخرى لكثرة الاعتراضات عليها كونها حملت آية الفاتحة على ما ورد في آيات أخرى ذات سياقات محددة .

وأدلة ترجيحه كثيرة منها:

1- قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ **الشعراء: ٢٣ - ٢٤**، وتقدم أنها صريحة في بيان معنى "العالمين" .

2- اللغة: من حيث الاشتقاق والمعنى، وجواز كونها جمع "عالَم" الذي هو كل من سوى الله .

3- السياق الذي جاءت في الآية في سورة الفاتحة، حيث أضيفت كلمة "العالمين" لكلمة "رب" فنَظْمُ الآية يؤكد عموم الكلمة، وعدم تخصيصها ببعض مدلولاتها . لأن الغرض من الآية هو تعظيم الله وبيان ثبات الحمد له ودوامه[2]، فالمعنى الذي يناسب هذا الغرض هو إثبات ربوبية الله عز وجل المطلقة الشاملة للمخلوقات كلها لا لبعضها .

---

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، روضة عبد الكريم فرعون، ص: 244 .

[2] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تفسير أبي السعود، (1/ 13) .

ملخص المحاضرة

تذكر مايلي:

درسنا لفظة "العالمين" دراسة مقارنة وفق الخطوات الآتية:

أولا: تحديد الموضوع: وهو محاولة الكشف عن المقصود الصحيح من هذه لفظة "العالمين"، وبيان اختلاف العلماء في معناها وأدلتهم في ذلك وسبب اختلافهم .

ثانيا: جمع الأقوال في الآية وأدلتها:

أبرز الأقوال في تفسير لفظة "العالمين" أربعة هي:

القول الأول: العالمين جمع "عالَم"، وهو يطلق على جميع ما سوى الله من أصناف المخلوقات، وقال به: الطبري، وابن عطية، والقرطبي، وابن جزي، و ابن عاشور، واستدلوا بأدلة أبرزها قوله تعالى قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ **الشعراء:** ٢٣ – ٢٤.

القول الثاني: لفظ "العالمين" اسم وضع للعقلاء من المخلوقات وهم الملائكة والثقلان، لأنه مشتق من العِلم، وهذا من باب التشريف. وهو قول: الزمخشري، وأبو زهرة، واستدلوا باللغة فلفظة "العالمين" جمع مذكر سالم مشتقة من العِلم .

القول الثالث: أن "العالمين" هم المكلفون وهم الجن والإنس، ويروى عن ابن عباس، واستدلوا ببعض الآيات القرآنية التي حثت المكلفين على النظر في آيات في الأنفس والآفاق ليستدلوا بها على قدرة الله تعالى، مثل قوله تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ الروم: ٢٢ .

القول الرابع: لفظ "العالمين" هم الإنس، وقال به جعفر الصادق ، واستدلوا بآيات قرآنية دلت على ذلك مثل قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ الشعراء: ١٦٥ .

ثالثا: تحرير محل النزاع:

المسألة التي اختلف فيها المفسرون هي: هل لفظة " العالمين" تتسع لتشمل جميع المخلوقات، أم أنها تضيق تقتصر على بعضهم فقط؟ .

رابعا: بيان ثمرة الخلاف:

ثمرة الخلاف تظهر في النعت الجاري على لفظ الجلالة "الله"، فعلى القول الأول أنه منعوت بالربوبية لجميع المخلوقات، وعلى الأقوال الأخرى أنه منعوت بالربوبية لبعض المخلوقات .

خامسا: سبب الخلاف:

1-اللغة العربية: حيث اختلفوا في مادة اشتقاق كلمة " العالمين" : فبعضهم تمسك بدلالة ما جمع بواو ونون التي تختص بالعقلاء دون غيرهم، وبعضهم جوّز إدخال غير العقلاء من جميع المخلوقات في صيغة "عالَم" .

2- **القرآن الكريم:** حيث وردت لفظة "العالمين" في آيات قرآنية أخرى ، بمعاني مختلفة، فبعضهم حمل آية الفاتحة عليها ففسرها بنفس المعنى، وبعضهم اختار معنى آخر بالنظر للسياق الذي وردت فيه .

سادسا: مناقشة الأقوال:

أولا: الاستعمال اللغوي: هي مشتقة من أصل يدل أثر بالشيء ومنه العلامة، وهي جمع "عالَم" ، وهي لفظة تطلق على الخلق كلهم .

الاستعمال القرآني: ويكون بالنظر في الآيات التي وردت فيها نفس اللفظة، وقد جاءت بمعاني محددة اقتضاها السياق، ولكن الذي لا يُسلَّم هو حمل آية الفاتحة عليها مع أن سياقها يؤيد العموم .

سابعا: بيان القول الراجح: القول الأول هو الراجح بدلالة القرآن واللغة والسياق ، وقد سبق بيانها .

المحاضرة العاشرة: دراسة للفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" من قوله تعالى ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ الفاتحة: ٧

وستتم دراسة اللفظتين وفق الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى: تحديد الموضوع: [1]

هذه الدراسة التطبيقية الثانية ستكون على لفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" الواردتين في سورة الفاتحة، حيث جاءتا استثناء في معرض طلب الهداية للصراط المستقيم من الله تعالى، ولذلك ثبت في الحديث أن العبد إذا قال ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ ، قال الله تعالى «**هذا لعبدى ولعبدى ما سأل** »[2]، وستكون الدراسة عبارة عن محاولة الكشف عن المقصود من اللفظتين، وبيان اختلاف العلماء في معناها وأدلتهم في ذلك وسبب اختلافهم .

الخطوة الثانية: جمع الأقوال في الآية:

اختلف المفسرون في معنى لفظتي "المغضوب عليهم" و"الضالين"، على قولين رئيسين هما:

القول الأول: المقصود بـ "المغضوب عليهم" هم اليهود، و "الضالين" هم النصارى ، ولم يُغفل أصحاب هذا القول قضية أن اللفظين عامين في نفسيهما يشملان كل ضال: علم ويعمل، وكل مغضوب عليه: عمل بغير علم، ولكنهم قالوا: المقصود بالآية في هذا الموضع بالذات هم اليهود والنصارى . قال الطبري:" فكلّ حائدٍ عن قَصْد السبيل، وسالكٍ غيرَ المنهج القويم، فضَالٌّ عند العرب، لإضلاله وَجهَ الطريق. فلذلك سمى الله جل ذكره النصارَى ضُلالا لخطئهم في الحقِّ مَنهجَ السبيل، وأخذهم من الدِّين في غير الطريق المستقيم" [3] .

1–نسبة القول: ذهب إلى هذا المعنى جمهور المفسرين؛ ومنهم: الطبري ونسبه لابن عباس وابن مسعود، ابن عطية، والقرطبي، وابن جزي، ابن كثير، والألوسي، وغيرهم كثير (ينظر تفاسيرهم) .

2–أدلة هذا القول: (اليهود والنصارى) . استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

أ– آيات من القرآن الكريم ورد فيها استحقاق اليهود لغضب الله والنصارى للضلال، فمما ورد في اليهود، قوله تعالى: ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ۝٦١ ﴾ البقرة: ٦١ ، وقوله تعالى ﴿ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖۚ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٞ مُّهِينٞ ۝٩٠ ﴾

---

[1] اعتمدت في تحرير مادة هذه المحاضرة على ما ذكرته الدكتورة : روضة عبد الكريم فرعون في رسالتها "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق" ، من (ص249 إلى ص: 285) ، مع عزو بعض المعلومات إلى مصادرها في مواضعها، وتصرفات يسيرة .

[2] رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها برقم: 904 .

[3] جامع البيان، الطبري ، (1/ 195) .

البقرة: ٩٠، وقوله: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ ﴾ المائدة: ٦٠ ، فهذه كلها آيات أخبرت عن اليهود بأن الله غضب عليهم .

ومما ورد في النصارى: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ ﴾ المائدة: ٧٧ .

ب– الأحاديث النبوية: وهي أحاديث ذكر فيها النبي ﷺ أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى، ومن هذه الأحاديث:

1- حديث عدي بن حاتم ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال "اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضُلاَّل " [1] .

2- ما رواه أحمد عن عبد الله بن شقيق أنه أخبره من سمع النبي ﷺ وهو بوادي القرى وهو على فرسه، وسأله رجل من بَلْقَيْن –مخفف من بني القين، وهم حي من بني أسد–، بما أُمِرتَ؟ قال « **أُمِرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**»، فقال يا رسول الله :"من هؤلاء الذين نقاتل"؟، قال « **هؤلاء اليهود المغضوب عليهم وهؤلاء النصارى الضالون**» [2] .

3- حديث الشريد بن سويد ﷺ قال مر بي رسول الله ﷺ وأنا جالس هكذا "وقد وضعت يدى اليسرى خلف ظهر واتكأت على ألية يدى"، فقال « **أتقعد قعدة المغضوب عليهم** » [3] .

4- عن عدي بن حاتم ﷺ، قال: سألت النبي ﷺ عن قول الله جلّ وعزّ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ قال: هم اليهود[1] . وعنه، قال: سألت النبي ﷺ عن قول الله: "ولا الضالين"، قال: «**النصارى هم الضالون**» [2] .

---

[1] رواه الترمذي في كتاب: تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، رقم: 3212، وقال الألباني: "صحيح"، ينظر: صحيح وضعيف سنن الترمذي (6/ 454) .

[2] رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب التسوية في الغنيمة والقوم يهبون الغنيمة، رقم: 12710، ورواه أحمد في مسند حديث رجل، برقم: 20755، (5/ 77) . وقال فيه الشيخ: شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح غير صحابيه . المسند (5/ 77) .

[3] رواه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الجلسة المكروهة، برقم: 4850، وقال الألباني: صحيح، ينظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود، ص: 2 .

فهذه الأحاديث تمسك بها أصحاب هذا القول ولم يجيزوا مخالفتها لورودها في تفسير الآية، قال الألوسي:" والأولى الاستدلال بالحديث لأن الغضب والضلال وردا جميعا في القرآن لجميع الكفار على العموم ... وهل بعد قول رسول الله ﷺ الصادق الأمين قول لقائل أو قياس لقائس هيهات هيهات دون ذلك أهوال" [3] .

ح- إجماع المفسرين على هذا القول: من ذلك ما نقله ابن أبي حاتم في تفسير فقال:" ولا اعلم في هذا الحرف اختلافا بين المفسرين" [4] .

3- الاعتراضات على هذا القول:

1-الأصل في ألفاظ القرآن العموم، وقد جاءت الآية عامة تشمل جميع الكفار، فكيف تخصص باليهود والنصارى دون غيرهم؟، خاصة وأن القرآن الكريم كما وصف اليهود والنصارى بالغضب الضلال ، فقد وصف غيرهم من الكفار بنفس الصفات؛ ومن ذلك: قوله تعالى ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ﴾ النحل: ١٠٦، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٦٧ ﴾ النساء: ١٦٧. قال الألوسي- في معرض سوقه لاعتراضات المعترضين على هذا التفسير، ثم رد عليه- بقوله:" ... الأَوْلى: أن يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق ويحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد، لأن اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل" [5] . وأما في رده عليه فقال: بأنه مخالف لتفسير النبي ﷺ وذلك لا يجوز، وإن اللفظ يحتمل، لكن لما ورد الحديث قطع كل نزاع .

2- لم يقتصر القرآن على وصف اليهود بالغضب فقط، بل وصفهم أيضا بالضلال، كما في قوله تعالى ﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ ﴾ المائدة: ٦٠، فلا وجه لتخصيص اليهود بالغضب .

---

[1] جامع البيان، الطبري، (1/ 186) .

[2] المصدر نفسه، (1/ 193) .

[3] روح المعاني، الألوسي، (1/ 99) .

[4] تفسير ابن أبي حاتم ، (1/ 31) .

[5] روح المعاني، الألوسي، (1/ 98) .

والجواب: أن وصفهم بالمغضوب عليهم، لا ينفي اتصافهم بالضلال .

3- الأحاديث التي استدل بها أصحاب هذا القول ليست صحيحة، بل فيها كلام – وسيأتي- .

والجواب: أن من رجح هذا القول اعتمد على صحة الأحاديث عنده، ولم ير الخروج عنها .

القول الثاني: ذهب جمع من المفسرين إلى عموم لفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" في كل من غضب الله عليه وضل، وعدم تخصيصهما باليهود والنصارى، بل هما من جملة هؤلاء .

وأسباب الغضب والضلال كثيرة، اختصرها ابن عاشور في قوله:" ويشمل المغضوب عليهم والضالون فِرَق الكفر والفسوق والعصيان ، فالمغضوب عليهم جنس للفرق التي تعمدت ذلك واستخفت بالديانة عن عمد أو عن تأويل بعيد جداً ، والضالون جنس للفِرَق التي أخطأت الدين عن سوء فهم وقلة إصغاء ؛ وكلا الفريقين مذموم لأننا مأمورون باتباع سبيل الحق وصرف الجهد إلى إصابته ، واليهود من الفريق الأول والنصارى من الفريق الثاني" [1] .

1-نسبة القول: وذهب إلى هذا القول جماعة من المفسرين منهم: الزمخشري، والرازي، والبيضاوي، وأبو السعود، وابن عاشور، وغيرهم (ينظر تفاسيرهم) .

2- **أدلة القول هذا القول:**(**مطلق المغضوب عليهم والضالين**): استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

أ – عموم اللفظ: وهذا هو الأصل، وتقييده يكون بدليل لأنه خلاف الأصل، فالآية تشمل كلّ مغضوب عليه وكلّ ضال .

ب– ورود آيات قرآنية كريمة تصف غير اليهود والنصارى باستحقاق الغضب والضلال، ومن ذلك: قوله تعالى ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ﴾ النحل: ١٠٦، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٦٧ ﴾ النساء: ١٦٧، ولذلك لا ينبغي تخصيص اللفظ بهذين الفئتين .

ج – السباق: ويتمثل في أن ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ، جاء في مقابلة قوله تعالى ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ ، وهو عام يشمل كلّ من أنعم الله عليه، فناسب أن يقابله جميع ملل الكفر [2] .

---

[1] التحرير والتنوير ، ابن عاشور، (1/ 196) .

[2] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبي السعود، (18/1 – 19) .

3- الاعتراضات على هذا القول:

هناك اعتراض واحد على هذا القول، وهو أنه قول يعارض ما ورد عن النبي ﷺ من الأحاديث التي تقدم ذكرها ولا يجوز العدول عنها .

ولكن أصحاب هذا القول أجابوا على هذا الاعتراض من جهتي: الثبوت والدلالة، .

أما الجهة الأولى وهي: الثبوت: فقالوا بأن تلك الأحاديث فيها مقال، كما أشار إلى ذلك الشيخ: رشيد رضا فقال:" ورد في الحديث المرفوع تفسير (المغضوب عليهم) باليهود، و (الضالين) بالنصارى، رواه أحمد والترمذي وحسنه ابن حبان وصححه غيرهم، ونقلنا عن شيخنا الأستاذ الإمام (ص 55) عزوه إلى بعضهم، أي: بعض المفسرين وهو يريد أن بعض المفسرين اختار أن هذا هو المعنى المراد، وهو لم يكن يجهل أن هذا روي مرفوعا، ولكنه كان يعلم – مع هذا – أن أكثر المفسرين فسروا اللفظين بما يدلان عليه لغة حتى بعض أهل الحديث منهم، وكأنهم لم يروا أن الحديث صحيح، فقد قال البغوي الملقب بمحيي السنة في تفسيره (معالم التنزيل) بعد تفسيرهما بمدلولهما اللغوي، " قيل: المغضوب عليهم: هم اليهود، والضالون: هم النصارى؛... فعبر عن هذا القول بـ: قيل الدال على ضعفه عنده ولم يستدل عليه بالحديث" [1] .

وأما الجهة الثانية وهي الدلالة: فقالوا بأن تلك الأحاديث إنما وردت على سبيل التمثيل لا التخصيص، لما أن هذين الفريقين اشتهرا بهذين الوصفين . قال ابن عاشور:" وما ورد في الأثر من تفسير المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى، فهو من قبيل التمثيل بأشهر الفرق التي حق عليها هذان الوصفان... فاليهود تمردوا على أنبيائهم وأحبارهم غير مرة وبدلوا الشريعة عمدا فلزمهم وصف المغضوب عليهم وعلق بهم في آيات كثيرة. والنصارى ضلوا بعد الحواريين وأساءوا فهم معنى التقديس في عيسى عليه السلام فزعموه أنه ابن الله على الحقيقة [2] .

الخطوة الثالثة: تحرير محل النزاع:

المسألة التي اختلف فيها المفسرون هي: هل لفظتي " المغضوب عليهم" و "الضالين" تختص باليهود والنصارى فقط؟، أم أن اللفظ عام يدخل فيه كلّ من استحق غضب الله ووصف الضلال؟، ويكون اليهود والنصارى من جملتهم .

الخطوة الرابعة: بيان ثمرة الخلاف:

[1] تفسير المنار، رشيد رضا، (1/ 81) .

[2] التحرير والتنوير، ابن عاشور، (1/ 199-200) .

تظهر ثمرة اختلاف المفسرين في معنى "المغضوب عليهم" و "الضالين"، في بيان المنعم عليهم في قوله تعالى "الذين أنعمت عليهم"، فعلى القول أن المقصود "اليهود والنصارى" فقط؛ يكون المنعم عليهم مغايرِين لليهود والنصارى فحسب، فلا تشمل مغايرة الكفار و أهل الفسوق .

أما على القول بالعموم، فإن هؤلاء المنعم عليهم مغايرون لكل من استحق غضب الله أو وصف بالضلال، فالمنعم عليهم سالمون من هذين الوصفين سلامة مطلقة، وعليه فإن جميع فرق الكفر والفسوق من اليهود والنصارى وغيرهم مغايرون للمنعم عليهم، ويخرج من وصف الصراط المستقيم جميع طرق الكفر والفسوق .

الخطوة الخامسة: سبب الخلاف:

هناك عدة أسباب أدت إلى اختلاف المفسرين في تفسير لفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" من سورة الفاتحة ، ومجمل هذه الأسباب هي:

1-تعارض عموم لفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" مع تخصيص الأحاديث النبوية لهذا العموم، فبعضهم حمل اللفظتين على الخصوص للأحاديث، وبعضهم جوز الزيادة عليها بما لا يخالفها أخذا بالعموم .

2- الاختلاف في درجة الأحاديث، فمنهم من قبلها فأخذ بمدلولها وخصص العموم، ومنهم من ضعفها .

3- ورود آيات قرآنية تنسب الغضب والضلال لليهود والنصارى، وآيات أخرى تنسبهما إلى الكفار عموما .

4- دعوى الإجماع ممن حصرها في اليهود والنصارى، بينما غابت هذه الدعوى من كلام الفريق الثاني [1] .

الخطوة السادسة: مناقشة الأقوال:

بالنظر إلى أسباب الخلاف في تفسير لفظتي "المغضوب عليهم والضالين"، نجد أن الأدلة التي استدل بها أصحاب القولين تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وعليها تنبني المناقشة كما يلي:

أولا: الآيات الكريمة التي ورد فيها ذكر الغضب والضلال، فأما الفريق الأول فاستدلوا بالآيات التي وصفت اليهود والنصارى بالغضب من الله والضلال، وأما الفريق الثاني فنظروا إلى الآيات التي أطلق فيها الوصفان على عموم الكفار وأنها ترد القول بالخصوص .

والملاحظات على استدلال الفريق الأول كما يلي:

[1] التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، روضة عبد الكريم فرعون، ص: 264 .

– قصرهم في الاستدلال على الآيات التي وردت في وصف اليهود والنصارى بالغضب والضلال وإهمال غيرها، وهذا استقراء ناقص نتائجه لا تكون صحيحة بل تعتريها الاعتراضات، ولذلك قال الألوسي:" والأولى الاستدلال بالحديث لأن الغضب والضلال وردا جميعا في القرآن لجميع الكفار على العموم" [1] .

– على فرض صحة استقراء صفة الغضب والضلال في اليهود والنصارى؛ فليس هناك ما يدعوا لحمل آية الفاتحة "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" عليها وتخصيصها بهما، خصوصا وأن اللفظ جاء عام ولم يسبق لهم ذكر في نفس السياق [2]، بدليل الآيات الأخرى التي وصفت عموم الكفار بنفس الوصفين، فما وجه تخصيص آية الفاتحة باليهود والنصارى .

– بعض الآيات التي استدلوا بها، لم يسعفهم الاستدلال المراد؛ فمثلا قوله تعالى: ﴿ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ٦ ﴾ الفتح: ٦، فهي تبين جزاء المنافقين والمشركين عموما، بدليل فاتحة نفس الآية التي قال الله تعالى فيها: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ ﴾ الفتح: ٦ [3] . وكذلك قوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧ ﴾ المائدة: ٧٧، وهذا الدليل الذي جعله أصحاب هذا القول دليلا على أن المراد من "الضالين" و "النصارى"، والحقيقة أنهم اليهود والنهي موجه للنصارى لعدم الاقتداء باليهود، قال ابن عطية:" وهذه المخاطبة هي للنصارى الذين غلوا في عيسى، والقوم الذين نهي النصارى عن اتباع أهوائهم بنو إسرائيل –يعني: اليهود–" [4] .

وهذه الملحوظات من شأنها أن تضعف أوجه استدلال أصحاب القول الأول بتلك الآيات .

أما الآيات التي استدل بها أصحاب القول الثاني –العموم– فهي واضحة في إرادة العموم ولم تخص فئة من الكفار دون أخرى، من ذلك قوله تعالى ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ

---

[1] روح المعاني، تفسير الألوسي، (1/ 99) .

[2] وهذا التوجيه يجاب عنه بأن معهود القرآن معتبر وهو مقدم على غيره، فتكراره في القرآن يدل على اعتباره .

[3] هذا الاعتراضُ يسلَّمُ به إذا صح أن أصحاب القول الأول استدلوا بالآية على قولهم .

[4] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ، (2/ 223) .

مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾ النحل: ١٠٦، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾ ﴾ النساء: ١٦٧، ولذلك لا ينبغي تخصيص اللفظ بهذين الفئتين [1] .

ثانيا: الأحاديث التي استدل بها أصحاب القول الأول: والكلام عليها من ثلاث جهات هي:

1– درجتها: الأحاديث الأربعة التي استدل بها أصحاب القول الأول، طعن بعضهم فيها بسبب بعض الرواة مثل الشيخ: رشيد رضا؛ ولكن المحققين من المحدثين حكموا عليها بالقبول، مثل الشيخ الألباني وأحمد شاكر وشعيب الأرنؤوط وغيرهما سبب المتابعات وغيرها .

2– علاقة الأحاديث بالآية "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" (سبب الورود): بالنسبة للأحاديث الثلاثة الأولى لم يكن سبب ورودها تفسير الآية، بل كانت لها أسباب أخرى، لكن من استدل بها ربط بينها وبين تفسير الآية ، أما الحديث الرابع فقد كان صريحا في أنه جواب عن سؤال في تفسير الآية .

3– تعارض الحديث مع عموم لفظ الآية، وهذا خاص بالحديث الرابع (لثبوته، وروده في تفسير الآية)، فالحديث يخصص اليهود والنصارى والآية تعمهم وغيرهم، وقد جمع بينهما الشيخ رشيد رضا بقوله:" ومع هذا نقول: إن ما ذكره المحققون من الوجوه الأخرى لا يعد مخالفة للمأثور الذي هو من قبيل تفسير العام ببعض أفراده، من قبيل التمثيل لا التخصيص، ولا الحصر بالأولى" [2] .

ثالثا: دعوى الإجماع: وهي غير صحيحة بدليل واقع المفسرين ووجود الخلاف .

ومن هذه المناقشات يظهر لنا بوضوح أن تلك الاعتراضات تضعف أدلة القول الأول إلا الحديث الرابع فقط فإنه يسلم منها، بينما يعترض على القول الثاني بمعارضته للحديث، ومادام الجمع ممكنا فهو أولى .

الخطوة السابعة: بيان القول الراجح:

يظهر رجحان القول الثاني بعموم المغضوب عليهم والضالين لكل من اتصف بهاتين الصفتين من الكفار والمنافقين والفاسقين ويدخل فيهم اليهود والنصارى، وذلك للأدلة:

1– الدلالة اللغوية للفظتي (المغضوب عليهم) و (الضالين) حيث دخلت عليهما "أل" التي تفيد العموم،

---

[1] يجاب عنه بأن يقال: نعم الاستدلال صحيح في معاني تلك الآيات، وليس في محلّ الخلاف، فإن محلّ الخلاف ورد ما يخصصه، من استعمال غالب القرآن ومن الأحاديث الصريحة .

[2] تفسير المنار، رشيد رضا، (1/ 82) .

– فالغضب من الله: هو سخطه على من عصاه، وإعراضه عنه، ومعاقبته له [1] .

– و"الضلال" هو: سلوك سبيل غير القصد، يقال: ضل عن الطريق سلك غير جادتها، والضلال: الحيرة والتردد، وقد فسر الضلال في القرآن بعدم العلم بتفصيل الأمور[2] . وهذا كله يفيد العموم .

2– الاستعمال القرآني للفظتي "الغضب" و الضلال" وذلك كما يلي:

أولا: الغضب: قرنت لفظة الغضب من الله في القرآن بأصناف من الناس:

– **فقرنت بالكفار:** كما قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾ النحل: ١٠٦، ولذلك لا ينبغي تخصيص اللفظ بهذين الفئتين .

– **قرنت بالمنافقين والمشركين،** كما في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾ ﴾ الفتح: ٦ .

– **قرنت باليهود:** كما في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾ البقرة: ٩٠ .

– قرنت باليهود والنصارى معا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴿١٦﴾ ﴾ الشورى: ١٦.

– **قرنت بالعصاة من المؤمنين،** ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ ﴾

[1] لسان العرب، ابن منظور، (1/ 649) .

[2] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، (1/ 50) .

النساء: ٩٣، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٩ ﴾ النور: ٩ .

ثانيا: الضلال: قرنت لفظة الضلال في القرآن بأصناف من الناس:

-فقرنت بالكافرين، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٦٧ ﴾ النساء: ١٦٧.

- وقرنت بالمرتدين، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١٠٨ ﴾ البقرة: ١٠٨ .

- قرنت بفعلة قبيحة ومزاعم باطلة؛ مثل قتل الأولاد مخافة العار والفقر، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ قَدۡ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٤٠ ﴾ الأنعام: ١٤٠

- وقرنت باليهود والنصارى، كما قال الطبري في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدۡ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٦٧ ﴾ النساء: ١٦٧، بدلالة السياق .

-وقرنت، بالمعصية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينًا ٣٦ ﴾ الأحزاب: ٣٦.

- والملاحظ أنه لا توجد آية خصت الضلال بالنصارى فقط .

- والنتيجة التي نخرج بها من الاستخدام القرآني للفظتن هي كما يلي:

- أن المغضوب عليهم هم الذين استحقوا غضب الله وسخطه لتعمدهم التنكّب عن طريقه، ويشمل هذا الكافرين بأصنافهم والعصاة من المسلمين، فتعمّد الإعراض عن الحق هو سبب استحقاقهم لغضب الله .

- وأن الضالين هم الذين عدلوا عن الصراط المستقيم عمدا أو لسفاهة أعمت بصائرهم، وهذا يشمل الكافرين دون تخصيص فئة عن أخرى، والعصاة من المسلمين، ولم يقصر القرآن الضلال على النصارى دون غيرهم .

3- السياق: حيث ذكر أصحاب الصراط المستقيم المنعم عليهم في قوله ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ ، ثم أتبع ذلك بقوله "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" ﴿ غَيۡرِ

ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ، مما يدل على المغايرة بين الطائفتين، فدل ذلك على أن "الذين أنعمت عليهم" هم كل من أنعم الله عليه بالإيمان، وأن المغضوب عليهم، هم كل من لم يحظ بهذه النعمة لخروجه عن الحق فهو مغضوب عليه أو ضال، وتخصيص اليهود والنصارى يجعل البقية خارج الاستثناء في الدعاء "غير..." .

فينبغي مقابلة عموم "الذين أنعمت عليهم" بعموم "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" .

4- ما ورد في الحديث الصحيح هو مجرد تمثيل لبعض أهل الغضب والضلال، فهو تمثيل لا حصر .

وعلى ضوء ما تقدم يصبح المعنى في الأخير: اهدنا يا رب طريقك المستقيم الذي هو طريق الذين أنعمت عليهم من خلقك، وجنّبنا طريق الذين استحقوا غضبك وسخطك من اليهود والكفار وغيرهم، وجنّبنا طريق الذين عدلوا عن طريقة عمدا أو جهالة من جميع ملل الكفر والفسوق والنصارى وغيرهم .

ملخص المحاضرة

تذكر ما يلي:

درسنا لفظتي "المغضوب عليهم والضالين" دراسة مقارنة وفق الخطوات الآتية:

أولا: تحديد الموضوع: تمحورت الدراسة حول محاولة الكشف عن المقصود من لفظتي "المغضوب عليهم والضالين"، وبيان اختلاف العلماء في معناها وأدلتهم في ذلك وسبب اختلافهم .

ثانيا: جمع الأقوال في الآية:

اختلف المفسرون في معنى لفظتي "المغضوب عليهم" و"الضالين"، على قولين رئيسين هما:

القول الأول: المقصود بـ "المغضوب عليهم" هم اليهود، و "الضالين" هم النصارى ، وقال به ابن عطية، والقرطبي، وابن جزي، ابن كثير، والألوسي وغيرهم، واستدلوا بأدلة أهمها:

1- آيات من القرآن الكريم ورد فيها استحقاق اليهود لغضب الله والنصارى للضلال .

2- أحاديث نبوية: ذكر فيها النبي ﷺ أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى .

القول الثاني: ذهب جمع من المفسرين إلى عموم لفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" في كل من غضب الله عليه وضل، وعدم تخصيصهما باليهود والنصارى، بل هما من جملة هؤلاء، ورجحه الزمخشري، والرازي، والبيضاوي، وأبو السعود، وابن عاشور، وغيرهم، واستدلوا بأدلة أهمها:

2– عموم اللفظ: هو الأصل، وتقييده يكون بدليل لأنه خلاف الأصل .

3– ورود آيات قرآنية: تصف غير اليهود والنصارى باستحقاق الغضب والضلال .

4 – **السباق**: ويتمثل في أن ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ، جاء في مقابلة قوله تعالى ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ ، وهو عام يشمل كلّ من أنعم الله عليه، فناسب أن يقابله جميع ملل الكفر .

ثالثا: تحرير محل النزاع:

هل لفظتي " المغضوب عليهم" و "الضالين" تختص باليهود والنصارى فقط؟، أم هما عامان يدخل فيهما كلّ من استحق غضب الله ووصف الضلال؟، ويكون اليهود والنصارى من جملتهم .

رابعا: بيان ثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف في بيان المنعم عليهم في قوله تعالى "الذين أنعمت عليهم"، فعلى القول الأول يكون المنعم عليهم مغايرِين لليهود والنصارى فحسب، وعلى القول الثاني يكون المنعم عليهم مغايرون لكل من استحق غضب الله أو وصف بالضلال .

خامسا: سبب الخلاف:

1–تعارض عموم لفظتي "المغضوب عليهم" و "الضالين" مع تخصيص الأحاديث النبوية لهذا العموم .

2– الاختلاف في درجة الأحاديث الواردة في الموضوع .

3– ورود آيات قرآنية تنسب الغضب والضلال لليهود والنصارى، وآيات أخرى تنسبهما إلى الكفار عموما .

4– دعوى الإجماع ممن حصرها في اليهود والنصارى، بينما غابت هذه الدعوى من كلام الفريق الثاني .

سادسا: مناقشة الأقوال:

أولا: الآيات الكريمة التي ورد فيها ذكر الغضب والضلال، لماذا خُصِّصت باليهود والنصارى فقط مع أنها وردت في غيرهما أيضا ؟ وما الحجة في حمل آية الفاتحة عليها وقصر تخصص عمومها بهما .

ثانيا: الأحاديث التي استدل بها أصحاب القول الأول: والكلام عليها من ثلاث جهات هي:

1–فبعضها لا يصح .

2– تعارض الحديث مع عموم لفظ الآية، فيجمع بينها بالقول: إن الحديث على سبيل التفسير بالمثال .

3– علاقة الأحاديث بالآية: فلم ترد الأحاديث جوابا على سؤال في الآية إلا في حديث واحد .

ثالثا: دعوى الإجماع: وهي غير صحيحة بدليل واقع المفسرين ووجود الخلاف .

سابعا: بيان القول الراجح:

يظهر رجحان القول الثاني بعموم المغضوب عليهم والضالين لكل من الكفار والمنافقين والفاسقين ومن اتصف بهاتين الصفتين، ويدخل فيهم اليهود والنصارى، وذلك لأدلة أهمها:

1-دلالة عموم اللفظين .

2-ورود الوصفين في الكفار والفساق والمنافقين وأهل الكتاب .

3-سياق المقابلة بالمنعم عليهم في آية الفاتحة .

4- الحديث المفسر لآية ورد على سبيل التمثيل لا الحصر .

قائمة المصادر والمراجع:

📖 مصحف المدينة الإلكتروني، بر واية حفص عن عاصم .

📖الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: 1394هـ/1974م.

📖 أحكام القرآن، أبو بكر الجصاص ، ت: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، سنة: 1415هـ/1994م .

📖 أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، راجعه: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 3، سنة: 1424 هـ/2003 م .

📖 اختلاف التنوع وصوره عند السلف (دراسة تأصيلية تطبيقية على سورة الفاتحة)، د. صديق أحمد مالك، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الثامن عشر، سنة: 1430هـ/2009م .

📖 اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه إعداد أحمد مُحَمَّد الشرقاوي، بحث محكم منشور في حولية كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، سنة: 1425 هـ/2004 م .

📖 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، ت : الشيخ أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي، ط: 1، سنة: 1419هـ/1999م .

📖 أساسيات منهجية للتفسير الموضوعي، د: مُحَمَّد عبد اللطيف رجب عبد العاطي، وهو بحث مقدم في: مؤتمر التفسير الموضوعي للقرآن الكريم (واقع وآفاق)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، سنة: 2010م .

📖 أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام ، عبد الإله الحوري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، سنة: 2001م .

📖 أسباب اختلاف المفسرين، مُحَمَّد بن عبد الرحمان الشايع، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 1، سنة: 1416هـ/ 1990م .

📖 أسباب الخطأ في التفسير –دراسة تأصيلية–، طاهر محمود يعقوب، دار ابن الجوزي، ط: 1، سنة: 1425هـ .

📖 أسباب نزول القرآن، الواحدي، ت: عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط: 2، سنة:1412هـ/ 1992م .

📖 الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عيد الهلالي و مُحَمَّد بن موسى آل نصر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: 1، سنة: 1425 هـ .

📖 أصول في التفسير، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، ت: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، المكتبة الإسلامية، ط: 1، سنة: 1422 هـ/2001 م .

📖 أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مُحَمَّد الأمين الشنقيطي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت، (د.ط)، سنة: 1415هـ .

📖 أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي ، ت: مُحَمَّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1، سنة: 1418 هـ .

📖 إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة: 1390هـ/ 1971م .

📖 البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، ت: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، سنة: 1420 هـ .

📖 البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أحمد بن مُحَمَّد بن عجيبة، ت: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، سنة: 1419 هـ .

📖 البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط : 1 ، دار إحياء الكتب العربية .سنة: 1376 هـ/1957 م .

📖 التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، سنة: 1997 م .

📖 التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، ت: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط: 1 ، سنة: 1416هـ .

📖 تفسير ابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم الرازي، ت : أسعد مُحَمَّد الطيب، المكتبة العصرية – صيدا .

📖 تفسير القرآن الحكيم(تفسير المنار)، مُحَمَّد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة:1990م.

📖 تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ت: سامي سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: 2، سنة: 1420هـ/ 1999 م .

📖 التفسير اللغوي للقرآن الكريم/ د: مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، ط: 1، سنة: 1432هـ .

📖 التفسير المقارن (إشكالية المفهوم) جهاد مُحَمَّد نصيرات، وهو بحث علمي نُشِر في مجلة للبحوث والدراسات بالأردن سنة: 2015م، العدد الأول .

📖 التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، د: روضة عبد الكريم فرعون، دار النفائس، الأردن، ط:1، سنة: 2015م .

📖 التفسير المقارن –دراسة تأصيلية–" د: مصطفى إبراهيم المشني–المدرس بالجامعة الأردنية–، وهو بحث محكم نشر في مجلة الشريعة والقانون بجامعة الشارقة سنة: 2006 م، العدد: 26 .

📖 التفسير المقارن عند المفسرين : دراسة تحليلية، أ: مُحَمَّد عمر فاروق و سمين أحمد، ،تهذيب الأفكار: المجلد 5، العدد:2، يوليو-ديسمبر سنة: 2018م .

📖 التفسير المقارن، محمود عقيل العاني، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين، إشراف د: عبد القادر القيسي، سنة: 1443هـ/2013م .

📖 التفسير والمفسرون – د. مُحَمَّد حسين الذهبي، ناشر الكتاب: وزارة الأوقاف السعودية، سنة: 1431هـ/2010م .

📖 تهذيب اللغة، الأزهري، ت: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، سنة:2001م.

📖 جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 1،سنة: 1420هـ/ 2000 م .

📖 الجامع الصحيح سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، ت : أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

📖 الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: 2، سنة: 1384هـ /1964 م .

📖 جمهرة اللغة، لابن دريد، ت:رمزي منير، دار العلم للملايين، بيروت،ط:1، سنة:1987م .

📖 حجة القراءات، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن زنجلة ، ت : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: 2 ، سنة: 1402/ 1982م .

📖 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1 ، سنة: 1415 هـ .

📖 زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، سنة: 1422 هـ .

📖 السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: 2، سنة: 1406 هـ/1986م .

📖 صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، ت : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، ط: 3، سنة: 1407هـ /1987م .

📖 الطبراني، المعجم الكبير، ت : حمدي بن عبدالمجيد السلفي مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ط: 2 ، سنة: 1404هـ/1983م .

📖 طيِّبة النَّشر في القراءات العشر، شمس الدين ابن الجزري، ت: مُحَمَّد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، ط: 1، سنة: 1414 هـ - 1994 م .

📖 فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق-بيروت، ط:1، سنة: 1414هـ .

📖 الكليات، أبو البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة - بيروت -، 1419هـ/1998م، ت : عدنان درويش - مُحَمَّد المصري .

📖 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 3 –سنة:1407هـ.

📖 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، سنة: 1941م .

📖 لسان العرب، لابن منظور، دار صادر – بيروت، ط: 3 ، سنة: 1414 هـ .

📖 مباحث في التفسير الموضوعي، د: مصطفى مسلم، دار القلم، ط:4، سنة: 1426هـ/2005م .

📖 مجموع الفتاوى، ابن تيمية ، ت: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، سنة: 1416هـ/1995م .

📖 محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، ت: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، ط: 1 ، سنة: 1418 هـ .

📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، سنة: 1422هـ .

📖 المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط: 1، سنة: 1412 هـ .

📖 مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار ابن الجوزي، ط:1 ، سنة: 1429 هـ .

📖 مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: 2، سنة: 1420هـ /1999م .

📖 معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط: 1، سنة: 1408 هـ - 1988 م

📖 معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني، عبد القادر الحسين، دار الغوثاني –دمشق سورية–،ط:1، سنة: 1428هـ/2008م .

📖 المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومُحَمَّد النجار، دار الدعوة ت: مجمع اللغة العربية .

📖 معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ، ت:عبدالسلام هارون، دار الفكر، سنة: 1979م .

📖 مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 3، سنة: 1420 هـ

📖 مقال "منهجية البحث في التفسير المقارن– دراسة نظرية تطبيقية على لفظة "عسعس"–، د: هشام شوقي، مجلة المعيار ، جامعة الأمير عبد القادر، العدد: 49، سنة: 2019م .

📖 مقدمة في أصول التفسير، أبو العباس ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، سنة: 1490هـ .

📖 منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط: 1 ، سنة:1420هـ – 1999م .

📖 الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، ط: 1، سنة: 1417هـ .

📖 نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين البقاعي، ت : عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية – بيروت –، سنة: 1415هـ/– 1995 م .

📖 نقد الصحابة والتابعين للتفسير دراسة نظرية تطبيقية، عبد السلام بن صالح الجار الله، دار ابن حزم–دار التدمرية، الرياض، ط: 1، سنة: 2008م .

📖 النكت والعيون، الماوردي، ت: ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان .

فهرس المحتويات

مقدمة 2

المحاضرة الأولى: تعريف التفسير المقارن وحدوده 5-14

المحاضرة الثانية: التفسير المقارن: نشأته، وصلته بألوان التفسير الأخرى 15-30

المحاضرة الثالثة: أهمية التفسير المقارن، ومعاييره 31-36

المحاضرة الرابعة: منهجية البحث في التفسير المقارن 37-47

المحاضرة الخامسة: الاختلاف: معناه، وأنواعه، وموقف الشرع منه 48-54
المحاضرة السادسة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج1: الاختلاف في ألفاظ الآية) 55-69
المحاضرة السابعة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج2: الاختلاف في الروايات، (الأحاديث النبوية، وأسباب النزول) 70-79
المحاضرة الثامنة: أسباب اختلاف المفسرين، والموقف منه، (ج3: الاختلاف في الخلفيات الفكرية (العقدية والفقهية) 80-83
المحاضرة التاسعة: تفسير "العالمين" من سورة الفاتحة تفسيرا مقارنا 84-92
المحاضرة العاشرة: تفسير "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" من سورة الفاتحة 93-105
أهم المصادر والمراجع 106
فهرس المحتويات 111